



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وتدقيق

أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لشركات
المساهمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي
- دراسة ميدانية -

إشراف الدكتور:

دمدوم زكرياء

إعداد الطالبتين:

✓ هيبته كوكب

✓ موساوي صليحة

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
د. عزة الأزهر	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	رئيسا
د. دمدوم زكرياء	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
د. مرغني وليد	جامعة الشهيد حمة لخضر - الوادي	مناقشا

السنة الجامعية: 2019/2018

شكر وعرفان

بعد فضل الله عز وجل يقتضي الواجب من باب الاعتراف بالجميل أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص لكل من ساهم من بعيد وقريب في إنجاز هذا العمل لقول رسول الله ﷺ "التحدث بنعمة الله شكر، وتركها كفر، من لا يشكر القليل لا يشكر الكثير، ومن لا يشكر الناس لا يشكر الله"

ونحن نضع اللمسات الأخيرة لهذا المجهود، لا يفوتنا أن نتوجه بأعظم الشكر وأسمى معاني العرفان إلى من كان لنا الدليل والموجه والناصح، وعلمنا الجرأة والشجاعة في طرق البحث إلى المشرف الكريم: الدكتور دمدوم زكرياء على توجيهاته القيمة التي أثارنا بها طيلة عملية الإشراف وكان لنا نعم المعلم الناصح الصابر، وكما نتوجه بجزيل الشكر و الامتنان إلى كل من الدكاترة: مرغني وليد ، لعبيدي مهاوات و سالمي محمد الدينوري الذين لم يخلوا علينا بالنصح والتوجيه

وكما لا يفوتنا أن نتقدم بجزيل الشكر إلى برير عبد الحفيظ على مساعدته لنا وإلى السادة الأساتذة أعضاء اللجنة المناقشة على قراءتهم للمذكرة وقبولهم مناقشتها وعلى ما سوف يقدمونه من توجيهات وتصحيحات

وإلى كل من قدم لنا يد العون في إنجاز هذا العمل.

"وشكرا"

الإهداء

سبحان الذي وهبنا العقل سبحان الذي يستحق الشكر على نعمته وحده لا شريك له والصلاة والسلام على أشرف

المرسلين خير الخلق الله أجمعين أما بعد

إذا كان الإهداء يعبر ولو بجزء من الوفاء ، فالإهداء إلى التي على بساط الأوجاع ولدتني وبأيدي الآلام ربنتي وبعيون

التعب رعتني وبصدر المشقات حمتني، إلى من كان دعاؤها سر نجاحي ، إلى التي بعثت من ضعفها قوة ومن أنوثتها

رجلا، إلى مهجة القلب، وهبة الرب، وكمال الود أُمي الحبيبة حفظها الله وجزاها أحسن الجزاء

إلى الذي انقذ عرما واتقد قوة، إلى الذي أنجب وربي الروح الطاهرة أبي العزيز رحمه الله

إلى من أتقاسم معهم أفراحي وأحزائي أخي وعائلته وأخواني

وإلى كل الأهل والأقارب

إلى رفيقتي وزميلتي التي تقاسمت معي جهود إنجاز هذه المذكرة "صليحة"

إلى من تكاتفنا يدا بيد جسور الود والحب إلى من سهرنا وكابدنا المشاق أصدقائي الأعزاء

إلى كل من جال مفكرتي وسقط سهوا من قلبي ولم تكتبهم مذكرتي

إلى كل من تصفح هذه المذكرة وانتفع بها وتذكرنا بدعائهم أهدىكم هذا العمل راجيا من المولى عز وجل القبول والنجاح

" كوكب هبيته "

إهداء

الحمد لله كثيرا طيبا مباركا فيه سبحانه لا تحصى ثناء عليك أنت كم أثبتت على نفسك خلقت فأبدعت وأعطيت فأفضت فلا حصر لنعمتك ولا حدود لفضلك وصلى الله وسلم على أشرف عبادك وأكمل خلقت خاتم المرسلين محمد صلى عليه وسلم خير من علم وأفضل من نصح

وبعد أهدي العمل المتواضع إلى النبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها ولا زالت على عهد الوفاء والحب، والتي غمرتني بخنائها طيلة حياتي، رمز الحب والعطاء أُمي الحنونة حفظها الله وجزاها أحسن الجزاء.

إلى من كلت أنامله ليقدم لنا سعادة وحصد الأشواك عن دربي ووهب سعادته وحياته ليوصلنا إلى بر الأمان وفتح لي درب الحياة وأثار طريقي من أجل العلم والمعرفة إلى والذي ضحى بما أعز ما يملك ولا زال كذلك لأجلنا أي العزيز حفظه الله وجزاه أحسن الجزاء.

إلى النبع الصافي وشجرتي التي لا تذبل والظل الذي أوي إليه في كل حين ويحطم صعاب الحياة التي تعيقني وسهل لي المهام بعد الله زوجي الغالي

إلى فلذ كبدي، ضياء عيني، ومتعة قلبي أولادي الغاليين إبراهيم، رحاب الرحمان، رتيل

إلى من قال فيهم الشاعر: أخاك أخاك فمن لا أخا له**كساع إلى الهجا، بغي سلاح إلى الذي تربطني بهم أسمى علاقة في الوجود أخوتي الأعزاء، إلى كل الأهل و الأقارب ، إلى من أتناسم معها أفراحي أحزاني "آمال" .

إلى رفيقتي وزميلتي التي تقاسمت معي جهود إنجاز هذه المذكرة "كوكب"

إلى من سرنا سويا نشق الطريق معا نحو النجاح والإبداع الأصدقاء الأوفياء والزملاء الأعزاء التي جمعتني بهم الحياة.

إلى من علموني حروفا من ذهب وكلمات وعبارات من أسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لي علمهم حروفا ومن فكروهم منارة تنير لنا مسيرة العلم والنجاح بدأ من معلمي الابتدائي وصولا إلى أساتذتي الكرام في التعليم العالي.

إلى كل من تصفح هذه المذكرة وانتفع بها وتذكرنا بدعائهم أهديكم هذا العمل راجيا من المولى عز وجل القبول والنجاح

" صليحة موساوي "

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى بيان مدى تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي تضمن مفهوم الحيطة والحذر، وذلك بالتطبيق على عينة من أفراد المجتمع عددها 61، وقد تم استخدام البرنامج الإحصائي SPSS في قياس واختبار متغيرات الدراسة باستخدام اختبار ويلكوكسون، وتوصلت الدراسة إلى أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية من خلال تأثيره القوي على كل من (الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، فعالية حوكمة الشركات، تكلفة الأموال المملوكة)، وانطلاقاً من النتائج السابقة توصي الباحثان بضرورة قيام الجهات المختصة بإلزام الشركات بتبني ممارسات التحفظ المحاسبي عند إعدادها للتقارير المالية وذلك لحماية حقوق المساهمين والأطراف ذو العلاقة، كما يوصى أيضاً الهيئات المهنية المختصة على ضرورة نشر محتوى خاص وشامل للتحفظ المحاسبي والايجابيات التي يحظى بها لزيادة الوعي والمعارف لدى المحاسبين وأعضاء لجنة الإدارة ومحافظي الحسابات وذلك لاهتمامهم أكثر بسياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: التحفظ المحاسبي، القوائم المالية، جودة المعلومات المحاسبية، إدارة الأرباح، تكلفة الأموال المملوكة

Abstract

The purpose of this study was to determine the extent to which accounting reservation affect on the quality of the financial statements under the application of the Financial Accounting System (SCF), which includes the concept of the caution, applying to a sample of 61 members of society. The statistical program was used to measure and test the variables of the study using a the Wilcoxon test. The study found that there is a statistically significant effect of the accounting judgment on the quality of the financial statements through its strong influence on both disclosure and transparency of accounting information, quality of accounting profits, quality of accounting information, and effectiveness of corporate governance, cost of funds. The two companies recommend that the competent authorities should compel companies to adopt accounting reservation practices, when preparing financial reports in order to protect the rights of shareholders and the stakeholders. The competent professional bodies are also recommended to publish a special and comprehensive content of the accounting reservation and the advantages it has to increase Awareness and knowledge of accountants, members of the management committee and accountants. For their greater attention to accounting policies when preparing financial reports.

Key words: accounting reservation, financial statements, quality of accounting information, profit management, cost of owned funds.

الفهارس

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
-	الإهداءات
-	التشكرات
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
V	فهرس الملاحق
VI	قائمة الاختصارات والرموز
أ-ح	المقدمة العامة
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة	
02	تمهيد
03	المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي
03	المطلب الأول: ماهية التحفظ المحاسبي
08	المطلب الثاني: مقاييس التحفظ المحاسبي وممارسته المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي SCF
14	المطلب الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والأزمات المالية
21	المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية
21	المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية
34	المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية
38	المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية
41	خلاصة الفصل
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية	
43	تمهيد
44	المبحث الأول: التصور المنهجي للدراسة الميدانية
44	المطلب الأول: أدوات ووسائل الدراسة الميدانية

56	المطلب الثاني: واقع أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المالي SCF
71	المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها
76	خلاصة الفصل
79	الخاتمة العامة
85	قائمة المصادر والمراجع
91	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-02	توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية	46
2-02	توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي	47
3-02	توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل	48
4-02	توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية	49
5-02	معامل الارتباط للاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول	51
6-02	معامل الارتباط للاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني	52
7-02	معامل الارتباط للاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث	53
8-02	نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة	54
9-02	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمختلف المحاور	55
10-02	مقياس تحديد المعدل النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي	56
11-02	نتائج آراء عينة الدراسة حول أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي	58-57
12-02	نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى مساهمة الخصائص الموعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية	60
13-02	نتائج آراء عينة الدراسة حول اثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية	63
14-02	اختبار الفروق حسب متغير العمر	66
15-02	المعنوية الإحصائية	66
16-02	اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي	68
17-02	اختبار كاي مربع لمستوى العلمي	68
18-02	اختبار الفروق حسب طبيعة العمل	69
19-02	اختبار كاي مربع حسب الوظيفة	69
20-02	اختبار الفروق حسب الخبرة المهنية	70
21-02	اختبار كاي مربع حسب الخبرة المهنية	70

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
47	التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الفئة العمرية	1-02
48	التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.	2-02
49	التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب طبيعة العمل.	3-02
50	التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.	4-02

فهرس الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
92	إستمارة الإستبيان الموزعة	01
97	قائمة المحكمين	02
98	مخرجات برنامج spss	03

قائمة الاختصارات

الاختصار / الرمز	الدلالة باللغة الأصلية	الدلالة باللغة العربية
FASB	Financial Accounting Standard Board	مجلس معايير المحاسبة الأمريكية
IAS	Internacional Accounting standard	المعايير المحاسبية الدولية
IFRS	Internacional Reporting Standard	المعايير الدولية للتقارير المالية
IASB	Internacional Accounting Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
SCF	Système comtable financier	النظام المحاسبي المالي
SPSS	Statistical Package For Social Science	برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية

المقدمة العامة

تمهيد

شهدت شركات المساهمة العامة خلال فترات السنوات القليلة الماضية تطورات كبيرة، والتي أثارت ضجة كبيرة على المستوى العالمي والمحلي، وما جرى عليها من تغييرات عديدة جعلها محل اهتمام كبير من قبل الأطراف ذات العلاقة، إذ أصبحت تشكل كيانا اقتصاديا تتعارض فيه مصالح العديد من الأطراف التي لها علاقة، وتمثل القوائم المالية أداة للربط بين هذه الأطراف حيث يتم إعدادها من قبل أحد الأطراف وهي إدارة الشركة التي توصف عادة بعدم النزاهة وبتغليب مصالحها على مصالح حملة الأسهم والأطراف الأخرى.

ونظرا للدور المهم الذي تؤديه القوائم المالية في تقديم المعلومات المفيدة إلى المستثمرين والآخرين من أصحاب المصلحة، فقد ازدادت أهمية المعلومات المحاسبية كوسيلة أساسية وأداة فعالة في العديد من القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمي تلك القوائم المالية، وحتى تكون هذه المعلومات المحاسبية مفيدة لصناع القرار يجب أن تتصف بمجموعة من الخصائص تجعلها ذات جودة عالية، كما يجب التقرير عن هذه المعلومات وفق الإطار النظري للمحاسبة والإبلاغ المالي والالتزام بمفاهيم الاعتراف والقياس، مع الأخذ بنظر العناية المحددات المحاسبية ومنها التحفظ المحاسبي أو ما يطلق عليه تسمية الحيلة والحذر إذ يعد محدد التحفظ المحاسبي من أهم المحددات المحاسبية ذات التأثير في بيئة إعداد القوائم المالية، وأيضا تخضع المعلومات المحاسبية عند إعدادها لعدد كبير من المعايير والسياسات والمبادئ المحاسبية التي تحكم عملية القياس والاعتراف المحاسبي لهذه العملية، إذ أن التحفظ المحاسبي أو ما يعرف بمبدأ الحيلة والحذر هي واحدة من أهم القيود وأكثرها نفوذا على المعلومات المحاسبية لأنه مطلوب للاعتراف بأقل قيمة للأصول والإيرادات فضلا عن القيم الأعلى للنفقات والخسائر، أي توقعات غير هادفة للربح.

وعلى الرغم من النقد الكبير الذي تعرض له التحفظ المحاسبي من قبل العديد من الباحثين كونه يشمل التشاؤم الذي قد يؤدي إلى تشويه المعلومات المحاسبية وجعلها غير صحيحة، وبالتالي تأثيرها على ملائمتها وموثوقيتها وقابليتها للمقارنة، حيث أن إتباع التحفظ المحاسبي سيجعل قيمة الأصول الثابتة في دفاتر الشركة اقرب إلى قيمتها التاريخية واقل بكثير من قيمتها السوقية، لذلك من الممكن ملاحظة الاتساق إلى حد كبير بين مبادئ التكلفة التاريخية ومفهوم التحفظ المحاسبي وتعارضه مع القياس بالقيمة العادلة.

والملاحظ لبيان الإطار التصوري لمجلس معايير المحاسبة الدولية لسنة 2010 يجد عدم تضمين مبدأ الحيلة ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المرغوب فيها، وذلك بعد اقتراح العديد من الباحثين والمهتمين بالمعايير

الدولية والقائمين على إصدار المعايير المحاسبية على حذف خاصية التحفظ المحاسبي من الخصائص الداعمة لخاصية الموثوقية بحجة تعارضه مع خاصية الحيادية، وزيادته في عدم تماثل المعلومات وتعارضه مع فرض تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني، عكس ما كان عليه الحال في الإطار التصوري للجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سنة 1989 الذي كان يطالب بتضمين مبدأ الحيطة والحذر ضمن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المرغوب فيها، حيث وجدت دراسة laFond and Watts، 2008 أن التحفظ المحاسبي من أهم آليات الحوكمة حيث يخفض من قدرة المديرين على التلاعب في الأداء المالي أو تضخيمه ويزيد من قيمة المنشأة وتدفعاتها النقدية، ويحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات، ومع هذا وباعتبار أن التحفظ المحاسبي واحدة من أهم مفاهيم المحاسبة التي تلعب دورا مهما في الممارسات المحاسبية والتي تهم المحاسبين والمراجعين فقد برزت الكثير من النداءات والتوصيات التي تطالب بإعادة مفهوم التحفظ المحاسبي كخاصية داعمة لخاصية الموثوقية ضمن الخصائص النوعية المفيدة للمعلومات المحاسبية.

ومن أهم الأسباب التي أظهرت الحاجة إلى مفهوم التحفظ المحاسبي هي الأزمة المالية الأخيرة وما نتج عنها من انخيار العديد من الشركات مثل شركة انرون وشركة اكزبروك بالإضافة إلى غيرها من الشركات في مناطق أخرى مختلفة في العالم، الشيء الذي أدى إلى انعدام ثقة مستخدمي البيانات بالقوائم المالية المنشورة، حيث اتضح أن من أسباب الانخيار هو عدم توافر الشفافية اللازمة والمطلوبة للمعلومات التي تتعلق بمختلف الجوانب والإجراءات الإدارية والمالية المتصلة بالشركة وعدم إتاحة الفرصة للمساهمين أو المجتمع لمسائلة الإدارة، الأمر الذي أدى في النهاية إلى فتح الباب أمام الغش والفساد الإداري بالإضافة إلى ذلك قيام الإدارة بتطبيق ممارسات محاسبية معينة للتلاعب في الأرقام المحاسبية، ومن أهم هذه الممارسات أسلوب تهديد الدخل وأسلوب المحاسبة الإبداعية مما أدى إلى إفصاح غير عادل على دخل الشركة وخداع المساهمين الحاليين والمحتملين وكل من له علاقة أو مصلحة بالشركة، وهو الدافع الذي جعل التحفظ المحاسبي مطلباً أساسياً في الوقت الراهن خاصة بعد انخيار العديد من الشركات العالمية وتشكك مستخدمي التقارير المالية في المعلومات التي تحتويها التقارير ومدى جودتها، حيث يمثل التحفظ المحاسبي تطوراً لمبدأ الحيطة والحذر الذي نال قبولا واسعا لدى المحاسبين لعدة سنوات وكان موجها نحو التأثير على القوائم المالية، ومازال هناك توجه لدى واضعي المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية نحو التمسك بالتحفظ المحاسبي للتقليل من دوافع الإدارة على التلاعب في الأرباح المحاسبية وإخفاء معلومات هامة وضرورية عن المستثمرين، حيث يساهم التحفظ المحاسبي في تعزيز مصداقية القوائم المالية وزيادة مستوى ملائمة المعلومات الخاصة بتقييم الأصول والإيرادات.

ولقد حاولت الجزائر في السنوات الأخيرة بناء نظام محاسبي مالي وذلك لتكييف المخطط المحاسبي الوطني وفقا للمعايير المحاسبية الدولية، مما تمخض عنه بروز المخطط المحاسبي المالي SCF الذي أصبح قيد التنفيذ منذ عام 2010، والذي يعتبر من أهم المواضيع المحاسبية الحديثة التي تبنتها الجزائر وذلك لاعتماده على قوانين وإجراءات مستمدة من المعايير المحاسبية الدولية، ويتوافق معها إلى حد كبير من حيث الإطار المفاهيمي، طرق التسجيل والتقييم، ومن حيث عرض القوائم المالية، ومدونة الحسابات كما انه أتى بمفهوم جديد للحيطة والحذر يختلف عن المخطط المحاسبي الوطني سابقا، وهو الأمر الذي جعل الممارسة المحاسبية وفق النظام المحاسبي المالي SCF تتميز بالمرونة وهذا بتوفيره خيارات محاسبية وطرق وبدائل قياس تمكن المحاسب من التحكم في شكل ونوع المعلومات المحاسبية المفصّل عنها في القوائم المالية.

2-الإشكالية

واستنادا إلى ما تم ذكره سابقا من عرض لمفهوم التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة القوائم المالية وممارسات إدارة الأرباح وبعد سنوات من تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF نصيغ الإشكالية الرئيسة التالية:

ما أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية الصادرة عن شركات المساهمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF ؟

وللإجابة عن الإشكالية الرئيسة لدراستنا قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو المفهوم الجديد للتحفظ المحاسبي الذي أتى به النظام المحاسبي المالي SCF ؟
- ما هي انعكاسات السياسات المحاسبية المتحفظة على الملائمة القيمة للمعلومات لأغراض ترشيد القرار في ظل التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة؟
- ما مدى أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي داخل الشركات؟
- ما مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية؟
- هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية؟
- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية؟

3-فرضيات الدراسة

للإجابة على أسئلة الدراسة نصيغ الأجوبة المؤقتة التالية:

➤ يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم المفاهيم الجديدة التي أتى بها النظام المحاسبي المالي SCF حيث أشار في العديد من المواد بشكل صريح على تقدير ظروف حالات عدم التأكد وهو ما يوحي على وجود خيارات محاسبية هي في جوهر الحيلة والحذر.

➤ إن التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة يسمح للإدارة باستخدام التقديرات الشخصية التي قد تستغل لتحقيق منافع ذاتية، في حين تعمل السياسات المحاسبية المتحفظة على ضبط سلوك الإدارة اتجاه التحيز في استخدام بعض المقاييس المحاسبية كأساس للتعاقد.

➤ توجد أهمية كبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي داخل الشركات عند مستوى معنوية 5 %.

➤ تساهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة في جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية 5 %.

➤ هناك علاقة ذات دلالة إحصائية لأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية 5 %.

➤ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية 5 %.

4-مبررات اختيار الموضوع:

هناك عدة مبررات جعلتنا نختار هذا الموضوع دون غيره ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- ✓ نوع تخصصنا العلمي الذي يتناسب مع هذا الموضوع والرغبة في زيادة التحصيل العلمي؛
- ✓ مواصلة البحث في مجال جودة القوائم المالية والذي تم البحث فيه في مذكرات أخرى؛
- ✓ نقص المواضيع الخاصة بالتحفظ المحاسبي في الدراسات العربية الجزائرية على عكس الدول العربية والأجنبية الأخرى التي تناولت هذا الموضوع بكثرة خاصة بعد الأزمة المالية الأخيرة ولهذا أردنا لفت انتباه الباحثين لمثل هذه المواضيع البالغة الأهمية؛

✓ الأهمية البالغة لهذا الموضوع بحيث يعتبر من أهم المفاهيم المحاسبية التي تنبأها الإصلاح المحاسبي في الجزائر.

5- أهمية الدراسة

لقد نشأ مفهوم التحفظ المحاسبي بسبب ظروف عدم التأكد، حيث تعارف المحاسبون على مبدأ الحيلة والحذر في أمور واضحة لحماية ثروة المساهمين، ولهذا تكمن أهمية هذه الدراسة في اختبار الأثر الذي يمكن أن يلعبه التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية بالتطبيق على عينة من أفراد المجتمع التي تفتقر إلى مثل هذه الدراسات،

ولغرض تنظيم وتوجيه القرارات الاستثمارية بالشكل الذي يخدم مصلحة الشركة بعيدا عن السلوك الانتهازي لمدراء الشركات وذلك بإعطاء صورة غير حقيقية لأصول الشركة، وهذا ما وقع قبل حدوث الأزمة المالية الأخيرة في ظل انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي، حيث تسمح هذه الدراسة بتسليط الضوء على مفهوم التحفظ المحاسبي وتدعيم وإثراء هذا النوع من الدراسات.

6- أهداف الدراسة

تهدف دراسة هذا الموضوع إلى:

- معرفة مدى تطور الممارسة المحاسبية للتحفظ المحاسبي المعروفة بإجراءات الحیطة والحذر وفق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF،
- بيان مدى تأثير التحفظ المحاسبي على أهم المتغيرات التي من شأنها الوصول إلى قوائم مالية ذات جودة عالية وبالتطبيق على واقع أعمال البيئة الجزائرية،
- تدعيم وتحفيز الجهات المختصة لتبني مثل هذه الممارسات البالغة الأهمية.

7- حدود الدراسة

الحدود المكانية:

- تناولت هذه الدراسة بيان تأثيرات سياسات التحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية على عينة من أفراد مجتمع بيئة الأعمال الجزائرية.

الحدود الزمانية:

- تم تطبيق الدراسة على عينة من أفراد بيئة الأعمال الجزائرية في الفترة الممتدة من أفريل إلى ماي 2019.

8- منهجية الدراسة

- من اجل تحقيق أهداف البحث واختبار الفرضيات للإجابة عن تساؤلات الإشكالية المطروحة فقد اتبعنا المنهج الوصفي لعرض مختلف الجوانب النظرية الخاصة بمتغيرات الدراسة المتمثلة في مفهوم التحفظ المحاسبي وعلاقته بجودة القوائم المالية؛

- أما الجانب التطبيقي فقد تم استخدام المنهج الإحصائي حيث تم استخدام برنامج لـ spss.

9- صعوبات البحث

- ✓ قلة الدراسات الوطنية الخاصة بمفهوم التحفظ المحاسبي (الحيطة والحذر)؛
- ✓ صعوبة فهم الموضوع المطروح حول مفهوم التحفظ المحاسبي كون هذا الموضوع لم يكتسب شيوعاً بين أطراف المتعاملين المحاسبين.

10- هيكل البحث

انطلاقاً من المعلومات المتوفرة لدينا التي خصصت للإلمام بموضوع الدراسة وأهدافها وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم موضوع البحث إلى فصلين:

الفصل الأول: وقد تم تقسيمه إلى مبحثين، تناولنا في المبحث الأول الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي من خلال تعريفه وأنواعه وأهميته وعلاقته بكل من الإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية، جودة المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح، حوكمة الشركات، تكلفة رؤوس الأموال، وكذلك علاقته بالأزمات المالية أما المبحث الثاني فقد تم فيه عرض أهم الدراسات السابقة لموضوع التحفظ المحاسبي باللغة العربية والأجنبية ثم تم التطرق إلى مقارنة الدراسات السابقة بدراستنا الحالية.

الفصل الثاني: وقد خصص الفصل الثاني للدراسة الميدانية بتصميم استبيان حيث قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول خصص للتصور المنهجي للدراسة والصدق والثبات والاتساق الداخلي للاستبيان، أما المبحث الثاني فقد خصص لتحليل النتائج ومناقشتها.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

تمهيد

إن التطور الذي شهده العالم عبر الزمن وكذا التغيرات في مجال العلاقات الاقتصادية وتوسيع نطاق المبادلات التجارية وما نتج عنها من ظهور شركات عديدة عملاقة، إذ أصبح إيصال المعلومات عن الأحداث الاقتصادية من أحد أهم الوظائف المحاسبية الرئيسية والذي يتم من خلال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، والذي يجب أن يتصف بكونه يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية، مما أدى بالجهات المنظمة لمهنة المحاسبة على السهر على حماية أصحاب المصالح مع الشركة من الغش والتضليل والمغالاة في تقييم أصول الشركة بشكل أعلى من قيمتها الحقيقية الذي ينتج عنه تفاقم لأرباحها بسبب اعتمادها على القيمة العادلة، وهذا ما نتج عنه حدوث أزمات مالية عالمية ومن بينها الأزمة العالمية المالية 2007، ولذلك سنقوم بدراسة التحفظ المحاسبي بدقة باعتباره العنصر الأساسي في هذا الفصل وذلك بالتطرق إلى العناصر الخاصة بالتحفظ المحاسبي بالشرح والتفصيل من حيث المفهوم وممارساته المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF، وعلاقته بجودة القوائم المالية، ثم نحاول عرض بعض الدراسات السابقة الخاصة بالتحفظ المحاسبي وأخيرا مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية التي توصلنا إليها وذلك حسب المباحث التالية:

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي**
- **المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية**

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتحفظ المحاسبي

كان التحفظ مفهوما محاسبيا مثيرا للجدل في بداية القرن الماضي، ومازال كذلك حتى يومنا هذا، على الرغم من الانتقادات الموجهة له فإنه يؤدي دورا مهما في الممارسات المحاسبية، ويصف Basu 1997 التحفظ المحاسبي على انه أهم مبادئ التقييم في المحاسبة، وقد أثر في الممارسات المحاسبية منذ خمسمائة عام على الأقل في خضم موجات الشك في التقارير المالية أصبح الالتزام بهذا المبدأ أساسيا لتمايز الشركات في درجة شفافية قوائمها المالية، ومعيارا لتصنيف البلدان حسب درجة تحفظ مبادئها المحاسبية، وسنقدم بعض الآراء فيما يخص مفهوم التحفظ المحاسبي.

المطلب الأول: ماهية التحفظ المحاسبي

أولا: مفهوم التحفظ المحاسبي

أ- مفهوم التحفظ المحاسبي حسب وجهات نظر الباحثين:

اعتاد رواد المحاسبة الأوائل على استخدام مفهوم الحيلة والحذر للتعبير عن التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، ويقصد بالحيلة والحذر أن تسجيل الخسائر قبل تحققها والاعتراف بها في القوائم المالية، حتى لو كان السند المؤيد لها ليس بقوة السند المؤيد للخسائر، في الوقت الذي لا يأخذ فيه المحاسب بالأرباح قبل تحققها، ووجود السند المؤيد لذلك¹.

كما أكد (Basu 1997) أن التحفظ المحاسبي يمكن تفسيره بميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقيق للاعتراف بالأنباء الحسنة (الأرباح) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأنباء السيئة (الخسائر).² ويعتقد معارض التحفظ انه لا يستند لأساس علمي وان إتباع المحاسبين للتحفظ يؤدي إلى تحقيق أرباح في السنة الحالية على حساب السنة السابقة، ومع هذا فان هذه الآراء تنظر فقط للأثر الوقي للتحفظ على قائمة الدخل في حين أن استمرار المنشأة يبرر التحفظ المحاسبي، كما أن النظر إلى التحفظ من وجهة قائمة المركز المالي، والأخذ بمنظور الأثر التراكمي له يقلل من أهمية الانتقادات الموجهة للتحفظ المحاسبي.³

¹ محمد ابراهيم محمد حسين، قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2013 ص 2.

² Juan zhang، conservatism and Asymmeertric Timeliness of loss Reserve management in property liability Insurance Industry، department of Risk، insurance، and healthcare Management Fox School of Business temple University، 14، 2017، P 4

³ راشد بن مسلط الشريف و آخرون، كتاب جماعي، الإدارة العامة، المجلد الخمسون، العدد الرابع، الرياض، 2010، ص 587.

بينما يرى Garcia et.al 2009 بأنه عملية الأخذ بالحسبان الاعتراف عند إعداد التقارير المالية بالخسائر المتوقعة وعدم الإعلان عن الأرباح المتوقعة.¹

في حين عرف Beaver & Ryan 2005. 275 : التحفظ المحاسبي بأنه هو القيد المؤيد إلى تخفيض القيمة الدفترية لأصول الشركة قياساً إلى قيمتها السوقية بسبب وجود شهرة غير معلنة للشركة.²

ب- مفهوم التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي:

يعرف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي التحفظ المحاسبي بأنه ردة الفعل الحريصة للمخاطر وحالات عدم التأكد لضمان أن حالات عدم التأكد والمخاطر الكامنة في منظمات الأعمال قد أخذت بعين الاعتبار بشكل كاف³ بمراعاة حالات عدم التأكد والمخاطر المتأصلة في بيئة الأعمال، ومن ثم فانه عند وجود تقديران لمبالغ سوف تحصل أو تدفع في المستقبل وكلاهما متساويان تقريباً فإن التحفظ المحاسبي يفرض استخدام التقديرات الأقل تفاؤلاً، أما إذا كانت تلك القيم ليس من المحتمل حدوثها بالتساوي، فإن التحفظ ليس بالضرورة أن يفرض استخدام القيمة الأكثر تشاؤماً من الأخرى.⁴

ج- مفهوم التحفظ المحاسبي حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB:

في حين عرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB، من خلال إطار إعداد وعرض القوائم المالية، على أن ممارسة التحفظ المحاسبي هو درجة الحيطة والحذر عند ممارسة التقديرات التي نحتاجها في عمل التقدير المطلوب في ظل عدم التأكد، والتي تتطلب تقدير الأصول والأرباح بأكبر مما يجب، والتأكد من أن الخصوم والمصروفات لم يتم تقديرها بأقل مما يجب.⁵

1 إيمان محمد عبيد، اثر التحفظ في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017، ص 12

2 Bever ، William H. ، Ryan ، Stephen G.، "Conditional and Unconditional Conservatism: Concept and modeling" ، Review of Accounting Studies، Vol.10، No.2-3، 2005.

3 آمنة خميس محمد، محمد عبدا لله المومني، اثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 14، العدد 1، الجامعة الأردنية، الأردن، 2018، ص 83

4 financial accounting standards board. Qualitative characteristics of accounting information. Statement of financial accounting concepts No.2، 1980، par 95

5 جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية و اثره على القيمة السوقية للسهم (البلقاء للبحوث والدراسات) جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، المجلد 17، العدد 2، 2014 ص 183

د- مفهوم التحفظ المحاسبي حسب النظام المحاسبي المالي SCF:

وقد عرف النظام المحاسبي المالي الجديد التحفظ المحاسبي حسب ما أشار إليه في الفقرة 7-112، 8-112 على أنه تسجيل قيمة الأصل القابل للتحصيل التي تكون أقل من قيمتها الصافية خسارة للقيمة وهو ما يعتبر جوهر ممارسة سياسة الحيطة والحذر أو ما يطلق عليه بالتحفظ المحاسبي التي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة.¹

ونستخلص من التعريفات السابقة ما يلي:

- أن التحفظ المحاسبي يشكل قيذا حاكما ينبغي الأخذ به عند عملية القياس المحاسبي؛
- لا يقتصر أثر التحفظ المحاسبي في التأثير على ربح الشركة بل يمتد تأثيره إلى القيمة السوقية لأسهمها في السوق المالي أيضا؛
- أن التحفظ المحاسبي يساهم في التقليل من حدة المخاطر الناتجة عن حالات عدم التأكد بشأن المعلومات المستقبلية.²

ثانيا: أهمية التحفظ المحاسبي

إن استخدام التحفظ المحاسبي ذو أهمية كبيرة في تحديد السياسات المحاسبية ومدى مرونتها، كما ويساعد التطبيق السليم له على التزام الشركة بسياسة الحيطة والحذر و وسيلة لحمايتها من المخاطر والخسائر المستقبلية المحتملة، ونعرض فيما يلي أهم النقاط التي توضح أهمية التحفظ المحاسبي

أ-تقدير المرونة في اختيار السياسات المحاسبية:

فكلما زادت درجة المرونة في اختيار السياسات المحاسبية ولد ذلك فرصة أكبر للإدارة للتلاعب بأرباحها، فالتحفظ المحاسبي يحد من هذه المرونة بما يحقق النفع لجميع الأطراف.³

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء وإدراجها في الحسابات، ص 7

² كرار سليم عبد الزهرة، ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2017 ص 379

³ رزان شهيد، أ فاطمة محمد شريف عيس، قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)، جامعة حلب، سوريا، 2015

ب-تقييم جودة الإفصاح :

إن جودة الإفصاح تعد نتيجة طبيعية نظرا لتطبيق السياسات المحاسبية المتحفظة، فهي تظهر السياسات المحاسبية الأساسية والافتراضات التي بنيت عليها التقديرات المحاسبية.

ج- تحديد مواطن الخطر:

إن التحفظ المحاسبي يساعد في تحديد ما إذا كانت هناك شكوك في جودة السياسات، والتقديرات المحاسبية ويمكن أن يستدل في تحديد مواطن الخطر في السياسات والتقديرات المحاسبية بكل ما يلي¹:

- وجود تغيرات محاسبية غير مبررة؛
- وجود زيادة في الأرباح غير مبررة؛
- وجود زيادة غير طبيعية في حسابات العملاء بالمقارنة بالزيادة في المبيعات؛
- وجود زيادة غير طبيعية في المخزون بالمقارنة بالزيادة في المبيعات؛
- زيادة الفجوة بين أرباح الشركة وتدفقاتها النقدية التشغيلية.

د- تحقيق منفعة للأطراف المتعاقدة:

يحقق التحفظ المحاسبي منفعة للأطراف المتعاقدة من إدارة ومساهمين ودائنين فهو يستخدم آلية لمقابلة عدم تماثل المعلومات، ويحقق درجة عالية من الشفافية في إعداد التقارير المالية.²

و- عدم تحمل التكاليف القضائية:

يجنب التحفظ المحاسبي الشركة من تحمل التكاليف القضائية المحتملة التي قد تنتج عن تقييم الأصول بأكبر من قيمتها.

ثالثا: أنواع التحفظ المحاسبي

لقد اتفق العديد من الباحثين على أن هناك نوعين للتحفظ المحاسبي وهما كالآتي:

التحفظ المشروط:

التحفظ الشرطي يعني تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح بصفة دورية، ولذلك سمي بالتحفظ اللاحق ex poste conservatism أو التحفظ المعتمد على الأخبار Newsdespdependent مثل طريقة السوق أو التكلفة أيهما اقل لتقييم المخزون السلعي وطريقة معالجة الانخفاض في

¹ أحمد رجب عبد الملك، قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة -دراسة مقارنة-، (الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، المجلد 14، العدد 2)، 2010، ص 81.

² رزان شهيد، فاطمة محمد شريف عبس، قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)، مرجع سابق، ص 7 13

قيم الأصول الملموسة وغير الملموسة حال ظهور مؤشرات دالة على ذلك¹، ويعني أن يتم تخفيض القيم الدفترية لصافي الأصول عند حدوث أحداث معينة غير مرغوب فيها وفي نفس الوقت لا يتم زيادة هذه القيم عند حدوث أحداث مرغوب فيها.²

ومن أمثلة التحفظ الشرطي استخدام قاعدة التكلفة أو القيمة السوقية أيهما اقل عند تقييم المخزون، وتسجيل الانخفاض في قيم الأصول طويلة الأجل الملموسة وغير الملموسة.

معنى ذلك أن هذا النوع من التحفظ المحاسبي معلق على شرط حدوث أحداث معينة يتم تحديد كيفية التعامل معها مسبقاً من قبل إدارة الشركة.

وحدثاً فقد بدأ الباحثون وصف هذا النوع من التحفظ بالتحفظ الاختياري discretionary conservatism باعتباره يمثل نوعاً من عدم توافر عنصر الاختيار discretion من بين الطرق المحاسبية أمام الإدارة عند معالجة بعض عناصر القوائم المالية.

مثال ذلك تحديد طريقة الاعتراف الفوري بنفقات البحوث والتطوير والإعلانات على أنها مصروف وإظهارها ضمن قائمة الدخل ومن ثم فإنه لا يمكن فيما بعد اختيار الطريقة الأخرى التي تقضي برسمتها كتكلفة وإظهارها ضمن الأصول في قائمة المركز المالي.

التحفظ غير المشروط

ويمكن أيضاً أن يطلق عليه اسم تحفظ قائمة الميزانية العمومية، إذ حدد Pope & Walker, 20 تحفظ المحاسبي غير المشروط باعتباره قيمة دفترية منخفضة لحقوق المساهمين، أو التي حدثت نتيجة لإعادة النظر بشكل سريع في النفقات، وتأجيل الاعتراف بالأرباح، مما يعني انخفاض القيمة الدفترية لحقوق المساهمين مقارنة مع القيمة السوقية.³ وكما هو الحال بالنسبة لتطبيق التكلفة التاريخية لمحاسبة المشاريع الاستثمارية، التي يصبح فيها صافي القيمة الحالية موجبا، تدرج أيضاً العمليات المحاسبية التي تؤخر باستمرار الاعتراف بالأخبار السارة، أما في عمليات التحفظ المحاسبي غير المشروط، فإن حقوق المساهمين (أي القيمة الدفترية لصافي الأصول) تميل إلى التقليل من قيمتها عند

¹ - إيمان محمد سعد الدين، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المراجعة والمحاسبة AUJAA، جامعة بني سويف، 2005، ص 311

² - حميدة محمد عبد الحميد، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة - AUJAA، كلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر بالقاهرة، ص 145-146

³ إيمان محمد عبيد، أثر التحفظ في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، مرجع سابق، ص 15-16

مقارنتها بالقيمة السوقية، ولا يترتب على الأصول التي يتم صرفها على الفور تكاليف إضافية في تاريخ لاحق، والتي قد لا تكون الحال نفسها في ظل التحفظ المصرفي، وهكذا يصبح هناك ميل إيرادات محاسبية أعلى في المستقبل، غير أنه في حالة إعداد النفقات، فإن قيمة حقوق المساهمين في الميزانية العمومية ستكون أقل من قيمتها مقارنة مع تلك التي يطبق فيها التحفظ المشروط، وعلاوة على ذلك، في حالة الأصول التي تطبق عليها ممارسات التحفظ غير المشروط، مثل: الاستهلاك المعجل، فإن التكلفة التاريخية تخضع لتجهيز المصروفات المقدرة أو الاحتياطية، ومن ثم فإن تقييم حقوق المساهمين في الميزانية العمومية يميل إلى أن يكون أكثر تحفظاً في ظل التحفظ غير المشروط أكثر من التحفظ المشروط، ولهذا السبب أيضاً يطلق على التحفظ غير المشروط أيضاً تحفظ قائمة الميزانية العمومية.

ويمكن تعريف التحفظ غير المشروط بأنه الإبلاغ عن القيمة الأقل لصافي الأصول أي تخفيض قيم صافي الأصول أو الإفصاح عن القيمة الدفترية الأقل لحقوق الملكية، ومن الأمثلة على التحفظ غير مشروط تطبيق التكلفة أو السوق أيهما أقل في تقييم الأصول، أي التحفظ غير المشروط غير مرتبط بالأخبار السيئة أو الجيدة وعلاقة الأرباح بهما، أي أن التحفظ غير المشروط هو تطبيق لبدائل القياس المحاسبي بما يلاءم الإفصاح في الشركة.¹

المطلب الثاني: مقاييس التحفظ المحاسبي وممارساته المحاسبية حسب النظام المحاسبي المالي SCF

أولاً: مقاييس التحفظ المحاسبي

أ- مقياس التوقيت غير المتماثل (Asymmetric Timeliness (AT)

قام الباحث Basu 1997 بتصميم مقياسه القائم على السوق استناداً إلى الفكرة القائلة بأن أسعار الأسهم تعكس جميع المعلومات المتاحة للجمهور، وليس فقط المعلومات الموجودة في البيانات المالية، فالسوق يتسلم أخبار جيدة أو سيئة من مصادر مختلفة ويعكسها فوراً في أسعار الأسهم ومن ثم تحدث عوائد الأسهم الموجبة أو السالبة، وبسبب التحفظ المحاسبي والذي يعكس الأخبار السيئة في الأرباح بصورة أسرع نسبياً من الأخبار الجيدة والذي يعرف باسم التوقيت غير المتماثل للأرباح، فكان Basu أول من ربط التوقيت غير المتماثل مع التحفظ المحاسبي المشروط CC، فكل ما زاد التوقيت غير المتماثل زادت درجة التحفظ المحاسبي.²

¹ حسنين كاظم عوجة، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 1، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الكوفة، 2017، ص 228

² آمنة خميس حمد، محمد عبدا لله المومني، أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 14، العدد 1، الجامعة الأردنية، 2018، ص 84

ب- نموذج (Givoly&Hayan 2000)

وفقا لهذا النموذج فإنه مع مرور الوقت يعمل التحفظ المحاسبي على تقليل الربح التراكمي، أي أن حجم المستحقات على مدى فترة من الزمن هو مقياس حقيقي للتحفظ المحاسبي وفقا لـ (Givoly&Hayan 2000) عندما يميل الدخل إلى الاقتراب من التدفقات النقدية سيتم إغلاق المستحقات الدورية إذا لم تتم ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل ثابت على فترة طويلة من الزمن، حيث يتم قياس التحفظ المحاسبي على أساس المستحقات غير التشغيلية ويتم احتسابها على النحو التالي:¹

المستحقات غير التشغيلية = إجمالي المستحقات - المستحقات التشغيلية

مجموع المستحقات = صافي الدخل - التدفقات النقدية التشغيلية

المستحقات التشغيلية = التغير في المخزون + التغير في الحسابات المدينة + التغير في غيرها.

ج- نسبة القيمة السوقية إلى الدفترية

وبهذه الطريقة يتم استخدام النسبة السوقية إلى الدفترية كبديل للتحفظ المحاسبي الذي يتم من خلاله تقييم الموجودات بأقل من قيمتها لأن الخسائر مدمجة بالكامل وتتأخر الأرباح جزئيا أو كليا في الاعتراف، و ينتج عن هذا انخفاض في القيمة الدفترية مقابل القيمة السوقية هذا الانخفاض في القيمة يعبر عنه بمقدار التحفظ المحاسبي، وعندما تزيد النسبة السوقية إلى القيمة الدفترية فإن مستوى التحفظ المحاسبي سيزداد أيضا.²

الفكرة الكامنة خلف استخدام مقياس القيمة الدفترية السوقية كمقياس للتحفظ المحاسبي هو أن النظام المحاسبي المتحفظ يميل إلى خفض القيمة الدفترية للشركة نسبة إلى قيمتها الاقتصادية الحقيقية، لذلك كلما انخفضت نسبة القيمة الدفترية السوقية BTM كلما دل ذلك على وجود درجة عالية من التحفظ المحاسبي والعكس صحيح.³ حيث أن انخفاض نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية إلى أقل من الواحد يشير إلى وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية إذ أن تقييم الشركة لذاها يكون أقل من تقييم السوق لها، وبالتالي يشير ذلك إلى التحفظ في سياساتها المحاسبية.

¹ Bushrafadhi lkhudhair al- taie•Hakeem hammood flayyih•Hassnain Rahib Talab• Measurement of Income Smoothing and Its Effect on Accounting conservatism• An Empprical Study of listed companies in the Iraqi stock Exchange• International journal of economic perspectives• 2017• volume 11• Issue 3• 710-719• p 6

² R.J.J. Van der heijden• Accounting conservation and crisis •what was the impact of the credit crisis on accounting conservatism• student number 305463• Erasmus Universities Rotterdam 23

³ هدى محمد الشرقطلي، اثر التحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، مجلة التجارة والتمويل، مصر، العدد 01، 2008، ص 24

د- مؤشر الاحتياطات السرية (C-Score) Penman & Zhang 2002:

ويعكس الاحتياطي السري الفرق بين القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لصافي الأصول، والذي قد ينشأ نتيجة ممارسات محاسبية متحفظة مطبقة من جانب إدارة المنشأة بهدف تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول في فترات تتسم بأداء مالي قوي لإعادة استخدامها في فترات تتسم بأداء مالي ضعيف، كما يعكس مقدار وتطور هذه الاحتياطات عبر الزمن مدى تحفظ النظام المحاسبي لإعداد التقارير المالية، ولكن نظرا لعدم وضوح قيمة الاحتياطات السرية بشكل صريح في القوائم المالية تلجأ الدراسات في هذا الشأن إلى تقديرها، وفي هذا السياق تبنت الدراسات المحاسبية مدخلين لقياس الاحتياطات السرية، مدخل يستند إلى استخدام مؤشرين أولهما نسبة نفقات البحوث والتطوير إلى المبيعات، وثانيهما نسبة نفقات الإعلان إلى المبيعات وهو المدخل الأقل قبولا، أما المدخل الثاني فقد قدم Penman & Zhang 2002 مدخلا أكثر قبولا لقياس التحفظ المحاسبي من خلال نسبة الاحتياطات السرية المقدرة إلى صافي الأصول التشغيلية (C-Score) ويمكن التعبير عنها باستخدام المعادلات التالية¹:

$$Cit = \frac{ER_{it}}{NOA_{it}}$$

$$NOA_{it}$$

$$Cit = (INV_{it}^{res} + RD_{it}^{res} + ADV_{it}^{res}) / NOA_{it}$$

ER_{it} : يتضمن الاحتياطات الناتجة عن تقدير تكلفة المخزون بطريقة لوارد أخي يصرف أولا

INV_{it} : احتياطات البحوث والتطوير ممثلة في الاستهلاك المقدّر إذا ما تم معالجتها كمصروف رأسمالي

RD_{it} : احتياطات نفقات الإعلان الناتجة عن معالجتها كمصروف إيرادي ADV_{it} إلى صافي الأصول التشغيلية

NOA_{it} : الأصول التشغيلية يستبعد منها الالتزامات التشغيلية بعد استبعاد الأصول والالتزامات المالية.

ثانيا: الممارسة المحاسبية للتحفظ المحاسبي وفق النظام المحاسبي المالي SCF

حسب المادة 14 من المرسوم التنفيذي 156-08:

بالرغم من خلو الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي الجديد SCF من مفهوم التحفظ المحاسبي كمبدأ من مبادئ المحاسبة العامة أو كخاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على غرار الإطار التصوري للمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS، إلا أنه من خلال المادة 14 من المرسوم التنفيذي 156-08 نلاحظ النظام المحاسبي المالي قد

¹ محمد إبراهيم محمد حسين، قياس وتحليل تأثير التحفظ المحاسبي في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية، مرجع سابق، ص 34

أشار إلى مفهوم التحفظ المحاسبي بمصطلح مبدأ الحيطة والحذر، حيث تشير هذه المادة إلى ضرورة تقدير معقول في ظروف الشك وعدم المبالغة في التقديرات الحذرة عن طريق الاحتياطات والمؤونات المبالغ فيها.¹

حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008:

الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها نجد

في:

الفصل الأول: مبادئ عامة

القسم الأول: إدراج الأصول والخصوم والأعباء والمنتجات وإدراجها في الحسابات

بخصوص تقييم الأعباء الفقرة 111-4 يترتب عن الأعباء المبينة بوضوح من حيث موضوعها والمحتملة بفعل أحداث طرأت أو جار حدوثها من قبيل الاحتمال تكون احتياطات. تحول الاحتياطات إلى نتائج عندما تزول الأسباب التي دعت إلى تكوينها.²

من خلال الفقرة السابقة نجد أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى ظروف تكوين الاحتياطات التي تكون عند توفر العوامل المؤدية إلى تحمل تكاليف، حيث تعتبر الاحتياطات أحد أهم الخيارات المحاسبية المستخدمة في سياسات مفهوم التحفظ المحاسبي.

القسم الثاني: قواعد عامة للتقييم

الفقرة 112-7 عندما تكون القيمة القابلة للتحصيل لأي أصل أقل من قيمته المحاسبية الصافية للإهلاك، فإن هذه القيمة الأخيرة يجب إرجاعها إلى قيمتها القابلة للتحصيل، وحينئذ يشكل مبلغ فائض القيمة المحاسبية على القيمة القابلة للتحصيل، خسارة في القيمة.³

الفقرة 112-8 تثبت خسارة قيمة أي أصل بانخفاض الأصل المذكور وبإدراج عبئ في الحسابات.

تعتبر مسألة إعادة التقييم من أهم حالات الشك وظروف عدم التأكد والتي من خلالها يمارس المحاسب الخيارات المحاسبية التي تندرج ضمن سياسة الحيطة والحذر عند توقع انخفاض قيمة الأصول.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد رقم 27 بتاريخ 28 ماي 2008، ص 12

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، قواعد تقييم الأصول والخصوم والأعباء وإدراجها في الحسابات، ص 6

³ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، نفس المرجع، ص 7 - 10

الفصل الثاني: قواعد خاصة للتقييم والإدراج في الحسابات

القسم الأول: التثبيتات العينية والمعنوية

الفقرة 121_10 إذا صارت القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت أقل من قيمتها الصافية المحاسبية بعد الاهتلاكات، فإن هذه القيمة تعود إلى القيمة القابلة للتحصيل عن طريق إثبات خسارة في القيمة.¹

تعتبر مسألة التقييم والإدراج في حسابات الميزانية من إهمال أساليب المحاسبية التي تؤثر على صورة وعدالة القوائم المالية ومن خلال ما سبق نجد أن النظام المحاسبي في الفقرة 121-10 على غرار الفقرة 112-8 من نفس القرار قد أشار إلى حالة نقص القيمة القابلة للتحصيل لأي تثبيت عن قيمته الصافية المحاسبية وذلك بتسجيلها خسارة في القيمة وهو ما يتوافق مع مفهوم الحيلة والحذر.

الفقرة 121-15 تشكل نفقات البحث أو النفقات الناجمة عن طور البحث عن مشروع داخلي أعباء تدرج في الحسابات عندما تكون مستحقة ولا يمكن تثبيتها.

من خلال الفقرة 121-15 نجد أن النظام المحاسبي المالي لا يعترف بالتثبيت المعنوي الناجم عن البحث والتطوير كأصل خلال فترة البحث بل تدرج نفقاته كعبء فور إنفاقها ويسجل في جدول حسابات النتائج، وهو ما يعتبر ممارسة واضحة لسياسة الحيلة والحذر التي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة.

القسم الثاني: أصول مالية غير جارية (تثبيتات مالية)، سندات وحسابات دائمة

الفقرة 122-6 يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهتلكة، وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختيار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقاً للقواعد العامة لتقييم الأصول.

القسم الثالث: المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ

الفقرة 123-5 عملاً بمبدأ الحيلة، فإن المخزونات تقيم بأقل من تكلفتها وقيمة انجازها الصافية، وقيمة الانجاز الصافية هي سعر البيع المقدّر بعد طرح تكلفتي الإتمام والتسويق. تدرج أي خسارة في قيمة المخزونات في

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، نفس المرجع، ص ص 12-13

الحساب كعبء في حساب النتائج عندما تكون كلفة مخزون ما أكثر من القيمة الصافية لانجاز هذا المخزون، وتحدد خسارة القيمة في المخزونات مادة بمادة أو في حالة أصول متعاوضة فئة بفئة.¹

من خلال الفقرة نرى أن النظام المحاسبي المالي لم يعطي الخيار بين التكلفة أو السوق أو أيهما اقل كما هو الحال في معايير المحاسبية الدولية والذي يعتبره الكثير من المحاسبين ممارسة لمبدأ الحيطة والحذر ومن جهة أخرى خياراً محاسبياً لإدارة الأرباح، حيث نجد أن النظام المحاسبي المالي ينص بشكل واضح على مبدأ الحيطة والحذر عند تقييم المخزونات وذلك بتسجيلها بأقل من تكلفتها الدفترية أو قيمة انجازها الصافية، وتسجيل النقص في قيمة المخزون كتكلفة في حسابات النتيجة.

ومن خلال ما سبق وبالرغم من أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي لم يذكر مفهوم الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) كمبدأ من مبادئ المحاسبة أو كخاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية إلا أن النظام المحاسبي المالي ينص بوضوح على أن تستجيب المحاسبة لمبدأ الحيطة والحذر ويحدد كيفية معالجة وتقدير حالات عدم التأكد التي تواجه الشركة، كما أن المواد وال فقرات الواردة في النظام المحاسبي المالي التي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة وهو ما يمثل جوهر التحفظ المحاسبي، وتتوافر بشكل كبير مع معايير المحاسبة الدولية في مواجهة حالات عدن التأكد والاستجابة لها.

المطلب الثالث: علاقة التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية والأزمات المالية

أولاً: علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية

إن البيانات والمعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية الناتجة من التحفظ المحاسبي والمعدة وفق المعايير الدولية من قبل الإدارة من اجل توفير معلومات تمتاز بالثقة والشفافية والتي تعتبر وسيلة هامة لتخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، كما يؤدي التحفظ المحاسبي إلى قيام المحاسبين بتجنب مخاطر نشر معلومات غير صحيحة، ويحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وهو يعتبر من أهم آليات الحوكمة حيث يخفض من قدرة الإدارة من التلاعب في الأرباح أو تضخيمها مما يزيد من قيمة التدفقات النقدية الوهمية للشركة وفيما يلي سنوضح أهم النقاط التي تبين علاقة التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، مرجع سابق، ص 13

أ- علاقة التحفظ المحاسبي بشفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

قد بينت الأدبيات المختصة أن التحفظ المحاسبي يحد من الممارسات الانتهازية للمدراء وخصوصا فيما يتعلق بالمركز المالي ونتيجة الأداء مما يساهم في توفير معلومات محاسبية ذات جودة مرتفعة على الأقل من وجهة نظر المستثمرين، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.¹

1- أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات

كما ويساهم تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي في التقليل من مشكلة عدم تماثل المعلومات والتي تحدث غالبا بين إدارة الشركات وبين باقي أطراف المصلحة الآخرين، وذلك من خلال إلزام إدارة تلك الشركات بالإفصاح المبكر وفي الوقت الملائم عن المعلومات وعدم حجبها عن المستخدمين الأمر الذي من شأنه زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية.²

2- أثر التحفظ المحاسبي على المركز المالي والنتيجة

وقد بينت الدراسات السابقة أن الالتزام بتطبيق سياسة التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية قد حصلت على تقرير نظيف من مدقق الحسابات الخارجي حول عدالة القوائم المالية وصدق تمثيلها للمركز المالي ونتيجة النشاط وهذا يعكس ضمينا توفر شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية من وجهة نظر مدقق الحسابات.³

3- أثر التحفظ المحاسبي على الإفصاح عن المعلومات في الوقت المناسب

ويمكن القول أن التحفظ المحاسبي من الأمور الهامة التي تؤخذ بنظر الاعتبار عند إعداد القوائم المالية لتجنب التضليل والخداع في إعداد المعلومات المستخدمة لإعداد هذه القوائم، كما وإن تطبيق التحفظ المحاسبي من شأنه أن يوفر الموثوقية في القوائم المالية من خلال الإفصاح عن المعلومات في موعدها، مما يساهم في زيادة مستوى شفافية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية.⁴

¹ - إيمان محمد سعد الدين، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مرجع سابق، ص 312

² أبو الخير مدثر طه، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 2، العدد 1، مصر، 2008، ص 18

³ حمدان علام، التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2011، ص 429

⁴ نضال عمر زلوم، نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 3، جامعة البلقاء التطبيقية،

كلية الأعمال، قسم المحاسبة، الأردن، 2015 ص 625_626

ب- علاقة التحفظ المحاسبي بجودة الأرباح المحاسبية

عرف عدد من الباحثين جودة الأرباح من منظور التحفظ بمدى التحفظ في الأرباح المعلن عنها في قائمة الدخل للشركة، فالتحفظ المحاسبي يقوم بدور مهم في اختيار وتطبيق السياسات والإجراءات المحاسبية لما يوفره من موثوقية في القوائم المالية.¹

إن التزام الشركة بمبدأ التحفظ المحاسبي عند إعداد تقاريرها المالية يحقق العديد من المزايا، فالعديد من الدراسات أظهرت بأن الأرباح ذات الجودة العالية يمكن الحصول عليها من خلال تطبيق سياسة التحفظ المحاسبي لذلك توجهت الدراسات إلى الربط بين استخدام التحفظ المحاسبي والحصول على أرباح ذات جودة عالية، فالتحفظ المحاسبي في الإعلان عن الأرباح عبر استخدام السياسات المحاسبية التي من شأنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات سيمنع الأرباح الاستمرارية في المستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية عبر الفترة الزمنية القادمة، كما وقد أظهرت دراسة (ball & shivakumar) بأن الأرباح تكون ذات جودة عالية عندما تكون متحفظة محاسبيا بينما تنخفض جودة الأرباح عندما يتم ممارسة إدارة الأرباح من خلال المبالغة في الإعلان عن الأرباح.²

ج- علاقة التحفظ المحاسبي بجودة المعلومات المحاسبية

يحسن التحفظ المحاسبي في تحسين جودة المعلومات، إذ أن تبني السياسات المحاسبية المتحفظة قد تقلل من السلوك الانتهازي للإدارة مما يزيد من موثوقية المعلومات المحاسبية.³

كما أن استخدام السياسات المحاسبية المتحفظة تساعد في إظهار التقارير المالية بدقة وموضوعية أكبر فتتوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية، وبالتالي تعمل على تنشيط سوق الأوراق المالية، لوجود تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية ويعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ العديد من القرارات.⁴

د- علاقة التحفظ المحاسبي بتكلفة الأموال المملوكة

سوف نرى علاقة التحفظ المحاسبي بتكلفة الأموال المملوكة على أساس التحفظ غير مشروط والمشروط وذلك من خلال ما يلي:

¹ مأمون حمدان، وائل العقلة، تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 79، دمشق، 2017، ص 99

² رزان شهيد، فاطمة محمد شريف عيسى، قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)، مرجع سابق، ص 138

³ الرشيد ممدوح، تقييم التحفظ المحاسبين منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، المجلد 27، العدد 1، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، 2013، ص 62

⁴ احمد سامح، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 31، عدد 2، 2011، ص 144

1- التحفظ المحاسبي غير المشروط وتكلفة الأموال المملوكة

التحفظ المحاسبي غير المشروط، ينشأ نتيجة اختيار الإدارة لتطبيق سياسات محاسبية متحفظة بطبيعتها، من بداية الاعتراف بالأصل أو تسجيل الالتزام، تهدف إلى عدم المبالغة في قيمة صافي الأصول، ولكن ينشأ عنها شهرة متوقعة غير مسجلة، نتيجة تخفيض القيمة الدفترية لصافي الأصول عن قيمتها الاقتصادية، ولا ترتبط بعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية مثل: الاعتراف الفوري بتكاليف البحوث والتطوير والإهلاك المعجل للأصول طويلة الأجل، وهي السياسات المحاسبية التي قد يكون تأثيرها على الأرباح الحالية والمستقبلية أكثر استمرارية، ومن ثم ينعكس تأثيرها على قرارات المستثمرين¹، لذلك إذا ما تم تفسير التحفظ المحاسبي غير المشروط من المنظور المعلوماتي، فإن جودة الأرباح وجودة المعلومات المحاسبية قد ترتبط بالتحفظ المحاسبي غير المشروط بشكل إيجابي، أي ترتفع جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح المحاسبية في المنشآت التي ترتفع فيها مستويات التحفظ غير المشروط، الأمر الذي من المتوقع أن ينعكس على تكلفة الأموال المملوكة بالتخفيض، أي أن زيادة درجة التحفظ المحاسبي غير المشروط في القوائم المالية، تعود بالنفع على المستثمرين فيما يختص بتخفيض تكلفة الأموال المملوكة كنتيجة لارتفاع جودة الأرباح المحاسبية².

2- التحفظ المحاسبي المشروط وتكلفة الأموال المملوكة

في مقابل التحفظ المحاسبي غير المشروط نجد أن التحفظ المحاسبي المشروط مرتبط بالأحداث الاقتصادية المحتملة، من خلال تعجيل الاعتراف بالخسائر المحتملة غير المحققة، وتأجيل الاعتراف بالمكاسب المحتملة، حتى تتحقق مما قد يسمح للإدارة بمقدار معقول من الحرية والمرونة في الاختيار، عند تحديد توقيت ومقدار التخفيض في قيمة الأصل، بالإضافة إلى أن تفسح المجال للممارسات الانتهازية من قبل الإدارة مثل: المبالغة في المخصصات والاحتياطات وتصفية الرواسب، وهي السياسات المحاسبية التي قد يكون تأثيرها على الأرباح الحالية والمستقبلية أقل استمرارية، ويصعب التنبؤ بها من قبل المستثمرين³. لذلك إذا تم تفسير التحفظ المحاسبي المشروط من المنظور المعلوماتي، فإن جودة الأرباح وجودة المعلومات المحاسبية، قد ترتبط بالتحفظ المحاسبي المشروط بشكل عكسي، أي تنخفض

¹Chan, A. L., Lin, S. W. J., & Strong, N. (2009). Accounting Conservatism and the Cost of Equity Capital: UK Evidence. *Managerial Finance*, 35(4), pp 325-345.

²_Park, C. K. Accounting Conservatism and Implied Cost of Capital: Conditional vs. Unconditional Conservatism. *American Accounting Association Annual Meeting*, 2010, pp 1-20.

³_Chan, A. L., Lin, S. W. J., & Strong, N. 2009. Op. cit. pp 325-345.

جودة المعلومات المحاسبية وجودة الأرباح المحاسبية في المنشآت التي ترتفع فيها مستويات التحفظ المشروط، والذي من المتوقع أن ينعكس على تكلفة الأموال المملوكة بالارتفاع¹، وذلك بأن المبالغة من جانب الإدارة في إتباع التحفظ المحاسبي المشروط في القوائم المالية، يعود بالسلب على المستثمرين فيما يخص تخفيض تكلفة الأموال المملوكة كنتيجة لانخفاض جودة الأرباح المحاسبية.²

هـ - علاقة التحفظ المحاسبي بحوكمة الشركات

لقد أجريت دراسات متعددة حول علاقة التحفظ المحاسبي بحوكمة الشركات في بلدان متعددة إذ أكد البعض منها بأن العلاقة بين التحفظ وآليات الحوكمة هي علاقة ايجابية وتم إثبات ذلك في مجموعة من الشركات البريطانية حيث تم التوصل إلى أنهما يساعدان في التقليل من تكاليف الوكالة، وأن التقارير المتحفظة تساعد الإدارة في التخفيف من مشاكل الوكالة وأن ملكية الإدارة كلما كانت منخفضة أدى ذلك إلى زيادة مشاكل الوكالة ومن ثم زيادة الطلب على التحفظ المحاسبي، مما يشير إلى أن التحفظ المحاسبي يرتبط بعلاقة ايجابية مع التباين في المعلومات المحاسبية.³ إلا أن البعض أشار إلى أن الشركات الصغيرة ليس لها القدرة على تطوير آليات الحوكمة الخاصة بها لذا يجب أن تكون أكثر تحفظاً مما يدل على أن ممارسات التحفظ المحاسبي وحوكمة الشركات تعد بدائل تستخدم في التقليل من مشاكل الوكالة والتباين في المعلومات المحاسبية وقد أشارت الدراسة إلى أن التحفظ المحاسبي هو طلب اقتصادي عندما يكون هناك هيكل حوكمة ضعيفة مما يؤكد على أن الحوكمة والتحفظ المحاسبي يلعبان دوراً تبادلياً.⁴ وقد أوضح wang العلاقة بين الحوكمة والتحفظ وكيف تؤثر في مشاكل الوكالة من منظورين هما:

¹ _Park، C. K. 2010. Op. cit:pp 1-20.

² _Garcia Lara، J. M.، Garcia Osma، B.،&Penalva، F. Conditional Conservatism and Cost of Capital. Review of Accounting Studies، 16(2)، 2011،pp 247-271

³ _ Mohammed،Nor Farizal، Accounting Conservatism، Corporate Governance and Political Influence A thesis in total fulfilment of the requirements for the degree of doctor of philosophy،department of Accounting la robeSchool Faculty of Busines Economics and law la robe University Bundoora، Victoria Australia، 2011، p 4

⁴ _ بشرى عبد الوهاب، مجّد حسن، تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم

الاقتصادية والإدارية، العدد 93، المجلد 22، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016، ص 494

1- المنظور الاستبدالي:

هذا المنظور يعامل التحفظ المحاسبي كوسيلة للحد من عدم تماثل المعلومات في حالات عدم التأكد وان الطلب على ممارسات التحفظ يزداد مع زيادة مشاكل الوكالة في الشركات التي تكون فيها الحوكمة ضعيفة مما يؤدي إلى إنتاج تقارير مالية أكثر تحفظاً في ظل هياكل حوكمة اضعف.¹

2- المنظور التكاملي:

يقوم هذا المنظور على أساس أن حوكمة الشركات إذا كانت مطبقة بصورة فعالة يؤدي ذلك إلى رصد أكبر لتصرفات الإدارة مما يلزم الإدارة بتنفيذ ممارسات التحفظ المحاسبي.

و- علاقة التحفظ المحاسبي بالقيمة العادلة:

تعج قضية المفاضلة بين مبدأ التكلفة التاريخية الذي يطبق وفقه التحفظ المحاسبي بشكل واسع ومقياس القيمة العادلة من أهم القضايا المثارة في أدبيات الفكر المحاسبي في الوقت الراهن، وعلى الرغم من مبدأ التكلفة التاريخية يعتبر من الأعمدة الرئيسية التي يقوم عليها النموذج المحاسبي إلا أن الاعتبارات الخاصة بالملائمة المحاسبية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية من مستثمرين ودائنين وغيرهم قد أدت إلى الخروج عن هذا المبدأ من مواقف متعددة، وحسب دراسة (حسانين، 2014) أن استخدام مقياس القيمة العادلة يعد من العيوب التي أصابت الثوابت المحاسبية تحت مضلة الحداثة وإملاءات السوق تعني بمصالح رغبات أصحاب رؤوس الأموال، وتم ذلك بشكل خاص تحت اسم المعايير المحاسبية الدولية، فمعيار القيمة العادلة يحيط به الكثير من المشكلات التي ترتبط بتقدير القيمة العادلة، ومشكلة كفاءة سوق المال، ومشكلة تقدير التدفقات النقدية وتوقيت تحصيلها، بالإضافة مشكلة اختلاف المعالجة المحاسبية للإيراد الناتج عن تغيرات في القيمة العادلة ومشكلات تلاعب إدارة الشركات في القوائم المالية، حيث كان في ظل التحفظ المحاسبي هو المفهوم الأكثر قبولاً والأوسع تطبيقاً والذي في ظله لا يحتسب أو يسجل أي إيراد أو مكاسب متوقعة وغير محققة.²

وأشار كل من (S. Roychowdhury، R la fond، 2008) في دراستهما إلى تعارض مفهوم التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة واعتبرا أن الانتقال نحو القيمة العادلة لأعداد التقارير المالية بسبب توجه معايير المحاسبة الدولية والأمريكية FASB وبعيدا عن التحفظ المحاسبي سيعمل في اغلب الأحيان على تقليل فائدة المعلومات المحاسبية للمستخدمين وعلى رأسهم المساهمين.

¹ Wang، Taychang، Liu، Chiawen، Chi، Wuchun، Wat affects accounting conservatism، A corporate Governance perspective، journal of Cotemporary Accounting & Economics 5، 2009، P 1

² هاني عبد الخليل حسنين، دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، مجلة إدارة الأعمال، مصر، العدد 144، 2014، ص ص 58-67

ثانيا: علاقة التحفظ المحاسبي بالآزمات المالية

1-الأزمة المالية 2002

اهتز عالم المال والأعمال في بداية هذا القرن على سلسلة من الانهيارات المالية التي تعرض لها عدد من الشركات الكبيرة في العالم كان أشهرها انهيار عملاق الطاقة الأمريكية Enron (انرون) التي أعلنت إفلاسها رسميا في 16 أكتوبر 2001 م مخلفة خسائر تقدر ب 618 مليون دولار أمريكي بنهاية الربع الثالث من ذلك العام، سقطت شركة أنرون العملاقة بأصول تقدر ب 63.4 مليار دولار مما شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما هو على مستوى العالم اجمع.¹

لقد بدأت الشركة بتضخيم الأرباح بأرباح وهمية (ورقية فقط) كما ضخمت الأصول من خلال إعادة تقييم الأصول أو التلاعب بالبنود المقدرة، وخفضت الديون والخسائر من خلال (نظم محاسبية مبتكرة) وسجلتها على شكل استثمارات، بعد ذلك شرعت بالمضاربة في أسهمها بسوق الأوراق المالية.

إن انهيار إنرون فرصة لإعادة تقييم الوضع، بالنسبة لكل من المراقب المالي ومستخدمي القوائم المالية، ونتج عنها مزيد من التقنيين لمهنة المحاسبة من شأنها توفير نوع من الحماية للمحاسبين، لذا بدأت دول عدة وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية تشريع وإصدار قوانين وسياسات محاسبية جديدة للسيطرة على الإدارة بشكل أكبر من السابق.

ومن أهم القوانين التي دعمت التحفظ المحاسبي بشكل كبير نوضحها فيما يلي:

أ-قانون ساربينزأوكسلي Sarbanes-Oxley

أقرت معظم الأنظمة الاقتصادية في العالم، ضرورة تدخل الدولة بدرجة معينة للإشراف على الاقتصاد ككل باعتبار أن التجارب التاريخية، أثبتت عدم نجاح نظرية آليات السوق ذات التنظيم الذاتي، وقد كان انهيار شركة إنرون إحدى أكبر المفاجآت في عالم المال والأعمال، ونتيجة لذلك كان القانون الأهم الذي أصدرته الحكومة الأمريكية هو قانون (ساربينزأوكسلي)، الذي يحمل المدير التنفيذي والمدير المالي كامل المسؤولية تجاه أي تلاعب في القوائم المالية، ففي السابق كان يمكنهما التنصل من المسؤولية في حال إدعائهما عدم معرفة هذا التلاعب، قانون كهذا يكفي لزج المدير التنفيذي والمالي في السجن عند وجود أي تلاعب في القوائم المالية.²

¹ عمر إقبال، مأمون القضاة، اثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي (دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)،

المجلد 28 العدد 4 ،جامعة جرش،الأردن، 2014، ص ص 904_905

² معاذ الجهني،خطورة التلاعب بالمعايير المحاسبية. شركة إنرون مثلاً، http://www.aleqt.com/2015/03/17/article_940677.html، كتبت المقالة يوم:الثلاثاء، مارس 17،

17:51، 2019/02/09 تاريخ الدخول للموقع: 02:20 - 2015

ب- أثر قانون أوكسلي على دعم التحفظ المحاسبي

كان لتشريع قانون " أوكسلي " أثر كبير على مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات في الولايات المتحدة الأمريكية حيث عمل المحاسبون ومدققو الحسابات والمديرون والمحللون الماليون على الالتزام بالقانون والتعليمات المتفرعة منه، والذي يعد حجر الزاوية في بناء معلومات مالية مفيدة وموثوقة في شكل بيانات مالية يرافقها إفصاح ملائم لفائدة المستخدمين الداخليين والخارجيين، حيث يستند إليها في اتخاذ أفضل القرارات الاستشارية والإدارية، وتطلب القانون تغييرات في العديد من جوانب

التقارير المالية من قبل الشركات وتحليلها . بعض التغييرات الهامة التي يتم تنفيذها، والدراسات التي يتم إجراؤها تحت إشراف القانون هي¹:

- منع إدارة الحسابات الإبداعية وتجاوزات الإدارة؛
- تحديد الخدمات غير التدقيقية التي يقدمها مدققو الحسابات؛
- جعل لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة مسؤولة عن تحديد وتسديد الأتعاب؛
- متابعة أي مؤسسة تدقيق يوكل إليها إنجاز مهمة تدقيق الحسابات؛
- تعزيز الإفصاح المالي؛
- منع القروض الشخصية الممنوحة من الشركات إلى المدراء التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة.

2- الأزمة المالية (2007-2008)

تعرض النظام الرأسمالي العالمي لأزمة مالية واقتصادية خانقة ضربت اقتصاديات العالم وبشدة بدءاً من أوت 2007، ولكن لم تظهر آثارها بشكل ملحوظ إلا بدءاً من العام 2008، والتي تأثرت على أثرها جميع اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية، الأمر الذي هدد العالم بحدوث حالة من الركود الاقتصادي، وبسبب هذه الأزمة تم اتخاذ العديد من الإجراءات المحاسبية التي تدعم التحفظ المحاسبي كان من بينها ، تعليق تطبيق معيار القيمة العادلة ، وإقرار مشروع إنقاذ النظام المالي، فقد حامت الشكوك بقوة حول الأثر التراكمي الذي أنتجه استخدام طريقة القيمة السوقية، وهو ما دفع العديد من الاقتصاديين والذين طالما نادوا بتطوير طرق القياس المحاسبي لقياس وعرض الأصول لجعلها تقترب من قيمتها الحقيقية، يطالبون بوقف استخدام أفضل هاته الطرق و أكثرها حداثة، على أساس أن القيمة

¹ عمر إقبال، مأمون القضاة، أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي (دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية) ، مرجع سابق، ص 906

العادلة من أهم حدوث الأزمة، وقد ركزت الدعوات المطالبة بإيقاف تطبيق معيار القيمة العادلة على مجموعة من جوانب القصور تمثلت في ¹:

- ✓ تحديد القيمة العادلة في الحالات التي لا يعتمد فيها على الأسعار السوقية غالبا ما يكون ذو تكلفة عالية؛
- ✓ القيمة العادلة للمخزون والأصول الثابتة التي تتضمنها عمليات اندماج الشركات تؤدي إلى مشاكل بخصوص الاعتراف؛
- ✓ من الصعب تحديد القيمة العادلة لبعض العناصر وتتبع تغيراتها وإمكانية التحقق منها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة باللغة العربية والأجنبية

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

1-1 دراسة أيمن أحمد شتيوي 2010 بعنوان تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهممة بالتلاعب، الإدارة العامة، المجلد 50، العدد 4، معهد الإدارة العامة المملكة العربية السعودية: تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التالية:

اختبار ما إذا كان مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي أعلى في تلك الشركات المتهممة ظاهريا بالتلاعب بالمقارنة بالشركات غير المتهممة بالتلاعب.

1 مناصرة جوهر، انعكاسات التحفظ المحاسبي على الملائمة القيمة للمعلومات لأغراض اتخاذ القرار في ظل التوجه الدولي نحو محاسبة القيمة العادلة، مجلة العلوم التجارية، العدد 1، جامعة الجزائر3، 2017، ص29

أهداف الدراسة:

شملت هذه الدراسة مجموعة من الأهداف نجملها في النقاط التالية:

- قياس الفروق في حجم ممارسات التحفظ المحاسبي المرتبطة بتطبيق القواعد التنفيذية لحوكمة الشركات؛
- قياس الفروق في حجم ممارسات التحفظ المحاسبي المرتبطة بمخاطر الدعاوى القضائية وفرض الجزاءات من قبل هيئة سوق المال بين الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب والشركات غير المتهمه بالتلاعب؛
- فحص مستوى ممارسات التحفظ المحاسبي عند إعداد القوائم المالية في الشركات التي كانت متهمه ظاهريا بالتلاعب من قبل الهيئة العامة لسوق المال.

منهجية الدراسة:

استخدم الباحث منهجيتين مختلفتين في دراسة العلاقة بين مخاطر الدعاوى القضائية وممارسات التحفظ المحاسبي وهما كالآتي:

- منهجية تعتمد على نموذج Basu (نموذج تحليل الانحدار) لقياس لا تماثلية توقيت الاعتراف المحاسبي باعتباره مقياسا للتحفظ المحاسبي؛
- منهجية تعتمد على استخدام نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية مقياسا للتحفظ المحاسبي (يأخذ في الاعتبار خصائص الشركة).

عينة الدراسة:

قد شملت الدراسة (50) شركة غير متهمه بالتلاعب خلال السنوات 2003-2004-2005 (قبل تنفيذ القواعد التنفيذ لحوكمة الشركات ببورصة القاهرة والإسكندرية 22 نوفمبر 2006 ووصلت عدد الشركات بعد تنفيذ تطبيق القواعد التنفيذية خلال السنوات 2007-2008 إلى (150) مشاهدة تم استخدامها في تحليل انحدار نموذج Basu و (250) مشاهدة تم استخدامها في تحليل انحدار نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية. أما فيما يخص الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب فقد تم استخدام (27) شركة تمثل 57 شركة متهمه ظاهريا بالتلاعب بنسبة 47 % تم شطب قيدها شطباً إجبارياً.

نتائج الدراسة:

من أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة نجملها في النقاط التالية:

✓ إن مخاطر الدعاوى القضائية تحت الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب على ممارسة التحفظ المحاسبي بمستويات مرتفعة بشكل جوهري إحصائيا؛

✓ ارتباط نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية بعلاقة ايجابية جوهريه إحصائيا في الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب مقارنة بالشركات غير المتهمه بالتلاعب؛

✓ عدم زيادة مستويات التحفظ المحاسبي في الفترة اللاحقة لتطبيق القواعد التنفيذية لهيئة سوق المال حيث يتوقع زيادة مخاطر الدعاوى القضائية بالمقارنة بالفترة السابقة لتطبيقها.

2-1 دراسة الباحث: سلمان خالد سلمان ابو هديب بعنوان أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول، الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير المحاسبة، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018
تمثلت مشكلة الدراسة في:

هل يوجد أثر لممارسة التحفظ المحاسبي على هامش ربحية الشركات ومعدل دوران الأصول

أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة للتعرف إلى مفهوم التحفظ المحاسبي وطبيعة قياسه و أثره على نتائج التحليل المالي وعلى وجه التحديد تهدف الدراسة إلى ما يلي:

- تحديد مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية المدرجة في سوق عمان المال؛
- تحديد الأثر المترتب لمستوى التحفظ المحاسبي ضمن التقارير المالية على معدل دوران الأصول في الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة أساليب الإحصاء الوصفي واختبار Wilcoxon Signed Ranks Test وتحليل الانحدار البسيط لتحليل بيانات الدراسة واختبار فرضياتها.

عينة الدراسة:

لقد شملت الدراسة على عينة قوامها (21) شركة من أصل (65) شركة مأخوذة من الشركات الصناعية الأردنية عالية الربحية في سوق عمان المالي وهي الشركات التي حققت أرباحا خلال فترة الدراسة (2012-2016).

نتائج الدراسة:

بناء على الاختبارات الإحصائية التي قامت بها هذه الدراسة إضافة إلى اختبار فرضيات الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عالية الربحية في درجة تحفظها، أي أنها غير متماثلة في درجة تحفظها، حيث اظهر البعض منها درجة عالية من التحفظ والبعض الآخر اظهر درجة منخفضة، يعود ذلك حسب رأي الباحث إلى الاختلاف بالسياسات المحاسبية الخاصة بالاعتراف بالإيرادات والمصاريف؛

✓ يوجد أثر عكسي بدلالة إحصائية على هامش الربحية، عندما تكون درجة التحفظ مرتفعة، وهذا يعني أن ارتفاع التحفظ قد اظهر أثر في تخفيض هامش الربحية، ويعود ذلك برأي الباحث إلى أن السياسات المتحفظة كانت أكثر حرصا على تأجيل الاعتراف بالأرباح؛

✓ يوجد أثر ايجابي بدلالة إحصائية على معدل دوران الأصول، عندما تكون درجة التحفظ مرتفعة وهذا يعني أن التحفظ المحاسبي قد رافق بزيادة إنتاجية الأصول وكان له أثر ملموس في زيادتها؛

✓ لا يوجد أثر بدلالة إحصائية على معدل دوران الأصول، عند انخفاض التحفظ المحاسبي، مما يعني انخفاض التحفظ لم يعطي نتائج ايجابية على زيادة إنتاجية أصول الشركات، وسبب ذلك يعود إلى أن الاهتمام أصبح بعيدا عن معدل دوران الأصول.

3-1 دراسة الباحثة: انمار محسن حميد بعنوان قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، 2014

وقد تم تلخيص مشكلة الدراسة في التساؤلات الآتية:

1- ما مدى صحة ممارسة شركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي؟

2- ما هو مستوى التباين في درجة التحفظ بين القطاعات الاقتصادية العراقية؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الآتي:

- مناقشة مفهوم التحفظ المحاسبي وعرض وجهات النظر المثيرة للجدل بشأن هذا المفهوم فضلاً عن إبراز الدوافع وراء الطلب على ممارسة التحفظ المحاسبي ودوره في تعزيز جودة الأرباح؛
- عرض وتحليل أهم المقاييس المستخدمة لقياس درجة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي مع بيان مستوى التباين في درجة التحفظ بين القطاعات الاقتصادية.

منهجية الدراسة:

في هذه الدراسة تم استخدام نموذج Basu لقياس درجة التحفظ المحاسبي

عينة الدراسة

تم قياس درجة التحفظ المحاسبي في عينة من الشركات المساهمة البالغ عددها (21) شركة في الفترة من

2011-2007

نتائج الدراسة

لقد توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

تمارس غالبية شركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية التحفظ المحاسبي عند القياس والإفصاح عن نتائج النشاط والمركز المالي ، حيث تبين من خلال تطبيق نموذج Basu 1997 بان معامل انحدار الأرباح على العوائد السالبة اكبر من معامل انحدار الأرباح على العوائد الموجبة، كما أن القوة التفسيرية لمعامل التحديد للعوائد السالبة (الأخبار السيئة) اكبر من القوة التفسيرية لمعامل التحديد للعوائد الموجبة (الأخبار الجيدة).

هناك تباين في درجة التحفظ المحاسبي بين القطاعات الاقتصادية، وتعزى تلك الممارسة إلى كون التحفظ المحاسبي يعد احد الآليات الفعالة في تنظيم عقود الشركة مع مختلف الأطراف الأخرى سواء كانت من داخل أو خارج الشركة، فضلاً عن تجنب التعرض إلى مخاطر التقاضي إذا ما تم المبالغة في الأداء المالي وتخفيض الضرائب التي تتحملها

الشركة فضلاً عن رغبة واضعي المعايير والمنظمين في تجنب الأضرار التي قد تلحق بسمعتهم المهنية في حال تبني المعايير التي يتم استغلالها للممارسات الانتهازية.

4-1 دراسة علام مُحمَّد موسى حمدان، بعنوان أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية ، دراسات العلوم الإدارية المجلد 38 ، العدد 2 ، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية ، 2011.

وقد تمثلت مشكلة هذه الدراسة في الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مدى التزام الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية بالتحفظ عند إعداد القوائم المالية؟
- ما أثر هذا التحفظ في تحسين جودة التقارير المالية الصادرة عن تلك الشركات؟

أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحقيق هدفين هما كالآتي:

- قياس مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية المتبعة من قبل الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية؛
- دراسة أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية.

أهمية الدراسة:

تكمن الأهمية الحقيقية لهذه الدراسة في تقديمها لمؤشرات جديدة عن مستوى التحفظ في السياسات المحاسبية في الأردن باستخدام منهجية مختلفة.

منهجية الدراسة

لقد استخدمت الدراسة اختبارين هما كالآتي:

• اختبار Pooled Data Regression

• اختبار Logistic Regression

عينة الدراسة

لقد جمعت الدراسة البيانات اللازمة لاختبار فرضياتها من (50) شركة صناعية مساهمة عامة أردنية، وللفترة

2006-2011.

نتائج الدراسة:

هناك اهتمام مستمر بموضوع جودة التقارير المالية وينبع هذا الاهتمام من كون تقرير مدقق الحسابات الوسيلة التي يستطيع المدقق من خلالها التعبير عن رأيه حول عدالة القوائم المالية، ونظرا لاعتماد العديد من الأطراف على هذا التقرير في اتخاذ قراراتها الاقتصادية كان لابد من البحث عن جودة التقارير المالية وذلك من خلال الدور الذي يلعبه التحفظ المحاسبي في تحسين جودتها ولذلك طورت الدراسة نموذجا رياضيا يمثل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية ولقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

تميزت التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المساهمة الأردنية خلال السنتين (2002-2003) بالتحفظ المحاسبي حيث استخدمت هذه الدراسة نسبة المستحقات الكلية إلى مجمل الأرباح كمؤشر على مستوى التحفظ المالي، حيث يشير ظهور هذه النسبة سالبة عبر مدة زمنية إلى استخدام الشركة لسياسات أكثر تحفظا نحوى تعجيل الاعتراف بالخسائر وتأجيل الاعتراف بالأرباح.

إن إتباع التحفظ المحاسبي لدى الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية عند إعدادها للتقارير المالية يسهم في تحسين رأي مدقق الحسابات الخارجي وزيادة جودة التقارير المالية، حيث بينت النتائج أن 74% من التقارير المالية هي تقارير ذات رأي نظيف وهو مؤشر على جودة التقارير المالية، وبالتالي فإن التقارير المالية ذات الرأي المتحفظ أكثر ما يكون، بسبب الشك في الاستمرارية بينما لم تتلقى شركات العينة تقريراً معاكساً أو تقريراً يمتنع فيه المدقق عن إبداء الرأي، وهو أمر طبيعي، فهذا النوع من التقارير نادر الحدوث.

أن للتدقيق الخارجي دوراً مهماً في إلزام الشركات بإتباع أعلى درجات التحفظ المحاسبي في إعدادها لتقاريرها المالية، مما ينعكس إيجاباً على رأي مدقق الحسابات حول عدالة القوائم المالية، حيث بينت دراسة الدراسة أن الشركات التي التزمت بالتحفظ المحاسبي عند إعدادها لتقاريرها المالية تلقت تقريراً نظيفاً من مدقق الحسابات.

توجد عدة عوامل من شأنها التأثير في جودة التقارير المالية، حيث أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للعوامل التالية في جودة التقارير المالية:

شركات التدقيق الكبرى

أظهرت النتائج أن الشركات التي تم تدقيق قوائمها المالية، من قبل شركات التدقيق الخمسة الكبرى (Big5) في الأردن في الغالب تتلقى تقريراً نظيفاً، وهذا يشير إلى حرص مكاتب التدقيق الكبرى على اختيار عملائها وتميزها بجودة تقرير عالية.

حجم الشركة

أظهرت النتائج أن الشركات الصناعية كبيرة الحجم تتميز تقاريرها المالية بالجودة، ونادراً ما تتلقى تقريراً متحفظاً لما تحرص عليه هذه الشركات من الحفاظ على سمعتها.

تقرير مدقق الحسابات عن العام السابق

أظهرت النتائج وجود علاقة موجبة ذات دلالة إحصائية بين تقرير المدقق للعام السابق وجودة التقارير إذ أن مدققي الحسابات يستعينون برأيهم للعام السابق كمؤشر على نوع الرأي في العام الحالي.

الخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق

أظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي للخبرة المالية لأعضاء لجنة التدقيق في تخفيض احتمال حصول الشركة على تقرير متحفظ، مما يزيد من جودة التقارير المالية.

كما أظهرت النتائج وجود تأثير سلبي للعوامل التالية في جودة التقارير المالية:

• درجة الرفع المالي

أظهرت النتائج أن الشركات التي يزيد نسبة اعتمادها الديون في تمويل أصولها تنخفض جودة تقاريرها المالية ويزيد احتمال حصولها على تقرير متحفظ من مدققي الحسابات الخارجي.

• حجم لجنة التدقيق

أظهرت النتائج أن زيادة أعضاء لجنة التدقيق فوق الحد المناسب قد يؤدي إلى تخفيض جودة التقارير المالية.

• نسبة الأسهم العادية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة

أظهرت النتائج ان علاقة نسبة الأسهم العادية المملوكة من قبل أعضاء مجلس الإدارة فقد كانت سلبية لكنها غير ذات دلالة إحصائية، حيث أن امتلاك مجلس الإدارة لأسهم الشركة قد يخفض من حيادهم ويدفعهم نحو تحريف القوائم المالية لتحقيق مصالح شخصية مما يدفع المدقق الخارجي إلى إصدار رأي متحفظ.

5-1 دراسة عبدالرحمان محمد سليمان رشوان، أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS)، قسم العلوم الإدارية والمالية، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا غزة، فلسطين، مجلة التنمية الإقتصادية، العدد 04، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017

تمت صياغة مشكلة الدراسة في التساؤلات التالية:

- هل يوجد أثر لتطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على استخدام التحفظ المحاسبي؟
- هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في الحد من عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية IFRS؟
- هل يوجد أثر للتحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية IFRS؟

أهداف الدراسة

- تحديد أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS على استخدام التحفظ المحاسبي؛
- بيان أثر التحفظ المحاسبي في الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات في إطار المعايير الدولية IFRS؛
- بيان أثر التحفظ المحاسبي في تخفيض تكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية IFRS.

منهجية الدراسة

- المنهج الوصفي التحليلي في تبين وتوضيح الجانب النظري؛
- استخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) في اختبار الفرضيات؛
- أداة الإستبانة.

عينة الدراسة

كانت عينة الدراسة مكونة من المدراء ورؤساء الأقسام والمحاسبين العاملين بالأقسام المالية بالشركات المدرجة في بورصة فلسطين البالغة (266) مفردة، حيث استخدم أسلوب العينة العشوائية الطبقية لاختيار عينة الدراسة والبالغ عددها (155) مفردة.

نتائج الدراسة

لقد تم عرض نتائج هذه الدراسة في مجموعة من النقاط وهي كالتالي:

- يساهم الالتزام بالمعايير الدولية والتحفظ المحاسبي في زيادة جودة استمرارية الأرباح وقدرة المساهمين على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية؛
- زيادة التحفظ المحاسبي يؤدي إلى زيادة مستوى ملائمة وموثوقية وجودة المعلومات المالية من خلال تخفيض عدم تماثلها؛
- يؤدي تطبيق المعايير الدولية والتحفظ المحاسبي إلى زيادة الاستثمارات في الشركة لتماثل المعلومات المقدمة للمستثمرين؛
- يخض التحفظ المحاسبي من ممارسات إدارة الأرباح وتوفير الحماية للمساهمين وزيادة قيمة الشركة؛
- يؤدي تطبيق المعايير الدولية إلى التقليل من استخدام التحفظ المحاسبي، مما يضعف العلاقة بين التحفظ المحاسبي وانخفاض عدم تماثل المعلومات؛
- يساعد التحفظ المحاسبي الأطراف التي تعتمد المعلومات المالية في اتخاذ قراراتها الاستثمارية بشكل رشيد؛
- يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية؛
- يخفض التحفظ المحاسبي من تكلفة رأس المال وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية؛
- يؤدي استخدام التحفظ المحاسبي إلى تحسين جودة التقارير المالية، وجودة الإفصاح المالي؛
- يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للشركة، مقابل قيمتها السوقية؛
- تعتبر المعلومات المتحفظة والمتماثلة التي تقدمها الشركة لها دور بارز في تحديد قرارات التمويل وهيكل رأس المال؛
- يساهم التحفظ المحاسبي في تحسين أداة الإدارة وتخفيض تكاليف الإدارة؛
- تبين أن الشركات المدرجة في بورصة فلسطين لم تستفيد من منافع التحفظ المحاسبي عند إعداد قوائمها المالية، وما يحققه من تماثل للمعلومات وتخفيض لتكلفة رأس المال؛
- إن مستوى التحفظ المحاسبي يتأثر بنوع القطاع الذي تنتمي إليه الشركة من القطاعات المختلفة الموجودة في بورصة فلسطين؛

- إن تطبيق القيمة العادلة عند إعادة تقييم الأصول يؤدي إلى زيادة حساسية الاستجابة لمعرفة الخسائر وضعف الاستجابة لمعرفة الإيرادات.

6-1 دراسة د. نصر طه حسن عرفة، مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة المصرية، الإدارة العامة، المجلد 56، العدد 2، 2016

إن المشكلة محل الدراسة تتبلور في الإجابة عن السؤال العام التالي:

ما المحددات المؤثرة على ضعف الرقابة الداخلية في الشركات المصرية المسجلة وما أثر ذلك على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية؟

أهداف البحث

يتمثل الهدف الرئيسي في استكشاف العوامل التي قد ترتبط بوجود نظام الرقابة الداخلية ضعيف داخل الشركة، ومدى انعكاس ذلك على الضعف إتباع الشركة لسياسة التحفظ المحاسبي في بيئة الأعمال المصرية ويشترك من الهدف الرئيسي مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل فيما يلي:

- تحليل طبيعة العلاقة بين خصائص الشركة ومستوى الرقابة الداخلية؛
- التعرف على أثر آليات الحوكمة على مستوى الرقابة الداخلية؛
- التحقق من أثر الرقابة الداخلية على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على أسلوب تحليل المحتوي وذلك لبناء نموذجين أحدهما لمحددات ضعف الرقابة الداخلية والآخر لعلاقة ضعف الرقابة الداخلية بدرجة التحفظ المحاسبي حيث استخدم في ذلك اختبار الارتباط والانحدار في فحص العلاقة بين متغيرات الدراسة.

عينة الدراسة

شملت الدراسة عينة مكونة من (118) شركة من الشركات المصرية المسجلة خلال عام 2014.

نتائج الدراسة

توصل الباحثان من خلال ما أسفرت عنه الدراسة النظرية والتطبيقية إلى النتائج التالية:

- يتأثر نظام الرقابة الداخلية بالعديد من المحددات التي من أهمها زيادة نطاق وتعقد عمليات الشركة، والتغيير في الهيكل التنظيمي، وعمر الشركة، وانخفاض الموارد المخصصة للرقابة الداخلية، وسرعة نمو الشركة، وانخفاض جودة لجان المراجعة، وتقديم المراجع لاستقالته حديثاً؛
- تتسم الشركات المصرية المسجلة خلال عام 2014 بنظام رقابة داخلية قوي إلى حد ما حيث بلغ عدد الشركات التي تضمنت تقرير ذات رأي نظيف (78) شركة بنسبة (66،1%) مقارنة (40) شركة بنسبة (33،9%) ورد بشأنها تقرير متحفظ وهو ما قد يعكس التزامها بمعايير المراجعة وقواعد حوكمة الشركات؛
- هناك علاقة ارتباط سالبة وليس لها تأثير معنوي بين عدد أقسام العمل بالشركة (تعقد عملياتها) وضعف نظام الرقابة الداخلية؛
- هناك علاقة ارتباط موجبة وذات تأثير معنوي بين قيام الشركة بإعادة هيكلة (عمليات الاندماج والاستحواذ) وضعف نظام الرقابة الداخلية حيث أن عمليات إعادة الهيكلة قد تزيد من صراعات الوكالة وتخفيض من بواعث الإدارة للاحتفاظ بنظام رقابة داخلية جيد؛
- هناك علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين عمر الشركة وضعف الرقابة الداخلية أي أن الشركات ذات العمر الأكبر تمتلك نظام رقابة داخلية قوي حيث تمتلك الخبرة المطلوبة لتنفيذ رقابة داخلية كفء؛
- هناك علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين الموارد المالية المخصصة للرقابة الداخلية وضعف نظام الرقابة الداخلية، فالشركات التي تعاني من مشاكل مالية تكون أكثر احتمالاً لتخفيض الاستثمار في النظم وضوابط الرقابة؛
- هناك علاقة ارتباط سالبة وذات تأثير معنوي بين سرعة نمو الشركة وضعف الرقابة الداخلية، فالشركات سريعة النمو تكون في وضع أفضل وقادرة على توفير الموارد المالية لتصميم نظم رقابة داخلية فعالة؛
- هناك علاقة ارتباط سالبة وليس لها تأثير معنوي بين جودة لجان المراجعة وضعف الرقابة الداخلية وهو ما قد يثير شكوك حول مدى توافر متطلبات جودة لجان المراجعة في البيئة المصرية؛
- هناك علاقة ارتباط موجبة وليس لها تأثير معنوي بين استقالة مراقب الحسابات وضعف نظام رقابة الرقابة الداخلية؛

- يرتبط ضعف الرقابة الداخلية بدرجة التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بعلاقة ارتباط سلبية وذات تأثير معنوي حيث أن غياب الرقابة الداخلية قد يدفع الشركات إلى تبني سياسات محاسبية متحفظة، بهدف إنتاج تقارير مالية ذات جودة عالية.

7-1 دراسة د. علام محمد موسى حمدان بعنوان: أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، الإدارة العامة، المجلد 52، العدد الرابع، 2012

هذه الدراسة جاءت لمعالجة المشكلة التالية:

ما هو دور خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- قياس مستوى جودة التدقيق في مكاتب التدقيق الأردنية؛
- قياس مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية المدرجة في سوق عمان للأوراق المالية؛

- التعرف على دور خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية؛
- يعطي تقييم جودة التدقيق في مكاتب التدقيق الأردنية معلومات مهمة لكل من المهتمين بتنظيم هذا القطاع الحيوي في الأردن وكذلك المتعاملين معها، كما أن تقييم مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية سوف يسهم في الكشف عن شفافية الإفصاح المالي في سوق عمان للأوراق المالية.

منهجية الدراسة

استخدمت هذه الدراسة مجموعة من المقاييس الإحصائية الملائمة منها:

-الإختبار ذو الحدين؛

-اختبار العينة الأحادية؛

-الانحدار المتعدد بطريقة المربعات الصغرى العادية.

عينة الدراسة

شملت عينة الدراسة (39) شركة صناعية مدرجة في سوق عمان المالي للفترة للفترة (2005-2010)

نتائج الدراسة

لقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها:

-عدم التأكد من وجود مستوى مقبول من التحفظ المحاسبي في التقارير المالية الصادرة عن الشركات الصناعية الأردنية؛

-وجود تأثير إيجابي لبعض خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي وهي: حجم مكتب التدقيق والتخصص في صناعة العميل؛

-عدم وجود علاقة بين مكتب التدقيق مع مكاتب التدقيق العالمية ، وأتعب التدقيق أثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي؛

عدم إثبات علاقة فترة الاحتفاظ بالعميل بالتحفظ المحاسبي حيث بقيت محل شك ولم تستطع الدراسة إثباتها .

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

1-2 دراسة Dr Hanan Al-awawdeh،Dr Sa'ad al-sakimi بعنوان

The effect of accountinge conservation and its Impacts on the fair value corporation،awpirical study on Jordanian public Joint-stock، Industrial companies

كانت إشكالية هذه الدراسة متمثلة في:

__ معرفة ما إذا كانت ممارسات التحفظ المحاسبي تؤثر على القيمة العادلة للشركات أولاً؟ ومعرفة ما إذا كان التحفظ المحاسبي يؤدي إلى تعزيز و زيادة القيمة العادلة او لتقليله؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بشكل عام إلى معرفة تأثير التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة للشركات الصناعية الأردنية ونتطرق إلى تفاصيل هذه الأهداف في النقاط التالية:

- التعرف على أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة للشركات الصناعية الأردنية،
- التعرف على تأثير متغيرات الرقابة الأخرى على القيمة العادلة للشركات الصناعية الأردنية.

منهجية الدراسة

منهجية الدراسة كانت عبارة عن استخدام متغيرات التحكم لقياس التحفظ المحاسبي وهي كالآتي:

- حجم الشركة،
- معدل الأصول الانجازات،

-نسبة الدين إلى الملكية،

-نسبة توزيع الأرباح.

نتائج الدراسة

توصلت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- وجود اختلاف في مدى ممارسة التحفظ المحاسبي من قبل الشركات الصناعية الأردنية وانخفاض مستوى التحفظ المحاسبي بشكل عام،
- وجود تنوع واضح في حجم الشركات الصناعية الأردنية، وعلى النقيض من نسبة الديون في الشركات، فضلاً عن اختلاف كبير في الربحية ونسبة الأرباح الموزعة،
- أن التحفظ المحاسبي المنخفض يلعب دوراً هاماً في زيادة القيمة العادلة للشركات الصناعية الأردنية والتي تؤكد على العلاقة السلبية بين مفهوم التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة،
- أن حجم أصول الشركة وربحيتهما يعد من أهم العوامل التي لها تأثير إيجابي على القيمة العادلة للشركات حيث تؤثر الديون بشكل سلبي على القيمة العادلة، في حين أن نسبة توزيع الأرباح ونسبة الأصول الثابتة لم يكن لها تأثير على القيمة العادلة.

2-2 دراسة Dr tareq z Mashoka بعنوان

Measuring Accounting conservation for companies in Amman Stock Fxchang(ASE) During the period 2001-2010، Department of Accounting،Mutah university،Jardan

كانت إشكالية هذه الدراسة مقسمة إلى ما يلي:

- معرفة ما إذا كان نموذج Basu يقيس التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة؟
- معرفة ما إذا كانت الشركات المدرجة في البورصة التي أبلغت عن خسائر في العام السابق تستخدم خيارات محاسبية لأقل تحفظ من أجل عكس الخسائر والإبلاغ عن أرباح أعلى؟
- معرفة ما إذا كان لازمة المالية أي تأثير على مستوى التحفظ المحاسبي للشركات المدرجة في البورصة؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى:

- قياس التحفظ المحاسبي لدى الشركات المدرجة في سوق عمان المالي خلال 2001-2010 ،
- معرفة مدى تأثير متغيرات البيئة الخارجية المحيطة بالشركات على مستوى التحفظ المحاسبي.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على نموذج (Basu (1997 لقياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية.

عينة الدراسة

تشمل عينة الدراسة جميع الشركات المدرجة في بورصة عمان، وذلك في كل من القطاعات الثلاثة الرئيسية الصناعي والمصرفي والخدمي شركة في القطاع الصناعي في القطاع الصناعي.

- 15 شركة في القطاع المصرفي.

- 35 شركة في القطاع الخدماتي.

نتائج الدراسة

لقد أظهرت نتائج الدراسة ما يلي:

- أن نموذج Basu يقيس في الواقع التحفظ المحاسبي بالنسبة للشركات المدرجة في البورصة،
- أن التحفظ المحاسبي أعلى بالنسبة للشركات التي تبلغ عن الخسائر مقارنة بالشركات التي تعلن عن الأرباح وبالتالي بمستوى التحفظ المحاسبي يتغير وفقا لربحية الشركات،
- أن الشركات الصناعية كانت متحفظة في إعداد تقاريرها المالية بينما لا يظهر القطاعان الآخران أي دليل على استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي ويفسر هذا بأن الشركات الصناعية تعتمد على المستحقات أكثر من القطاعات الأخرى للشركات كما أظهرت النتائج أن شركات الخدمات ليست متحفظة في تقاريرها،
- أن الشركات التي تعكس الخسارة تظهر استخداما اقل للتحفظ المحاسبي ويمكن تفسير ذلك من خلال جهود هذه الشركات من أجل الإبلاغ عن الأرباح مباشرة بعد سنة الخسارة لذلك فإنها تبتعد عن ممارسات التحفظ المحاسبي وتظهر موقف متفائل من نتائجها المالية واستعادة ثقة السوق بسرعة،
- أن الشركات تظهر ممارسات أكثر تحفظا قبل الأزمة المالية، تريد الشركات إظهار أن الأزمة ليس لها تأثير يذكر أو حتى على مركزها المالي لذلك فهم يستخدمون ممارسات محاسبية (أكثر تفاؤلا) ويصدرون تقارير مالية ذات ترتيب مالي أقوى و أفضل.

3-3 دراسة 2012،E.Moneque،R.Bastinaello،A.Neto،J.Ameida

Effect of incomsmothing practices on the corservation of public companieslisted on the BM & FBOVESPA

جاءت هذه الدراسة لمعالجة الإشكالية التالية:

ما مدى قدرة المعلومات المحاسبية على كشف ممارسات تمهيد الدخل وعلاقته بدرجات التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات البرازيلية في سوق المال؟

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى كل ما يلي:

- بيان قدرة المعلومات المحاسبية على كشف ممارسات تمهيد الدخل،
- معرفة علاقة ممارسات تمهيد الدخل بدرجات التحفظ المحاسبي المشروط،

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على:

- مؤشر Eckel، 1981 لقياس ممارسة تمهيد الدخل في القوائم المالية،
- نموذج Basu، 1997 لقياس درجات التحفظ المحاسبي .

عينة الدراسة

لقد اشتملت الدراسة على عينة مكونة من 2080 شركة مدرجة في بورصة ساو باولو البرازيلية

نتائج الدراسة

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة هي:

- وجود ممارسة لتمهيد الدخل في أغلب عينة الدراسة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض درجات التحفظ المحاسبي المشروط،
- تسجيل مستوى في درجات التحفظ المحاسبي المشروط في الشركات غير الممهدة للدخل وهو ما يدل على سرعة الاعتراف بالخسائر والأرباح وعدم استخدام العامل الزمني في الاعتراف بالخسائر والأرباح،
- الشركات الممهدة للدخل مستوى التحفظ المحاسبي منخفض بقوائمها المالية، وهو ما يفسر استخدام عامل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر من أجل تغطية التدبذب في سنوات الدخل المنخفض.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية

أولاً: من حيث مجتمع الدراسة:

- بالنسبة للدراسات السابقة تختص ببيئات اقتصادية ومحاسبية تختلف عن البيئة الجزائرية،
- كانت الدراسات التطبيقية الخاصة بالدراسات السابقة سواء العربية أو الأجنبية معظمها مدرجة في البورصات وبالتالي خصائصها الاقتصادية والسوقية تختلف عن شركات المساهمة الموجودة في البيئة الجزائرية،
- بالنسبة للدراسات الخاصة بالتحفظ المحاسبي فقد تمت معالجة مثل هذه المواضيع بشكل كبير وواسع في الدول الأجنبية والعربية الأخرى خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة على عكس البيئة الجزائرية التي لم تعالج مثل هذه الدراسات إلا بنسب قليلة جداً حيث تعتبر دراستنا من بين أوائل الدراسات التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي من خلال تطبيقه على عينة من أفراد المجتمع.

ثانياً: من حيث أداة الدراسة:

لقد اعتمدت معظم الدراسات الأجنبية والعربية الأخرى على النماذج التالية لقياس مستوى التحفظ المحاسبي:

- نموذج تحليل الانحدار Basu،
- نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (حيث يأخذ في الاعتبار خصائص الشركة)،
- اختبار Pooled Data Regression و LogisticRegression،
- اختبار الارتباط والانحدار لفحص العلاقة بين متغيرات الدراسة،
- اختبار ذو الحدين واختبار العينة الأحادية،
- استخدام البرنامج الإحصائي Spss واختبار Wilcoxon signed Rankstest وهو الأمر ذاته الذي اتبعته دراستنا باستخدامها لبرنامج Spss من أجل قياس متغيرات الدراسة وأيضاً لاختبار فرضيات الدراسة والإجابة عن التساؤلات الفرعية للإشكالية المطروحة.

ثالثاً: من حيث النتائج المتوصل إليها:

تختلف دراستنا عن الدراسات السابقة العربية والأجنبية في كونها دراسة خاصة بالبيئة الجزائرية غير مدرجة في البورصة واهم أوجه التشابه والاختلاف في النتائج المتوصل إليها ندرجها في الأتي:

1- بالنسبة لأوجه الاختلاف والتشابه بين نتائج الدراسات السابقة العربية ودراستنا الحالية:

✓ نجد دراسة (إيمان أحمد شتيوي 2010) التي تناولت مفهوم التحفظ المحاسبي من خلال قياس ارتفاع مخاطر الدعاوى القضائية في الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب حيث تشابهت مع دراستنا في أن مخاطر الدعاوى القضائية تكون مرتفعة في الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب التي تكون فيها ممارسات التحفظ المحاسبي منخفضة، وتختلف عن دراستنا في كيفية قياس متغيرات الدراسة حيث استخدمت الدراسة السابقة نموذج تحليل الانحدار Basu، نسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية (حيث يأخذ في الاعتبار خصائص الشركة)، توصلت دراستنا إلى النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي لـ Spss لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية؛

✓ نجد دراسة (سلمان خالد سلمان 2018) وتناولت هذه الدراسة أثر التحفظ المحاسبي على الأداء المالي (هامش الربحية ومعدل دوران الأصول) وقد تشابهت مع دراستنا في كون التحفظ المحاسبي يحد من إدارة الأرباح من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات و تعجيل الاعتراف بالمصروفات، كما تشابهت أيضا الدرستان في كيفية قياس متغيرات الدراسة حيث استخدمت الدرستان البرنامج الإحصائي Spss واختبار Wilcoxon Signed Ranks test؛

✓ نجد دراسة (انمار محسن حميد 2014) تناولت هذه الدراسة قياس ممارسات التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة وقد تشابهت مع دراستنا في أن التحفظ المحاسبي يجنب التعرض إلى مخاطر التقاضي إضافة إلى تخفيض الضرائب التي تتحملها الشركة، وتختلف عن دراستنا في كيفية قياس متغيرات الدراسة حيث استخدمت الدراسة السابقة نموذج Basu في القياس بينما توصلت دراستنا إلى النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي لـ Spss لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية؛

✓ نجد دراسة (علام محمد موسى حمدان 2012) تناولت الدراسة أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي وقد تشابهت مع دراستنا في أن هناك تأثير ايجابي لبعض خصائص التدقيق وليس كلها في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي، وتختلف عن دراستنا في كيفية قياس متغيرات الدراسة حيث استخدمت الدراسة السابقة اختبار ذو الحدين واختبار العينة الأحادية في القياس بينما توصلت دراستنا إلى النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي لـ Spss لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية؛

✓ نجد دراسة (عبد الرحمن محمد سليمان 2017) وقد تناولت هذه الدراسة أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال، حيث تشابهت مع دراستنا في كافة الجوانب سواء من ناحية النتائج المتوصل إليها

أو من ناحية كيفية قياس متغيرات الدراسة حيث استخدمت كلا الدراستان البرنامج الإحصائي لـ Spss لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على المتغيرات الأخرى.

2- بالنسبة إلى أوجه الاختلاف والتشابه بين نتائج الدراسات الأجنبية ودراستنا الحالية:

✓ نجد دراسة Dr Hanan Al-awawdeh، Dr Sa'ad al-sakimi

تناولت هذه الدراسة أثر التحفظ المحاسبي على القيمة العادلة للشركة تشابحت مع دراستنا في كون التحفظ المحاسبي المنخفض يؤدي إلى زيادة القيمة العادلة للشركة أي أن هناك علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة، وتختلف عن دراستنا في كيفية قياس متغيرات الدراسة حيث استخدمت الدراسة السابقة حجم الشركة، معدل الأصول الانجازات، نسبة الدين إلى الملكية، نسبة توزيع الأرباح في القياس بينما توصلت دراستنا إلى النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي لـ Spss لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

✓ نجد دراسة Mashoka، Dr tareq z

تناولت هذه الدراسة قياس التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة خلال الفترة 2001-2011 وقد تعارضت مع نتائج دراستنا حيث أظهرت نتائج الدراسة السابقة بأن الشركات كانت تستخدم ممارسات محاسبية متحفظة قبل الأزمة المالية أي أن التحفظ المحاسبي ليس له أي علاقة بالأزمة المالية، وتختلف عن دراستنا أيضا في كيفية قياس متغيرات الدراسة حيث استخدمت الدراسة السابقة نموذج (1997) Basu لقياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية بينما توصلت دراستنا إلى النتائج باستخدام البرنامج الإحصائي لـ Spss لاختبار أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

خلاصة الفصل

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مفهوم التحفظ المحاسبي وممارساته المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي يوفر خيارات محاسبية وطرق وبدائل قياس تمكن المحاسب من التحكم في شكل ونوع المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، كما استعرضنا علاقة التحفظ المحاسبي بأهم المتغيرات التي تساهم في جودة القوائم المالية واتضح أن هناك علاقة قوية بين التحفظ المحاسبي وكل من (الإفصاح عن الشفافية في المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح، جودة المعلومات المحاسبية، فعالية حوكمة الشركات، تكلفة رأس المال) وهي متغيرات لها تأثير قوي على جودة القوائم المالية، كما تطرقنا أيضا إلى علاقة التحفظ المحاسبي بالأزمات المالية ومن بينها الأزمة العالمية الأخيرة حيث اتضح لنا بأن التحفظ المحاسبي يخفف من حدة الأزمات المالية من خلال تعارضه مع القيمة العادلة التي تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمة، وقد تطرقنا أيضا في هذا الفصل إلى مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية والتي بينا من خلالها اختلاف وتشابه ما يلي:

- اختلاف طبيعة وخصائص مجتمع الدراسة في الجزائر عن الدراسات العربية والأجنبية الأخرى؛
- تشابه أدوات الدراسة حيث استخدمنا برنامج SPSS على غرار الدراسات العربية والأجنبية.

الفصل الثاني:

الدراسة الميدانية

تمهيد:

لقد تطرقنا في الفصل الأول إلى الجانب النظري للتحفظ المحاسبي وعلاقته بالقوائم المالية وباقي المتغيرات الأخرى حيث تبين أن هناك علاقة تربط التحفظ المحاسبي بجودة القوائم المالية من خلال المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية ومن أجل التحقق فيما إذا كانت هناك تأثيرات لسياسات التحفظ المحاسبي على أهم المتغيرات التي يمكن من خلالها الوصول إلى قوائم مالية ذات جودة عالية أردنا إسقاط الجانب النظري على عينة من المجتمع وعددها 61، أساتذة متخصصين ومحافظي حسابات ومحاسبين معتمدين و أعضاء مجلس إدارة وهذا لتقصي وجهات نظرهم حول مدى تأثير التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

ولتحقيق ما يهدف إليه هذا الفصل فقد تم تقسيم الفصل إلى مبحثين:

- المبحث الأول: التصور المنهجي للدراسة الميدانية
- المبحث الثاني: نتائج الدراسة ومناقشتها

المبحث الأول: التصور المنهجي للدراسة الميدانية

من خلال هذا المبحث سوف يتم التطرق إلى الأدوات التي سوف يتم من خلالها جمع البيانات التي سيتم اعتمادها في هذه الدراسة ومن اختبار الفرضيات، كما سوف يتم التطرق للإطار والظروف التي تم فيها إعداد الاستبيان باعتباره ما تم الاعتماد عليه في الدراسة الميدانية، إضافة إلى ذلك سوف يتم التطرق إلى الخصائص الشخصية والوظيفية للعينة التي كانت معنية بالدراسة.

المطلب الأول: أدوات ووسائل الدراسة الميدانية

نظرا للأهمية العلمية والعملية التي يحظى بها الجانب الميداني لنجاح وانجاز أي دراسة والذي من خلاله يتم إسقاط المعارف النظرية على عينة في الواقع الميداني، وبالتالي فإنه من خلال هذا المطلب أردنا إعطاء توضيح وفكرة شاملة حول الوسائل المستخدمة في جميع البيانات والمعلومات المتعلقة بالجانب الميداني، فضلا عن الأساليب الإحصائية التي استخدمناها لمعالجة أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان وذلك بهدف قياس وتحليل الاختبارات الإحصائية لأراء ومقترحات وتصورات عينة الدراسة، وذلك بإجاباتهم على مختلف الأسئلة المدرجة في الاستبيان بهدف الوصول إلى إجابات ونتائج للإشكالية المطروحة، وكذا تأكيد أو نفي الفرضيات التي وضعناها، وبالتالي فقد استخدمنا أداة الاستبيان لجمع المعلومات، ولقد تم الاعتماد على الاستبيان كونه يتلاءم مع طبيعة موضوع الدراسة، بالإضافة إلى كونه يتم من خلاله تدارك وتغطية أوجه القصور أو الحدود التي ميزت أدوات العمل الميداني الأخرى، باعتبار هذا الأخير أكثر استخداما من قبل الباحثين لجمع البيانات وبالتالي فإننا قمنا بالتحضير لها ثم التحليل وأخيرا استخلاص النتائج.

أولا: تحضير وتصميم الاستبيان وتوزيعه

لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في بيان تأثيرات سياسات التحفظ المحاسبي على أهم المتغيرات التي يمكن من خلالها الوصول إلى قوائم مالية ذات جودة عالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي الجديد SCF، فقد قمنا ببناء وتصميم استبيان الدراسة مستفيدين من الدراسات السابقة والبحوث المنجزة وكذا بعض المراجع المتخصصة في إعداد الاستبيانات.

أ- هيكل استمارة الاستبيان:

احتوى الاستبيان على مقدمة لأجل تقديم موضوع الدراسة للمستقصى منهم، وتعريفهم بهدفها الأكاديمي ولتشجيعهم على المشاركة في الموضوع لذا قمنا بتقديم الدراسة في إطار أكاديمي، وان هدفها هو دراسة كيف تؤثر ممارسات التحفظ المحاسبي وعدم ممارسته على جودة القوائم المالية، كما بينا أن جمع البيانات التي سيتم الحصول عليها لن نستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط.

كما احتوى الاستبيان على مجموعة من الأسئلة يقوم أفراد العينة بالإجابة عنها وفق اختيار بديل من خمس بدائل (موافق بشدة، موافق، محايد، غير موافق بشدة).

وقد اشتمل الاستبيان على جزئين:

✓ الجزء الأول:

استخدم هذا الجزء في جمع البيانات الشخصية لأفراد العينة ويتكون من أربعة فقرات (العمر، التحصيل العلمي، المهنة، الخبرة، التخصص)

✓ الجزء الثاني:

وهذا الجزء من الاستبيان هو عبارة عن مقياس يهدف إلى التعرف على تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على القوائم المالية، وقد احتوى هذا الجزء على مجموعة من الفقرات بلغت 26 ضمن ثلاثة محاور أساسية:

• المحور الأول:

فقد اشتمل بدوره على 8 فقرات تتعلق بأهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي داخل الشركات،

• المحور الثاني:

وقد اشتمل بدوره على 7 فقرات تتعلق بمدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم

المالية

• المحور الثالث:

وقد اشتمل على 11 فقرة تتعلق بأثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية

عند وضع هذه الأسئلة تم الأخذ بعين الاعتبار وضع أسئلة تغطي كافة جوانب الدراسة النظرية، وتلبي جميع المتطلبات والمتغيرات ذات التأثير على فرضيات الدراسة، مع مراعاة أن تكون معظم الأسئلة واضحة وذات نهايات مغلقة لسهولة وسرعة الإجابة عليها وسهولة تحليلها.

ب- نشر وتوزيع الاستبيان:

بعد الانتهاء من إعداد الاستبيان بشكله النهائي، بالإضافة إلى تحكيمه على مجموعة من ذوي الاختصاص بغية التأكد من سلامة بناء الاستمارة من مختلف الجوانب، فقد قمنا بتوزيعه على العينة المقصودة من متخصصين في المحاسبة والمراجعة عينة الدراسة كون هذه الفئة على دراية بكل من التحفظ المحاسبي والقوائم المالية كذلك كونهم يشاركون في اتخاذ القرارات.

ثانيا- وصف وتحليل عينة الدراسة

هنا سوف نعرض الخصائص الوصفية لدراسة العينة والمتعلقة بما جاء في الخصائص الشخصية والوظيفية لعينة الدراسة، والتي تم إدراجها نظرا لعلاقتها ببقية محاور الدراسة سواء كان يتعلق بالتحفظ المحاسبي أو بجودة القوائم المالية، وبالتالي فإن هذه الخصائص سوف نعرضها في ثلاثة نقاط كما جاء في استمارة الاستبيان.

أ- خصائص العينة حسب الفئة العمرية:

وهذا ما تم تلخيصه في الجدول الموالي بالتكرارات والنسب المئوية، ثم تمثيل ذلك بيانيا وذلك كالتالي:

الجدول رقم (02-1) توزيع عينة الدراسة حسب الفئة العمرية

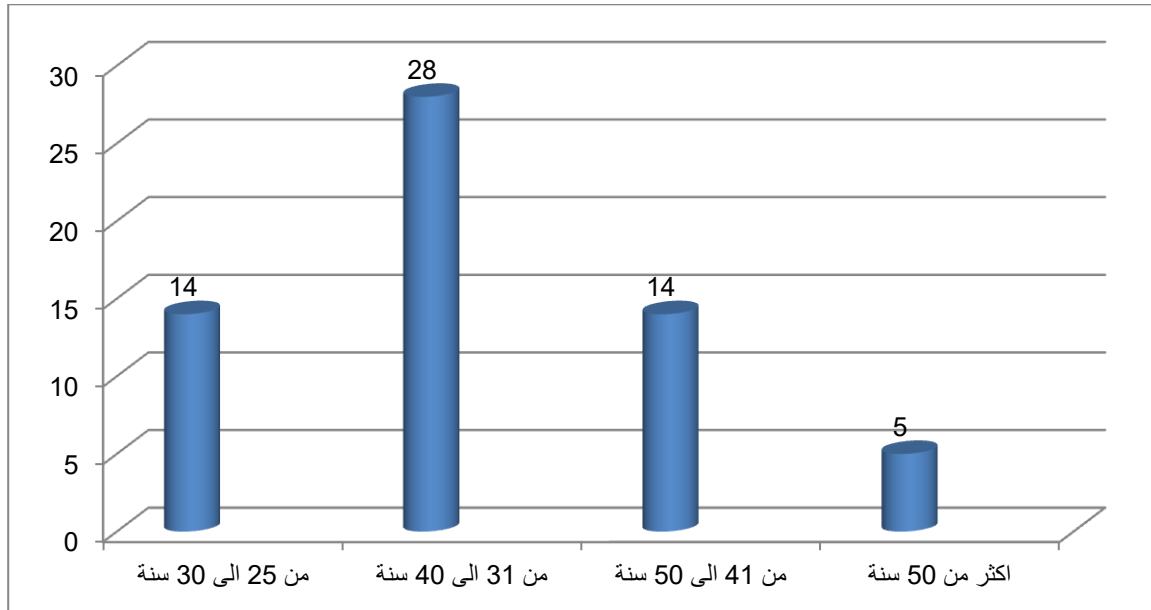
النسبة	العدد	الفئة العمرية
23.0 %	14	من 25 إلى 30 سنة
45.9 %	28	من 31 إلى 40 سنة
23.0 %	14	من 41 إلى 50 سنة
8.2 %	5	أكثر من 50 سنة
100 %	61	المجموع

المصدر: من إعداد الطالبات، بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

تباينت أعمار أفراد العينة المستوجبة حيث أخذت الفئة العمرية بين 31 إلى أقل من 40 النسبة الأكبر، وقد قمنا بتشكيل أربعة فئات عمرية، خصصت الفئة الأولى لمن هم من 25 إلى أقل من أو يساوي 30 سنة، فيما حددت الفئة الثانية بين 31 وأقل من أو يساوي 40 سنة، والفئة الثالثة من 41 إلى أقل من أو يساوي 50 سنة، والفئة الأخيرة

أكثر من 50 سنة، وقد كانت النسبة الكبيرة من المشاركين عند الفئة الثانية بنسبة 45.9 % تليها الفئة الأولى والثالثة ينسبه 23.0 % وفي الأخير الفئة الأخيرة بنسبة 8.2 %، وعلى العموم يمكن القول بأن غالبية أفراد العينة هم من الفئة الشابة.

الشكل رقم (1-02) التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الفئة العمرية



المصدر: من إعداد الطالبات، بناء على الجدول أعلاه، وباستعمال برنامج Excel

ب- خصائص العينة حسب المستوى العلمي:

وقد تم تلخيصه في الجدول الموالي بالتكرارات والنسب المئوية، ثم تمثيل ذلك بيانيا وهو كالتالي:

الجدول رقم (2-02) توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

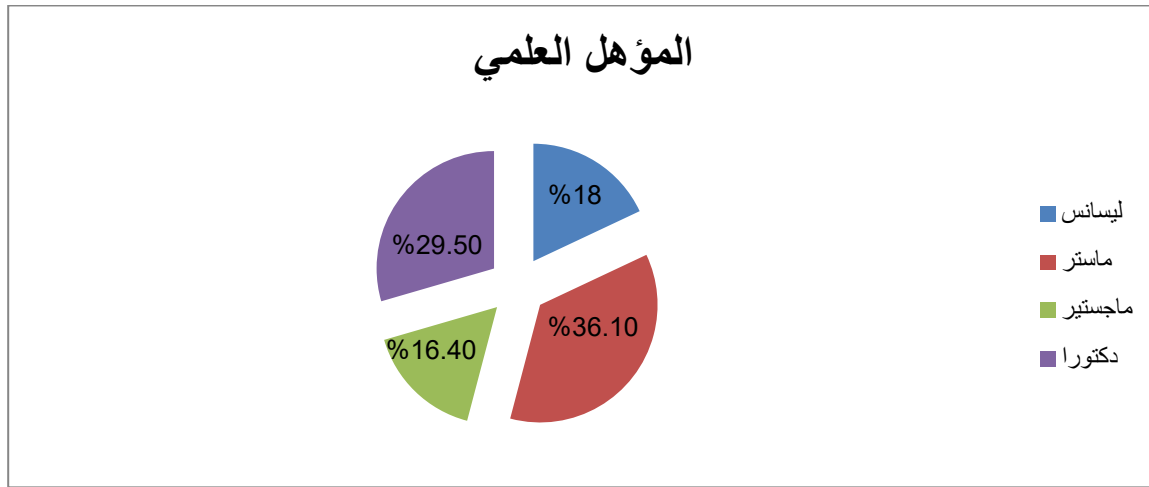
المؤهل العلمي	العدد	النسبة
ليسانس	11	18.0%
ماستر	22	36.1%
ماجستير	10	16.4%
دكتورا	18	29.5%
المجموع	61	100%

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

من أجل إعطاء تصور أوضح لهذه النسب لمختلف الفئات حسب المؤهل العلمي فقد تم عرض الشكل

البياني التالي:

الشكل رقم (02-2) التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب المؤهل العلمي.



المصدر: من إعداد الطالبات، بناءً على الجدول أعلاه، وباستعمال برنامج Excel

نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة هي 36.10% للأفراد الحائزين على شهادة ماستر، وتليها الأفراد الحائزين على شهادة دكتورا بنسبة 29.50%، بعدها فئة المتحصلين على شهادة ليسانس بنسبة 18%، وفي الأخير فئة المتحصلين على شهادة الماجستير بنسبة 16.40%. تفسر النسبة الكبيرة لفئة الحائزين على شهادة الماستر لكون معظم المحاسبين المتخصصين والذين يملكون دراية واسعة في موضوع دراستنا متحصلين على شهادة الماستر.

ج- خصائص العينة حسب طبيعة العمل:

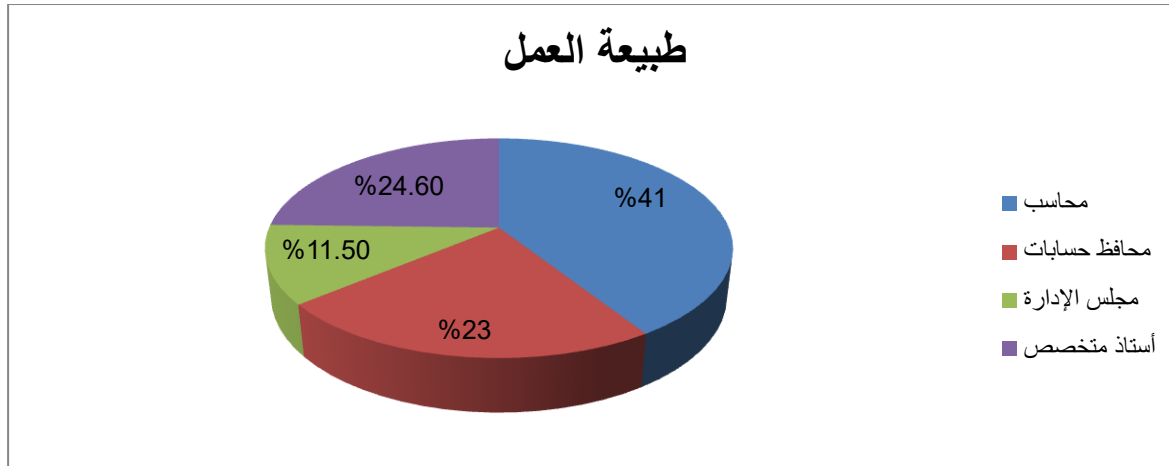
وقد تم تلخيصه أيضا في الجدول الموالي بالتكرارات والنسب المئوية، ثم تمثيل ذلك بيانيا وهو كالتالي:

الجدول رقم (02-3) توزيع عينة الدراسة حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل	العدد	النسبة
محاسب	25	41.0%
محافظ حسابات	14	23.0%
مجلس الإدارة	07	11.5%
استاذ متخصص	15	24.6%
المجموع	61	100%

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على مخرجات برنامج SPSS 22

الشكل رقم (02-03) التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب طبيعة العمل.



المصدر: من إعداد الطالبات، بناءً على الجدول أعلاه، وباستعمال برنامج Excel

من التمثيل البياني نلاحظ أن أكبر نسبة من أفراد العينة هي 41% للأفراد الذين الذين يمارسون مهنة محاسب، وتليها الأفراد الذين يمارسون مهنة أستاذ متخصص بنسبة 24,6%، بعدها فئة الأفراد الخاصة بمهنة محافضي الحسابات بنسبة 23%، ثم تأتي الفئة الأخيرة الخاصة بالأفراد الممتهين في مجلس الإدارة بنسبة 11.5%.

ويفسر التركيز الكبيرة لأفراد العينة الذين يمارسون مهنة محاسب نظراً لطبيعة نشاطهم الذي يجعلهم على دراية بكافة جوانب موضوع دراستنا سواء كان الأمر يتعلق بالتحفظ المحاسبي أو بجودة القوائم المالية.

د- خصائص العينة حسب الخبرة المهنية:

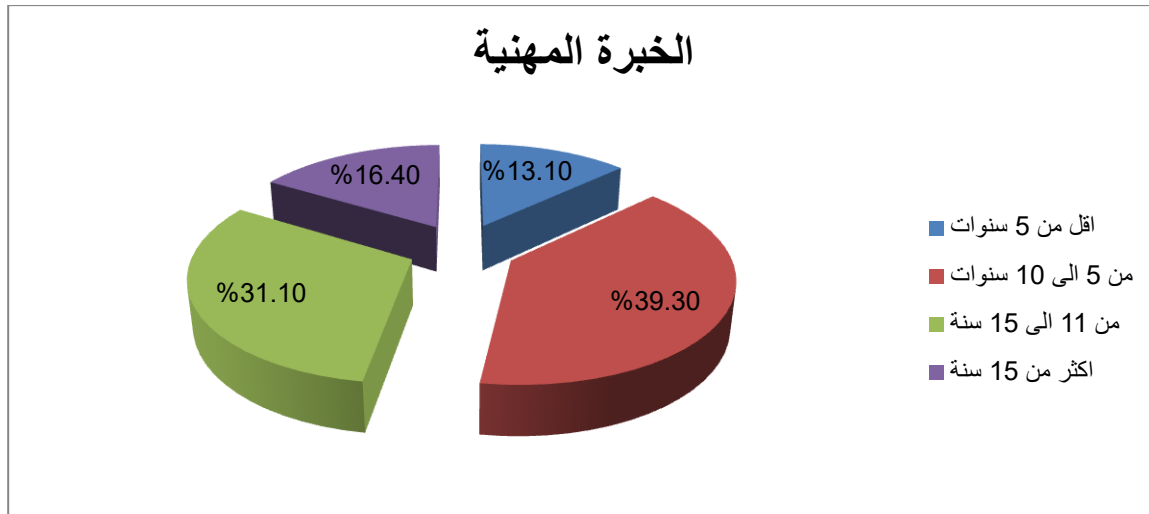
وقد تلخيص توزيع عينة الأفراد حسب الخبرة المهنية في الجدول الموالي بالتكرارات والنسب المئوية، ثم تمثيل ذلك بيانياً وهو كالتالي:

الجدول رقم (02-4) توزيع عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية	العدد	النسبة
أقل من 5 سنوات	8	13.1
من 5 إلى 10 سنوات	24	39.3
من 11 إلى 15 سنة	19	31.1
أكثر من 15 سنة	10	16.4
المجموع	61	100.0

المصدر: من إعداد الطالبات بناءً على مخرجات برنامج SPSS 22

الشكل رقم (4-02) التمثيل البياني لعينة الدراسة حسب الخبرة المهنية.



المصدر: من إعداد الطالبات، بناءً على الجدول أعلاه، وباستعمال برنامج Excel

اعتمدنا في توزيع سنوات الخبرة لأفراد العينة المدروسة على أربعة فئات، كل فئة لها مدى من 5 إلى 10 سنوات، حيث بلغت نسبة 39.30% للفئة من 5 إلى 10 سنوات، تليها نسبة 31.10% للفئة من 11 إلى 15 سنة، وبعدها نسبة 16.40% للفئة أكثر من 15 سنة، وفي الأخير فئة أقل من 5 سنوات بنسبة 13.10%، وعموماً فإنه يمكننا القول بأن أفراد العينة ذوي الخبرة بين 5 و 10 سنوات هم الأعلى نسبة.

ثالثاً: الصدق والثبات والاتساق الداخلي للاستبيان (Validity and Reliability)

من أجل القيام بهذه الدراسة فقد قمنا أولاً بدراسة ثبات وصدق الاستبيان عن طريق التحكيم، ثم حساب ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha).

أ- صدق أداة الدراسة

بالإضافة إلى الصدق الظاهري ثم القيام بالتحقق من صدق الأداة من خلال التحقق من الاتساق الداخلي لمجاور أداة الدراسة، وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين العبارات والمجور الذي تنتمي إليه.

جدول رقم (02- 5) معامل الارتباط للاتساق الداخلي بين عبارات المحور الأول

الرقم	العبرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	أصبح استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي سائدا في معظم الشركات نظرا لما يقدمه من ضمانات كبيرة لحماية حقوق المساهمين	0.317	0.013
02	يعد التحفظ المحاسبي أحد عناصر الموثوقية التي تمثل أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية	0.579	0.000
03	من بين أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية 2007 انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي	0.723	0.000
04	يعد ارتفاع مخاطر الدعاوى القضائية لدى شركات المساهمة من بين مبررات وأسباب تبني ممارسات التحفظ المحاسبي	0.610	0.000
05	وجود تأثير إيجابي لبعض خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق والتخصص في صناعة العميل) في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي	0.268	0.037
06	تكون ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب منخفضة عن الشركات غير المتهمه بالتلاعب	0.547	0.000
07	لتبني سياسات محاسبية متحفظة يتطلب ذلك معايير محاسبية مستقلة لبيان مدى مساهمة مجلس الإدارة بذلك	0.505	0.000
08	يساعد التحفظ المحاسبي على تخفيض الدخل القابل للتحاسب الضريبي من خلال تأجيل الاعتراف بالايراد وتعجيل الاعتراف بالمصرف	0.213	0.099

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

من خلال الجدول رقم (05) نلاحظ أن قيم معاملات الارتباطات بين محور أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي وباقي العبارات المكونة له بالاعتماد على مختلف ردود المستجيبين كل على حدا، فقد تراوحت بين 0.213 و 0.723 وعموما تراوحت بين المتوسطة والقوية والتي كانت في إجمالها طردية، كما أنها في مجملها كانت ذات معنوية إحصائية، فمن بين 08 عبارات وجدنا 05 عبارات ذات معامل ارتباط جيد وذو معنوية، حيث توجد عبارتين ذات معامل ارتباط متوسطة ماعدا العبارة رقم 08 التي لم يكن لمعامل الارتباط لها معنوية إحصائية وبالتالي يمكننا بأن هناك صدق ظاهري لمحور أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي.

جدول رقم (02- 6) معامل الارتباط للاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثاني

الرقم	العبرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	تعد القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي يمكن من خلالها مساعدة مستخدميها في اتخاذ قرارات رشيدة	0.288	0.025
02	عرض القوائم المالية المختلفة يمكن أن يحل المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات وأهمها فقدان الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها	0.263	0.041
03	تحدد جودة وفعالية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية مدى قدرتها على التأثير على سلوك مستخدميها	0.348	0.008
04	تتمتع المعلومة المحاسبية في القوائم المالية بمجموعة من الخصائص النوعية (الملائمة، الموثوقية) التي تجعلها أكثر جودة	0.579	0.000
05	وجود خاصيتي الملائمة والموضوعية في معلومات القوائم المالية غير كافيتين لاتخاذ قرار سليم دون الاهتمام بتوقيت الحصول على المعلومة	0.343	0.007
06	التعارض بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على جودة القوائم المالية	0.468	0.000
07	إن سوء استخدام السياسات المحاسبية يزيد من السلوك الانتهازي للإدارة مما يقلل من موثوقية المعلومات المحاسبية المالية.	0.356	0.005

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

من خلال الجدول رقم (06) نلاحظ أن قيم معاملات الارتباطات بين محور أهمية مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية وباقي العبارات المكونة له بالاعتماد على مختلف ردود المستجيبين كل على حدا، فقد تراوحت بين 0.263 و 0.579 وعموما تراوحت بين المتوسطة والقوية والتي كانت في إجمالها طردية، كما أنها في مجملها كانت ذات معنوية إحصائية 10%، وهذا ما يدل على الاتساق بين عبارات المحور مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية وباقي العبارات.

جدول رقم (02-7) معامل الارتباط للاتساق الداخلي بين عبارات المحور الثالث

الرقم	العبرة	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
01	يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للشركة مقابل قيمتها السوقية	0.590	0.000
02	يخفض التحفظ المحاسبي من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية	0.484	0.000
03	يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية	0.527	0.000
04	إن التوجه نحو القيمة العادلة والابتعاد عن التحفظ المحاسبي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية	0.324	0.007
05	يستخدم التحفظ المحاسبي كتنحوط لعدم الوقوع في حالات عدم التأكد لتكهنتات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكآلية لتحسين المراقبة على الشركات	0.427	0.001
06	ممارسة التحفظ المحاسبي يحد من إدارة الأرباح	0.486	0.000
07	تزداد مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية كلما طال الوقت للاعتراف بالإيرادات والاعتراف الفوري بالمصروفات	0.469	0.000
08	عدم الإفراط في الإعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح يحد من مشاكل تمائل المعلومات ويساهم في توفير معلومات مالية ملائمة	0.385	0.002
09	تمنع حوكمة الشركات الغش في التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي	0.606	0.000
10	يساعد التحفظ المحاسبي مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل رشيد	0.524	0.000
11	تساعد المعلومات المتحفظة والمتماثلة التي تقدمها الشركة في تحديد قرارات التمويل وهيكلة رأس المال	0.512	0.000

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن قيم معاملات الارتباطات بين محور أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية وباقي العبارات المكونة له بالاعتماد على مختلف ردود المستجيبين كل على حدا، فقد تراوحت بين 0.324 و 0.590 وعموما تراوحت بين المتوسطة والقوية والتي كانت في إجمالها طردية، كما أنها في مجملها كانت ذات معنوية إحصائية، فمن بين 11 عبارات وجدنا 08 عبارات ذات معامل ارتباط جيد وذو معنوية، حيث توجد 03 عبارات فقط ذات معامل ارتباط متوسطة يكن لمعامل الارتباط لها وبالتالي يمكننا القول بأن هناك صدق ظاهري لمحور أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية.

ب- ثبات أداة القياس

من أجل حساب وتقييم ثبات أداة القياس المستخدمة في هذه الدراسة والمتمثلة في الاستبيان، فإنه تم استخدام معامل ألفا كرونباخ، ومن ثم حساب معامل الصدق حيث تم عرض نتائجها كما يلي:

الجدول رقم (02 - 8) نتائج اختبار ثبات أداة الدراسة

المتغيرات	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي	08	0.711	0.843
مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية	07	0.703	0.838
أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية	11	0.724	0.850
الاستبيان الكلي	26	0.762	0.872

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

من خلال الجدول أعلاه والذي من خلاله تم حساب معامل الثبات ثم الجذر التربيعي له والذي يمثل معامل الصدق والملاحظ أن قيمة معامل الثبات تراوحت بين 0.703 و 0.724 والتي تعتبر جيدة ومقبولة لأنها تفوق 0.6 والتي تعبر عن ثبات أداة القياس.

رابعاً: نوع التحليل الإحصائي المعتمد في البحث

من خلال هذا الجزء سنعرض مختلف الطرق الإحصائية المستخدمة في التحليل والاستدلال بمجتمعات الدراسة ومبررات ذلك، والتي كانت كما يلي:

أ- التحليل الإحصائي المستخدم في الدراسة:

يعتبر هذا الجزء المهم في تحديد نوع التحليل الذي سوف نعتمده في باقي الدراسة والتحليل الإحصائي، كونه يحدد للطالب الطريق الذي سوف يعتمده في استعمال الطرق المعلمية و اللامعلمية، وتجدد الإشارة إلى أنه هناك شيئين هناك شيئين أساسيين في هذا الإطار والمتعلقة أساساً بدراستنا هذه:

✓ تعتبر مختلف المتغيرات والمتمثلة في إجابات المبحوثين حول مختلف فقرات الاستبيان رتيبة كونها تراوحت بين موافق بشدة إلى غير موافق بشدة، والتي تم إعطاؤها أوزان نسبية تراوحت بين 5 و 1؛

✓ عموماً فإن هذا النوع من الدراسة المعتمدة على الاستبيان والتي تركز على تحليل لكارث تكون غير خاضعة للتوزيع الطبيعي والذي سوف نبينه كالتالي وفق اختبار كولمغوروف سميرونوف Kolmogorov-Smirnov والذي كان كالتالي:

• فرضيات الاختبار:

وهنا نركز على الفرضيات كون الكثيرين يخلط بين الفرضية الصفرية والفرضية البديلة لهذا الاختبار:

H_0 تشير هذه الفرضية إلى أن متغيرات الدراسة تخضع للتوزيع الطبيعي،

H_1 تشير هذه الفرضية إلى أن متغيرات الدراسة لا تخضع للتوزيع الطبيعي،

• دالة الاختبار:

- هناك العديد من الاختبارات التي تستخدم في هذا الإطار وسوف نعتمد هنا على اختبار كولمغوروف سميرونوف Kolmogorov-Smirnov من اجل دراسة المعنوية، والجدول الموالي سيفصل ذلك:

جدول رقم (02- 9) نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لمختلف المحاور

رقم المحور	احصائية K.S	مستوى الدلالة Sig	الملاحظة
المحور الاول	0,163	0.000	توزيع غير طبيعي
المحور الثاني	0.181	0.000	توزيع غير طبيعي
المحور الثالث	0.179	0.000	توزيع غير طبيعي
الاجمالي	0.167	0.000	توزيع غير طبيعي

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

• تلخيص نتائج الاختبار

من خلال الجدول أعلاه يتبين ما يلي:

- بالنسبة للمحور الأول المتمثل في أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي نلاحظ أن القيمة الإجمالية sig الإحصائية Klomogrov-Smirnov كانت 0.000 اقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقول بان إجابات أفراد العينة حول أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي لا تخضع للتوزيع الطبيعي.
- بالنسبة للمحور الثاني المتمثل في مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية نلاحظ أن القيمة الإجمالية sig الإحصائية Klomogrov-Smirnov كانت 0.000 اقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإننا نقبل الفرضية البديلة H_1 التي تقول بان إجابات أفراد العينة حول مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية لا تخضع للتوزيع الطبيعي.
- بالنسبة للمحور الثالث المتمثل في أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية نلاحظ أن القيمة الإجمالية sig الإحصائية Klomogrov-Smirnov كانت 0.000 اقل من مستوى المعنوية 0.05، وبالتالي فإننا نقبل

الفرضية البديلة H_1 التي تقول بان إجابات أفراد العينة حول أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لا تخضع للتوزيع الطبيعي.

وبالتالي فإننا سوف نعتمد على الطرق اللامعلمية في الدراسة الإحصائية.

المطلب الثاني: واقع أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المالي الجديد SCF

من خلال هذا المطلب ومن اجل الوقوف على مدى أهمية تبني الشركات لممارسات التحفظ المحاسبي، وكذلك من أجل التعرف على انعكاسات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية، ومن ثم الوقوف على واقع اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية، فقد تم استخدام مقياس (likert) ليكرت الخماسي المكون من خمس درجات لتحديد أهمية كل فقرة من فقرات الاستبيان، كما انه تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد في تحليل النتائج، حيث تبنت الدراسة المعيار التالي للحكم على الاتجاه عند استخدام مقياس ليكرت الخماسي وهو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (02-10) مقياس تحديد المعدل النسبي والأهمية النسبية للوسط الحسابي

درجات المقياس المستخدمة في الدراسة	الوزن النسبي	الوسط الحسابي		المعدل النسبي		الأهمية النسبية لدرجات المقياس
		من	إلى	من	إلى	
موافق بشدة	5	4.20	5.00	%84	%100	درجة عالية جداً
موافق	4	3.40	4.19	%68	%83.9	درجة عالية
محايد	3	2.60	3.39	%52	%67.9	درجة متوسطة
غير موافق	2	1.80	2.59	%36	%51.9	درجة منخفضة
غير موافق بشدة	1	1.00	1.79	%20	%35.9	درجة منخفضة جداً

المصدر: من إعداد الطالبات

وقد تم استنتاج الاتجاهات الموجودة في الجدول أعلاه بالطريقة التالية:

$$\text{لدينا: } 4 = 1-5$$

$$\text{ولدينا: } 0.8 = 4/5$$

أولاً: نتائج اراء عينة الدراسة للمحاور الثلاثة

الجدول رقم (02 - 11) نتائج اراء عينة الدراسة حول اهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إحصائية ويلكوكسون القيمة P	الاتجاه
أصبح استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي سائدا في معظم الشركات نظرا لما يقدمه من ضمانات كبيرة لحماية حقوق المساهمين	15	41	3	2	0	4.13	0.645	1667.0 0.000	درجة عالية
يعد التحفظ المحاسبي أحد عناصر الموثوقية التي تمثل أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية	26	31	4	0		4.36	0.606	1653.0 0.000	درجة عالية جدا
من بين أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية 2007 انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي	23	20	8	10	0	3.92	1.085	1276.0 0.000	درجة عالية
يعد ارتفاع مخاطر الدعاوى القضائية لدى شركات المساهمة من بين مبررات وأسباب تبني ممارسات التحفظ المحاسبي	9	23	20	9	0	3.52	0.924	712.5 0.000	درجة عالية
وجود تأثير إيجابي لبعض خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق والتخصص في صناعة العميل) في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي	14	39	5	3	0	4.05	0.717	1531.5 0.000	درجة عالية
تكون ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب منخفضة عن الشركات غير المتهمه بالتلاعب	9	38	6	7	1	3.77	0.902	1328.5 0.000	درجة عالية
لتبني سياسات محاسبية متحفظة يتطلب ذلك معايير محاسبية مستقلة لبيان مدى مساهمة	11	31	17	2	0	3.84	0.757	956.0 0.000	درجة عالية

									مجلس الإدارة بذلك
درجة عالية	1281.0	0.635	3.89	0	2	10	42	7	يساعد التحفظ المحاسبي على تخفيض الدخل القابل للتحاسب الضريبي من خلال تأجيل الاعتراف بالايرادوتعجيل الاعتراف بالمصروف
	0.000								
درجة عالية	1890.0	0.39831	3.9344	اجمالي المحور الأول					
	0.000								

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

يوضح الجدول رقم (11) أعلاه تقييم إجابات المبحوثين حول محور أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي داخل الشركات، بالإضافة إلى الإحصائيات الوصفية التي تمثلت في كل من المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل فقرة من الفقرات، بالإضافة إلى ذلك فقد تم حساب القيمة الاحتمالية لإحصائية ويلكوكسون Wilcokson والتي من خلالها نحسب معنوية اتجاه إجابات المبحوثين من عدمه، وهنا سوف نفصل نتائج الجدول كما يلي:

✓ بالنسبة لمختلف فقرات محور أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي إجمالاً ضمن مختلف مستوياته:

- بالنسبة للفقرة 1 فقد بلغ أعلى تكرار 41 (موافق) والمتوسط بلغ 4.13 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يؤيدون بأنه أصبح استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي سائداً في معظم الشركات نظراً لما يقدمه من ضمانات كبيرة لحماية حقوق المساهمين.
- بالنسبة للفقرة 2 فقد بلغ أعلى تكرار 31 (موافق) والمتوسط بلغ 4.36 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية جداً)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يؤيدون بأن التحفظ المحاسبي يعد احد عناصر الموثوقية التي تمثل أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية.
- بالنسبة للفقرة 3 فقد بلغ أعلى تكرار 23 (موافق بشدة) والمتوسط بلغ 3.92 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحي

- أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابي ، وعموما يمكن القول بان أفراد العينة يؤيدون أن من بين أسباب حدوث الأزمة المالية 2007 انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي.
- بالنسبة للفقرة 4 فقد بلغ أعلى تكرار 23 (موافق) والمتوسط بلغ 3.52 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية كما أن القيمة الاحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابي، وعموما يمكن القول بان أفراد العينة يؤيدون على انه يعد ارتفاع مخاطر الدعاوى القضائية لدى شركات المساهمة من بين مبررات وأسباب تبني ممارسات التحفظ المحاسبي.
 - بالنسبة للفقرة 5 فقد بلغ أعلى تكرار 39 (موافق) والمتوسط بلغ 4.05 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابي، وعموما يمكن القول بان أفراد العينة يوافقون القول بان هناك تأثير ايجابي لبعض خصائص جودة التدقيق على تحسين مستوى التحفظ المحاسبي.
 - بالنسبة للفقرة 6 فقد بلغ أعلى تكرار 38 (موافق) والمتوسط بلغ 3.77 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابي ، وعموما يمكن القول بان أفراد العينة يؤيدون على أن ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب منخفضة عن الشركات غير المتهمه بالتلاعب.
 - بالنسبة للفقرة 7 فقد بلغ أعلى تكرار 31 (موافق) والمتوسط بلغ 3.84 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابي، وعموما يمكن القول بان أفراد العينة يوافقون القول بأن تبني سياسات محاسبية متحفظة يتطلب ذلك معايير محاسبية مستقلة لبيان مدى مساهمة مجلس الإدارة بذلك.
 - بالنسبة للفقرة 8 فقد بلغ أعلى تكرار 42 (موافق) والمتوسط بلغ 3.89 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابي، وعموما يمكن القول بان أفراد العينة يؤيدون بأن

التحفظ المحاسبي يساعد على تخفيض الدخل القابل للتحاسب الضريبي من خلال تأجيل الاعتراف بالإيراد وتعجيل الاعتراف بالمصروف.

الجدول رقم (02- 12) نتائج آراء عينة الدراسة حول مدى مساهمة الخصائص الموعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم

المالية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	احصائية ويلكوكسون القيمة P	الاتجاه
تعد القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي يمكن من خلالها مساعدة مستخدميها في اتخاذ قرارات رشيدة	39	20	1	1	0	4.59	0.616	1819.0 0.000	درجة عالية جدا
عرض القوائم المالية المختلفة يمكن أن يحل المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات وأهمها فقدان الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها	25	25	11	0	0	4.23	0.739	1275.0 0.000	درجة عالية جدا
تتحدد جودة وفعالية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بمدى قدرتها على التأثير على سلوك مستخدميها	27	27	3	4	0	4.26	0.885	1647.0 0.000	درجة عالية جدا
تتمتع المعلومة المحاسبية في القوائم المالية بمجموعة من الخصائص النوعية (الملائمة ، الموثوقية) التي تجعلها أكثر جودة	22	22	15	2	0	4.05	0.865	1056.0 0.000	درجة عالية
وجود خاصيتي الملائمة والموضوعية في معلومات القوائم المالية غير كافيتين لاتخاذ قرار سليم دون الاهتمام بتوقيت الحصول على المعلومة	25	27	7	2	0	4.23	0.783	1455.0 0.000	درجة عالية جدا
التعارض بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على جودة القوائم المالية	17	24	6	1	12	3.52	1.445	1021.0 0.018	درجة عالية
إن سوء استخدام السياسات المحاسبية يزيد من السلوك الانتهازي للإدارة مما يقلل من موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.	26	30	5	0	0	4.34	0.629	1596.0 0.000	درجة عالية جدا
اجمالي المحور الأول									
						4.1756	0.3251 3	1891.0 0.000	درجة عالية

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

✓ بالنسبة لمختلف فقرات محور مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية إجمالاً ضمن مختلف مستوياته

- بالنسبة للفقرة 1 فقد بلغ أعلى تكرار 39 (موافق بشدة) والمتوسط بلغ 4.59 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية جداً)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوسون كانت 0,000 وهي أقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يؤيدون بأن القوائم المالية تعد المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي يمكن من خلالها مساعدة مستخدميها في اتخاذ قرارات رشيدة.

- النسبة للفقرة 2 فقد بلغ أعلى تكرار 25 (موافق بشدة) والمتوسط بلغ 4.23 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية جداً)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوسون كانت 0,000 وهي أقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يوافقون القول بأن عرض القوائم المالية المختلفة يمكن أن يحل المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات وأهمها فقدان الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

- بالنسبة للفقرة 3 فقد بلغ أعلى تكرار 27 (موافق بشدة) والمتوسط بلغ 4.26 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية جداً)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوسون كانت 0,000 وهي أقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يؤيدون على أن جودة وفعالية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تتحدد بمدى قدرتها على التأثير على سلوك مستخدميها.

- بالنسبة للفقرة 4 فقد بلغ أعلى تكرار 22 (موافق بشدة) والمتوسط بلغ 4.05 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوسون كانت 0,000 وهي أقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يوافقون القول بأن المعلومة المحاسبية في القوائم المالية تتمتع بمجموعة من الخصائص النوعية (الملائمة والموثوقية) التي تجعلها أكثر جودة.

- بالنسبة للفقرة 5 فقد بلغ أعلى تكرار 27 (موافق) والمتوسط بلغ 4.23 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية جدا)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحى أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابي، وعموما يمكن القول بان أفراد العينة يؤيدون بأن خاصيتي الملائمة والموضوعية في معلومات القوائم المالية غير كافيتين لاتخاذ القرار السليم دون الاهتمام بتوقيت الحصول على المعلومة.
- بالنسبة للفقرة 6 فقد بلغ أعلى تكرار 24 (موافق) والمتوسط بلغ 3.52 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوسون كانت 0,018 وهي اقل من 0.05 والتي توحى أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابي، وعموما يمكن القول بان أفراد العينة يوافقون القول بأن التعارض بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على جودة القوائم المالية.
- بالنسبة للفقرة 7 فقد بلغ أعلى تكرار 30 (موافق) والمتوسط بلغ 4.34 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية جدا)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحى أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابي، وعموما يمكن القول بان أفراد العينة يوافقون القول بأن سوء استخدام السياسات المحاسبية يزيد من السلوك الانتهازي للإدارة مما يقلل من موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.

الجدول رقم (02- 13) نتائج اراء عينة الدراسة حول اثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية

العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	احصائية ويلكوكسون القيمة P	الاتجاه
يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للشركة مقابل قيمتها السوقية	11	19	29	1	1	3.62	0.860	491.0 0.000	درجة عالية
يخفض التحفظ المحاسبي من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية	3	42	12	4	0	3.72	0.662	1131.0 0.000	درجة عالية
يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية	10	33	16	2	0	3.84	0.734	999.0 0.000	درجة عالية
إن التوجه نحو القيمة العادلة والابتعاد عن التحفظ المحاسبي من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية	20	25	11	5	0	3.98	0.922	1197.5 0.000	درجة عالية
يستخدم التحفظ المحاسبي كنحوظ لعدم الوقوع في حالات عدم التأكد لتكهنات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكألية لتحسين المراقبة على الشركات	6	38	12	5	0	3.74	0.751	1115.0 0.000	درجة عالية
ممارسة التحفظ المحاسبي يحد من إدارة الأرباح	16	15	21	8	1	3.61	1.069	692.0 0.000	درجة عالية
تزداد مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية كلما طال الوقت للاعتراف بالإيرادات والاعتراف الفوري بالمصروفات	7	30	22	2	0	3.74	0.772	787.0 0.000	درجة عالية
عدم الإفراط في الإعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح يحد من مشاكل تماثل المعلومات ويساهم في توفير معلومات مالية ملائمة	8	26	22	5	0	3.61	0.822	700.0 0.000	درجة عالية
تمنع حوكمة الشركات الغش في التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي	14	43	4	0	0	4.16	0.522	1653.0 0.000	درجة عالية
يساعد التحفظ المحاسبي مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات استثمارية بشكل رشى	27	31	3	0	0	4.39	0.585	1711.0 0.000	درجة عالية جدا
تساعد المعلومات المتحفظة والمتماثلة التي تقدمها الشركة في تحديد قرارات التمويل وهيكل رأس المال	12	39	9	0	1	4.00	0.707	1332.0 0.000	درجة عالية
اجمالي المحور الأول									
						3.8554	0.36264	1890.0 0.000	درجة عالية

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

✓ بالنسبة لمختلف فقرات محور أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية إجمالاً ضمن مختلف مستوياته

- النسبة للفقرة 1 فقد بلغ أعلى تكرار 29 (محايد) والمتوسط بلغ 3.62 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0،000 وهي اقل من 0.05 والتي توحى أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يؤيدون بأن التحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة مقابل قيمتها السوقية.
- بالنسبة للفقرة 2 فقد بلغ أعلى تكرار 42 (موافق) والمتوسط بلغ 3.72 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0،000 وهي اقل من 0.05 والتي توحى أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يوافقون القول بأن التحفظ المحاسبي يخفض من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية.
- بالنسبة للفقرة 3 فقد بلغ أعلى تكرار 33 (موافق) والمتوسط بلغ 3.84 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0،000 وهي اقل من 0.05 والتي توحى أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يؤيدون على أن استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة يؤدي إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية.
- النسبة للفقرة 4 فقد بلغ أعلى تكرار 25 (موافق) والمتوسط بلغ 3.98 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0،000 وهي اقل من 0.05 والتي توحى أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يوافقون القول بأن التوجه نحو القيمة العادلة والابتعاد عن التحفظ المحاسبي من شأنه ان يؤدي إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية.
- بالنسبة للفقرة 5 فقد بلغ أعلى تكرار 38 (موافق) والمتوسط بلغ 3.74 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية كما أن القيمة الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0،000 وهي اقل من 0.05 والتي توحى أن

المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يوافقون القول على أنه يستخدم التحفظ المحاسبي كتحوط لعدم الوقوع في حالات عدم التأكد لتكهنات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكآلية لتحسين المراقبة على الشركات.

- بالنسبة للفقرة 6 فقد بلغ أعلى تكرار 21 (محايد) والمتوسط بلغ 3.61 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي أقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يعتبرون أن ممارسة التحفظ المحاسبي يحد من إدارة الأرباح.

- بالنسبة للفقرة 7 فقد بلغ أعلى تكرار 30 (موافق) والمتوسط بلغ 3.74 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي أقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يؤيدون على أن مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية تزداد كلما طال الوقت بالاعتراف بالإيرادات والاعتراف الفوري بالمصروفات.

- بالنسبة للفقرة 8 فقد بلغ أعلى تكرار 26 (موافق) والمتوسط بلغ 3.61 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي أقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يؤيدون أن عدم الإفراط في الاعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح يحد من مشاكل تماثل المعلومات ويساهم في توفير معلومات مالية ملائمة.

- بالنسبة للفقرة 9 فقد بلغ أعلى تكرار 43 (موافق) والمتوسط بلغ 4.16 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي أقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يوافقون القول بأن حوكمة الشركات تمنع الغش في التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي.

- بالنسبة للفقرة 10 فقد بلغ أعلى تكرار 31 (موافق) والمتوسط بلغ 4.39 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية جداً)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي أقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابية، وعموماً يمكن القول بأن أفراد العينة يؤيدون على أن التحفظ المحاسبي يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل رشيد.

- بالنسبة للفقرة 11 فقد بلغ أعلى تكرار 39 (موافق) والمتوسط بلغ 4.00 والذي كان ذو اتجاه (درجة عالية)، والمعنوية الإحصائية لاختبار ويلكوكسون كانت 0,000 وهي اقل من 0.05 والتي توحي أن المتوسط ذو معنوية إحصائية مما يدل على أن آراء العينة في هذه الفقرة ايجابي، وعموما يمكن القول بان أفراد العينة يوافقون القول على أن المعلومات المتحفظة والمتماثلة التي تقدمها الشركة تساعد في تحديد قرارات التمويل وهيكل رأس المال.

ثانيا: اختبار الفروق لاستجابات أفراد العينة حسب (الفئات العمرية، المؤهل العلمي، طبيعة العمل، الخبرة)

ومنه سوف ندرس أثر اختلاف (الأعمار والمؤهلات العلمية وطبيعة العمل والخبرة المهنية) على استجابات

أفراد العينة

الجدول رقم (02-14) اختبار الفروق حسب متغير العمر

العمر	الخو الأول	الخو الثاني	الخو الثالث	إجمالي الخاور
من 25 إلى 30 سنة	3.9107	4.1429	3.9286	3.9940
الانحراف المعياري	0.53581	0.34993	0.36220	0.23352
المتوسط	3.9464	4.2755	3.9286	4.0502
من 31 إلى 40 سنة	0.38203	0.29365	0.35867	0.52086
الانحراف المعياري	0.38207	0.29365	0.35867	0.25086
المتوسط	4.0000	4.0571	3.7091	3.9221
من 41 إلى 50 سنة	0.25000	0.29623	0.16262	0.16086
الانحراف المعياري	3.9344	4.1756	3.8554	3.9885
المتوسط	0.39831	0.32513	0.36264	0.23600
الانحراف المعياري				
الإجمالي				

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

الجدول رقم (02-15) المعنوية الإحصائية

الخو الأول	الخو الثاني	الخو الثالث	إجمالي الخاور
0.207	3.015	2.259	2.236
0.976	0.389	0.520	0.525
كاي مربع			
المعنوية			

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

- النسبة للمحور الأول (أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي داخل الشركات) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف الفئات العمرية كما أن الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $0.976 = sig$ وهي اكبر من 0,05.

- بالنسبة للمحور الثاني (مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف الفئات العمرية كما أن الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $0.389 = \text{sig}$ وهي أكبر من 0,05.
 - النسبة للمحور الثالث (اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف الفئات العمرية كما أن الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $0.520 = \text{sig}$ وهي أكبر من 0,05.
- بالنظر للفروقات بين متوسطات فئات الأعمار لمعدل جميع فقرات الاستبانة يتبين من الجدول رقم (14-02) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حيث كانت جميع المتوسطات متقاربة تتراوح بين 3.9221 و 4.0502 وهو ما يوحي بعدم وجود فرق بين آراء إجابات أفراد العينة لمختلف الفئات العمرية لإجمالي المحاور كما أنها لم تكن لها معنوية إحصائية حيث sig لإجمالي المحاور = 0.525 وهي أكبر من 0.05 .

الجدول رقم (02- 16) اختبار الفروق حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	إجمالي المحاور
ليسانس	المتوسط	4.1429	4.1240	4.0738
	الانحراف المعياري	0.32576	0.32594	0.22508
ماستر	المتوسط	4.1588	3.7645	3.9053
	الانحراف المعياري	0.38663	0.42331	0.27895
ماجستير	المتوسط	4.1714	3.8545	4.0295
	الانحراف المعياري	0.34206	0.27172	0.19713
دكتوراه	المتوسط	4.2222	3.8030	4.0154
	الانحراف المعياري	0.24608	0.28451	0.18615
الإجمالي	المتوسط	4.1756	3.8554	3.9885
	الانحراف المعياري	0.32513	0.36264	0.23600

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

الجدول رقم (02- 17) اختبار كاي مربع لمستوى العلمي

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	إجمالي المحاور
4.548	0.294	8.432	3.750
0.208	0.961	0.039	0.290

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

- بالنسبة للمحور الأول (أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي داخل الشركات) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف المستويات العلمية كما أن الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $0.208 = \text{sig}$ وهي أكبر من 0.05 .
- بالنسبة للمحور الثاني (مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف المستويات العلمية كما أن الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $0.961 = \text{sig}$ وهي أكبر من 0.05 .
- بالنسبة للمحور الثالث (اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف المستويات العلمية كما أن الفروق لها معنوية إحصائية حيث أن $0.038 = \text{sig}$ وهي اصغر من 0.05 وهذا راجع لعدم وجود اختلاف في المستوى العلمي.

بالنظر للفروقات بين متوسطات المؤهلات العلمية لمعدل جميع فقرات الاستبانة يتبن من الجدول رقم (02-15) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حيث كانت جميع المتوسطات متقاربة تتراوح بين 3.9053 و 4.0738 وهو ما يوحي بعدم وجود فرق بين آراء إجابات أفراد العينة لمختلف المؤهلات العلمية لإجمالي المحاور كما أنها لم تكن لها معنوية إحصائية حيث $\text{sig} = 0.290$ لإجمالي المحاور وهي أكبر من 0.05 .

الجدول رقم (02-18) اختبار الفروق حسب طبيعة العمل

طبيعة العمل		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	إجمالي المحاور
محاسب	المتوسط	3.9000	4.2114	3.8945	4.0020
	الانحراف المعياري	0.45214	0.28607	0.43652	0.20494
محافظ حسابات	المتوسط	3.9018	4.0204	3.8636	3.9286
	الانحراف المعياري	0.39885	0.33082	0.36841	0.31521
مجلس الإدارة	المتوسط	4.1071	4.0816	3.7922	3.9937
	الانحراف المعياري	0.28347	0.51413	0.40559	0.36191
أستاذ متخصص	المتوسط	3.9417	4.3048	3.8121	4.0195
	الانحراف المعياري	0.35940	0.22175	0.18333	0.11553
الإجمالي	المتوسط	3.9344	4.1756	3.8554	3.9885
	الانحراف المعياري	0.39831	0.32513	0.36264	0.23600

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

الجدول رقم (02-19) اختبار كاي مربع حسب الوظيفة

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	إجمالي المحاور	
1.180	5.368	0.865	0.278	كاي مربع
0.758	0.147	0.834	0.964	المعنوية

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

- بالنسبة للمحور الأول (أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي داخل الشركات) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف تخصصات العمل كما أن الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $\text{sig} = 0.758$ وهي أكبر من 0.05.
- بالنسبة للمحور الثاني (مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف تخصصات العمل كما ان الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $\text{sig} = 0.147$ وهي أكبر من 0.05.

- بالنسبة للمحور الثالث (اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف تخصصات العمل كما ان الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $0.834 = sig$ وهي اكبر من 0,05.

بالنظر للفروقات بين متوسطات طبيعة العمل لمعدل جميع فقرات الاستبانة يتبن من الجدول رقم (02-16) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حيث كانت جميع المتوسطات متقاربة تتراوح بين 3.9053 و 4.0738 وهو ما يوحي بعدم وجود فرق بين آراء إجابات أفراد العينة لمختلف المؤهلات العلمية لإجمالي المحاور كما أنها لم تكن لها معنوية إحصائية حيث sig لإجمالي المحاور = 0.964 وهي اكبر من 0.05 .

الجدول رقم (02- 20) اختبار الفروق حسب الخبرة المهنية

الخبرة المهنية		المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	إجمالي المحاور
أقل من 5 سنوات	المتوسط	3.7969	4.3214	3.9545	4.0243
	الانحراف المعياري	0.44790	0.28315	0.42362	0.20312
من 5 إلى 10 سنوات	المتوسط	3.9219	4.2202	3.8864	4.0095
	الانحراف المعياري	0.40682	0.26301	0.38500	0.14195
من 11 إلى 15 سنة	المتوسط	3.9671	4.1053	3.7895	3.9539
	الانحراف المعياري	0.41425	0.33280	0.27113	0.27494
أكثر من 15 سنة	المتوسط	4.0125	4.0857	3.8273	3.9752
	الانحراف المعياري	0.33046	0.44772	0.43588	0.36364
الإجمالي	المتوسط	3.9344	4.1756	3.8554	3.9885
	الانحراف المعياري	0.39831	0.32513	0.36264	0.23600

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

الجدول رقم (02- 21) اختبار كاي مربع حسب الخبرة المهنية

المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	إجمالي المحاور	
0.950	3.306	2.598	1.231	كاي مربع
0.813	0.347	0.458	0.745	المعنوية

المصدر: من إعداد الطالبات بناء على مخرجات برنامج SPSS 22

- بالنسبة للمحور الأول (أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي داخل الشركات) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف سنوات الخبرة كما ان الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $0.813 = \text{sig}$ وهي اكبر من 0,05.
 - بالنسبة للمحور الثاني (مدى مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف سنوات الخبرة كما أن الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $0.347 = \text{sig}$ وهي اكبر من 0,05.
 - النسبة للمحور الثالث (اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية) يلاحظ أن المتوسطات كلها كانت متقاربة جدا وهذا ما يوحي بعدم وجود فروق بين استجابات أفراد العينة لمختلف سنوات الخبرة كما ان الفروق لم تكن لها معنوية إحصائية حيث أن $0.458 = \text{sig}$ وهي اكبر من 0,05.
- بالنظر للفروقات بين متوسطات طبيعة العمل لمعدل جميع فقرات الاستبانة يتبين من الجدول رقم (02-17) انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حيث كانت جميع المتوسطات متقاربة تتراوح بين 3.9539 و 4.0243 وهو ما يوحي بعدم وجود فرق بين آراء إجابات أفراد العينة لمختلف المؤهلات العلمية لإجمالي المحاور كما أنها لم تكن لها معنوية إحصائية حيث sig لإجمالي المحاور = 0.745 وهي اكبر من 0.05 .

المبحث الثاني: تحليل النتائج ومناقشتها

1-الفرضية الأولى: توجد أهمية لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي داخل الشركات عند مستوى معنوية 5%.

لقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال الجدول رقم (02-11)، حيث أن هذه الفرضية مثبتة و يؤكد ذلك أن التحفظ المحاسبي له أهمية بالغة حسب عينة الدراسة التي أجريت في ولاية الوادي والتي تعتبر جزء من البيئة الجزائرية وهذا ما يوحي بأهمية تبنيها كذلك في البيئة الجزائرية ككل، وما يؤكد على أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي حسب عينة الدراسة هو:

أن التحفظ المحاسبي هو احد العناصر المهمة جدا في تعزيز الموثوقية التي تمثل أهم خصائص جودة المعلومات

المحاسبية،

كذلك كون استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي أصبح سائدا بدرجة عالية في معظم الشركات نظرا لما يقدمه من ضمانات لحماية حقوق المساهمين، كما انه يضمن القرار السليم لكل مستخدم القوائم المالية فيما يخص قراراتهم الاستثمارية،

كما يوجد تأثير ايجابي بدرجة عالية لبعض خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق و التخصص في صناعة العميل) في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي ولهذا على الشركة أن تهتم بحجم مكتب التدقيق والتخصص في صناعة العميل حتى تضمن درجة عالية في مستوى التحفظ المحاسبي،

وكذلك يعتبر تبني ممارسات التحفظ المحاسبي ذو أهمية كبيرة للتخفيف من حدة الأزمات المالية وذلك لان من بين الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية 2007 هو انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي،

كما يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض ضرائب الشركة وذلك لان تبني ممارسات التحفظ المحاسبي يساعد بدرجة عالية على تخفيض الدخل القابل للتحاسب الضريبي وذلك من خلال تأجيل الاعتراف بالإيراد وتعجيل الاعتراف بالمصروف،

وأیضا يعتبر تطبيق معايير محاسبية مستقلة ذو أهمية بالغة لتبني سياسات محاسبية متحفظة وذلك حتى يتضح مدى مساهمة الإدارة بذلك.

كما أن ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمة ظاهريا بالتلاعب منخفضة عن الشركات غير المتهمة بالتلاعب، وهو ما يؤكد على أن إتباع سياسات محاسبية متحفظة يخفض من السلوك الانتهازي للإدارة بدرجة عالية، ويعتبر أيضا ارتفاع مخاطر الدعاوى القضائية لدى شركات المساهمة من بين مبررات وأسباب تبني ممارسات التحفظ المحاسبي، وذلك لان هذا الأخير ذو أهمية كبيرة للتخفيض من مخاطر الدعاوى القضائية.

2-الفرضية الثانية: تساهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة جدا في جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%.

لقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال الجدول رقم (02-12)، حيث أن هذه الفرضية مثبتة ويؤكد ذلك أن الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية تساهم بدرجة عالية جدا في جودة القوائم المالية حسب عينة الدراسة التي أجريت في ولاية الوادي والتي تعتبر جزء من البيئة الجزائرية وهذا ما يوحي كذلك بمدى مساهمة الخصائص النوعية

للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية الخاصة ببيئة الأعمال الجزائرية ككل، وما يؤكد مساهمة الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية حسب عينة الدراسة هو:

أن القوائم المالية تعتبر المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تساهم بدرجة عالية جدا في مساعدة مستخدميها في اتخاذ قرارات رشيدة،

كما أن التعارض بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر بدرجة عالية في جودة القوائم المالية وهو ما يؤكد على المساهمة الكبيرة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في جودة القوائم المالية،

وأياضا إن سوء استخدام السياسات المحاسبية يزيد من السلوك الانتهازي للإدارة مما يقلل بدرجة عالية جدا من موثوقية المعلومات المحاسبية التي تعتبر من الخصائص النوعية المهمة جدا في جودة القوائم المالية،

كما أن أيضا جودة وفعالية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية تتحدد بقدرتها الكبيرة جدا في التأثير على سلوك مستخدميها،

بالإضافة إلى أن كل من خاصيتي الملائمة والموضوعية الموجودة في معلومات القوائم المالية غير كافيتين لاتخاذ قرار سليم دون الاهتمام الكبير بتوقيت الحصول على المعلومة، وهو ما يؤكد على أن التوقيت الملائم للإفصاح عن

المعلومات المحاسبية يعتبر من الخصائص النوعية التي تساهم بدرجة عالية جدا في جودة القوائم المالية،

أي أن المعلومة المحاسبية في القوائم المالية يجب أن تتمتع بدرجة عالية بمجموعة من الخصائص النوعية (الملائمة والموثوقية) لكي تجعلها أكثر جودة في القوائم المالية،

كما أن عرض القوائم المالية المختلفة يمكن أن يساهم بشكل كبير جدا في حل المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات خاصة فقدان الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها.

الفرضية الثالثة: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي بدرجة كبيرة في جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%.

لقد تم إثبات هذه الفرضية من خلال الجدول رقم (02-13)، حيث أن هذه الفرضية مثبتة ويؤكد ذلك أن هناك أثر كبير للتحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية حسب عينة الدراسة التي أجريت في ولاية الوادي والتي تعتبر جزء من البيئة الجزائرية وهذا ما يوحي بوجود أثر كذلك للتحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية الخاصة ببيئة الأعمال الجزائرية ككل، وما يؤكد هذا الأثر للتحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية حسب عينة الدراسة هو:

- ✓ أن التحفظ المحاسبي يساعد مستخدمي القوائم المالية بدرجة عالية جدا في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل رشيد،
- ✓ كما تمنع حوكمة الشركات بدرجة عالية الغش في التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي،
- ✓ بالإضافة إلى أن المعلومات المتحفظة والمتماثلة تساعد بدرجة عالية في تحديد قرارات التمويل وهيكل رأس المال،
- ✓ كما أن الابتعاد عن التحفظ المحاسبي والتوجه نحو القيمة العادلة من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بدرجة عالية،
- ✓ وكذلك يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة بشكل كبير إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية مما يزيد من جودة القوائم المالية،
- ✓ كما تزداد مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية بدرجة عالية كلما طال الوقت للاعتراف بالإيرادات والاعتراف الفوري بالمصروفات وهو ما يعبر عنه بالتحفظ المحاسبي،
- ✓ وأيضا يستخدم التحفظ المحاسبي بشكل كبير للتحوط و عدم الوقوع في حالات عدم التأكد وتكهّنات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكآلية لتحسين المراقبة على الشركات،
- ✓ إضافة إلى ذلك فإن التحفظ المحاسبي يخفض من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية بدرجة عالية،
- ✓ كما يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للشركة مقابل قيمتها السوقية،
- ✓ وأيضا يعمل التحفظ المحاسبي في الحد من إدارة الأرباح بدرجة كبيرة حيث يجب عدم المبالغة فيه وذلك بعدم الإفراط في الاعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح حتى يحد من تماثل المعلومات ويساهم بدرجة كبيرة في توفير معلومات مالية ملائمة.

د- الفرضية الرابعة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%.

لقد تم إثبات هذه الفرضية وما يؤكد ذلك:

- ✓ الجدول رقم (14-02) و (15-02) يبين عدم وجود فروق بين آراء إجابات أفراد العينة لمتغير الأعمار لإجمالي المحاور كما أنها لم تكن لها معنوية إحصائية،

✓ الجدول رقم (02-16) و (02-17) يبين عدم وجود فروق بين آراء إجابات أفراد العينة لمتغير التأهيل العلمي لإجمالي المحاور كما أنها لم تكن لها معنوية إحصائية،

✓ الجدول رقم (02-18) و (02-19) يبين عدم وجود فروق بين آراء إجابات أفراد العينة لمتغير الوظيفة لإجمالي المحاور كما أنها لم تكن لها معنوية إحصائية،

✓ الجدول رقم (02-20) و (02-21) يبين عدم وجود فروق بين آراء إجابات أفراد العينة لمتغير الخبرة المهنية لإجمالي المحاور كما أنها لم تكن لها معنوية إحصائية،

خلاصة الفصل

من خلال تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية في هذا الفصل والتي تم من خلالها اختبار الفرضيات الخاصة بهذه الدراسة وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب الاستبيان الذي تم من خلاله وضع مجموعة من الفقرات تناسب مع دراسة موضوع البحث، وبعد القيام بالمعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان بالاعتماد على برمجية spss واستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة للتحليل من أجل الإجابة عن التساؤلات الخاصة بالدراسة التطبيقية التي أجريت على عينة من أفراد المجتمع في ولاية الوادي و التي تمثل جزء من بيئة الأعمال الجزائرية فقد تم التوصل إلى النتائج التالية:

➤ توجد أهمية كبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي داخل الشركات عند مستوى معنوية 5%.

حيث بينت الدراسة بأن التحفظ المحاسبي يمثل احد العناصر المهمة جدا في تعزيز الموثوقية للمعلومات المحاسبية مما يزيد من جودة القوائم المالية وبالتالي يساعد مستخدميها على اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل رشيد، إضافة إلى انه يقدم ضمانات كبيرة تعمل على حماية حقوق المساهمين داخل الشركة، كما بينت الدراسة أيضا بان التحفظ المحاسبي يخفف من حدة الأزمات المالية بشكل كبير وذلك من خلال الحد من السلوك الانتهازي داخل الشركات فهو يساهم في عدم الإفراط في إظهار الأرباح على غير حقيقتها وبالتالي الحد من إدارة الأرباح، ولهذا أصبح تبني مثل هذه الممارسات ذو أهمية كبيرة نظرا لاحتوائه العديد من الإيجابيات لصالح الشركة والأطراف ذات العلاقة.

➤ تساهم الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بدرجة كبيرة جدا في جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%.

حيث بينت الدراسة بأن المعلومة المحاسبية الموجودة في القوائم المالية يجب أن تتمتع بخاصية الملائمة والموثوقية لكي تجعلها أكثر جودة في القوائم المالية، و أيضا بينت الدراسة بان كل من خاصيتي الملائمة والموضوعية غير كافيتين لجودة المعلومات المحاسبية دون احتواءها على خاصية التوقيت المناسب حيث تعني هذه الأخيرة بأن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار، وكما هو معروف فإن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في حالة عدم وصولها في الوقت المناسب وهذا ما يؤثر بشكل كبير على جودة القوائم المالية.

➤ يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتحفظ المحاسبي بدرجة كبيرة على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%.

لقد بينت الدراسة بأن ممارسات التحفظ المحاسبي ذو تأثير كبير على جودة القوائم المالية من خلال علاقته بجودة الأرباح المحاسبية، والإفصاح والشفافية عن المعلومات المحاسبية، وجودة المعلومات المحاسبية، وفعالية حوكمة الشركات، وتكلفة رأس المال وهي متغيرات لها تأثير كبير على جودة القوائم المالية.

➤ لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%.

ولقد بينت الدراسة أيضا بأنه لا توجد فروق بين آراء عينة الدراسة حول الأهمية الكبيرة لتبني ممارسات التحفظ المحاسبي الذي يعتبر من أهم العناصر الداعمة للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تؤثر بشكل كبير جدا في جودة القوائم المالية.

الخاتمة

ملخص الدراسة

انطلقت الدراسة من إشكالية متمثلة في : ما مدى اثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية في شركات المساهمة؟ ومن خلال تناولنا لموضوع تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية تمت معالجة الإشكالية السابقة الذكر وذلك من خلال فصلين باستخدام المناهج والأدوات المشار إليها في المقدمة العامة انطلاقا من الفرضيات، فمن خلال هذه الدراسة قمنا بتحليل ودراسة الإطار النظري للتحفظ المحاسبي من مفهومه وممارساته المحاسبية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF الذي يوفر خيارات محاسبية وطرق وبدائل قياس تمكن المحاسب من التحكم في شكل ونوع المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، كما استعرضنا علاقة التحفظ المحاسبي بأهم المتغيرات التي تساهم في جودة القوائم المالية واتضح أن هناك علاقة قوية بين التحفظ المحاسبي وكل من (الإفصاح عن الشفافية في المعلومات المحاسبية، جودة الأرباح، جودة المعلومات المحاسبية، فعالية حوكمة الشركات، تكلفة رأس المال) وهي متغيرات لها تأثير قوي على جودة القوائم المالية، كما تطرقنا أيضا إلى علاقة التحفظ المحاسبي بالأزمات المالية ومن بينها الأزمة العالمية الأخيرة حيث اتضح لنا بأن التحفظ المحاسبي يخفف من حدة الأزمات المالية من خلال تعارضه مع القيمة العادلة التي تعد من أهم أسباب نشوء هذه الأزمات، وقد تطرقنا أيضا في الفصل النظري إلى مقارنة الدراسات السابقة بالدراسة الحالية، أما فيما يخص الفصل التطبيقي فقد تم تحليل ومناقشة نتائج الدراسة التطبيقية والتي تم من خلالها اختبار الفرضيات الخاصة بهذه الدراسة وذلك من خلال الاعتماد على أسلوب الاستبيان الذي تم من خلاله وضع مجموعة من الفقرات تتناسب مع دراسة موضوع البحث، ثم تم القيام بالمعالجة الإحصائية لبيانات الاستبيان بالاعتماد على برمجية spss واستخدام الأدوات الإحصائية اللازمة للتحليل من اجل الإجابة عن التساؤلات الخاصة بالدراسة التطبيقية.

وبناء على ما سبق من الفصلين للبحث في الجانب النظري والتطبيقي إضافة إلى نتائج اختبار فرضيات الدراسة الإحصائية ومناقشتها يمكننا استخلاص أهم النتائج النظرية والتطبيقية في الأتي:

1-النتائج النظرية

-اختبار الفرضية الأولى: يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم المفاهيم الجديدة التي أتى بها النظام المحاسبي المالي SCF حيث أشار في العديد من المواد بشكل صريح على وجود خيارات محاسبية هي في جوهر الحيلة والحذر.

هذه الفرضية مثبتة وما يؤكد ذلك بان النظام المحاسبي المالي SCF قد أشار في المادة 14 من المرسوم التنفيذي 156-08 إلى ضرورة تقدير معقول في ظروف الشك وعدم المبالغة في التقديرات الحذرة عن طريق الاحتياطات والمؤهلات المبالغ فيها وهو ما يعبر على جوهر مبدأ الحيطة والحذر أو ما يطلق عليه بالتحفظ المحاسبي الذي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة وقد تمت الإجابة عليه في الفصل النظري.

- اختبار الفرضية الثانية: إن التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة يسمح للإدارة باستخدام التقديرات الشخصية التي قد تستغل لتحقيق منافع ذاتية، في حين تعمل السياسات المحاسبية المتحفظة على ضبط سلوك الإدارة اتجاه التحيز في استخدام بعض المقاييس المحاسبية كأساس للتعاقد.

هذه الفرضية مثبتة وما يؤكد ذلك أن استخدام مقياس القيمة العادلة يعد من العيوب التي أصابت الثوابت المحاسبية فاستخدامه يؤدي إلى زيادة السلوك الانتهازي للإدارة من خلال إظهار الأصول على غير حقيقتها للشركة فهو يساهم في إدارة الأرباح، بينما كان في ظل التحفظ المحاسبي هو المفهوم الأكثر قبولا والأوسع تطبيقا والذي في ظله لا يحتسب أو يسجل أي إيراد أو مكاسب متوقعة وغير محققة، كما أشار كل من (S.Roychowdhury، R la fond 2008)، في دراستهما إلى تعارض مفهوم التحفظ المحاسبي والقيمة العادلة واعتبرا أن الانتقال نحو القيمة العادلة لأعداد التقارير المالية بسبب توجه معايير المحاسبة الدولية والأمريكية FASB وبعيدا عن التحفظ المحاسبي سيعمل في أغلب الأحيان على تقليل فائدة المعلومات المحاسبية للمستخدمين وعلى رأسهم المساهمين.

ولقد تمت الإجابة عليها في الفصل النظري.

وبعد اختبار فرضيات الدراسة النظرية نستخلص النتائج التالية:

✓ أن الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي Scf لم يذكر مفهوم مبدأ الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) وإنما أشار النظام المحاسبي المالي Scf في العديد من المواد إلى ممارسات محاسبية نجد فيها جوهر الحيطة والحذر، حيث نصت هذه المواد بشكل صريح على تقدير ظروف حالات عدم التأكد وهو ما يدل على وجود خيارات محاسبية تتصف بالحيطة والحذر،

✓ إن النظام المحاسبي المالي Scf أتى بمفهوم جديد لمبدأ الحيطة والحذر يختلف عما كان عليه في المخطط المحاسبي الوطني الذي ينص على تشكيل مؤونة بمجرد وقوعها وعدم الاعتراف بالأرباح فقط عند تحققها الفعلي، على عكس النظام المحاسبي المالي Scf حيث أشار إلى مفهوم التحفظ المحاسبي بمصطلح مبدأ الحيطة والحذر من خلال المادة 14

من المرسوم التنفيذي 156-08 إلى ضرورة تقدير معقول في ظروف الشك وعدم المبالغة في التقديرات الحذرة عن طريق الاحتياطات والمؤونات المبالغ فيها، كما أشار أيضا في الفقرات 7-112 و 8-112 حسب القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 على أنه يتم تسجيل قيمة الأصل القابل للتحصيل التي تكون اقل من قيمتها الصافية خسارة للقيمة وهو ما يعبر على جوهر مبدأ الحيطة والحذر أو ما يطلق عليه بالتحفظ المحاسبي الذي تقضي بالاعتراف بالخسائر المحتملة وتأجيل الاعتراف بالأرباح المتوقعة،

✓ هناك علاقة ارتباط قوية بين التحفظ المحاسبي وجودة القوائم المالية وذلك من خلال:

- أن القوائم المالية المتحفظة توفر معلومات تمتاز بالثقة والشفافية والتي بدورها تؤدي الى تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال،
- يعتبر التحفظ المحاسبي من أهم آليات الحوكمة حيث يخفض من قدرة الإدارة من التلاعب في الأرباح،
- يسهم التحفظ المحاسبي في التقليل من مشكلة تماثل المعلومات وذلك بالإفصاح المبكر وفي الوقت الملائم عن المعلومات وعدم حجبها عن المستخدمين،
- أن الشركات التي تلتزم بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية تحصل على تقرير نظيف من مدقق الحسابات الخارجي حول عدالة القوائم المالية وصدق تمثيلها للمركز المالي ونتيجة النشاط،
- التحفظ المحاسبي يوفر الموثوقية في القوائم المالية من خلال الإفصاح عن المعلومات في موعدها،
- أن تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي تساهم في الحصول على أرباح ذات جودة عالية وذلك لان استخدام سياسات متحفظة من شأنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات وبالتالي يسمح للأرباح الاستمرارية في المستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية عبر الفترة الزمنية القادمة،
- أن استخدام سياسات محاسبية متحفظة تنتج عنها تقارير مالية تمتاز بدقة وموضوعية أكبر فتوفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية.

2- النتائج التطبيقية:

بعد اختبار فرضيات الدراسة التطبيقية ومناقشة نتائجها في الفصل الثاني فقد تم استخلاص النتائج التالية:

- ✓ أثبتت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي سلبى للتحفظ المحاسبي ومخاطر الدعاوى القضائية وفسر ذلك بأن الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب وتمارس مستويات منخفضة من ممارسات التحفظ المحاسبي تكون فيها مخاطر الدعاوى القضائية مرتفعة، على عكس الشركات غير المتهمه بالتلاعب التي تمارس مستويات مرتفعة للتحفظ المحاسبي،
- ✓ أثبتت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي سلبى للتحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح، حيث يعمل التحفظ المحاسبي على الحد من إدارة الأرباح من خلال تأجيل الاعتراف بالإيرادات و تعجيل الاعتراف بالمصروفات،
- ✓ أثبتت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي سلبى للتحفظ المحاسبي و كل من مخاطر التقاضي والضرائب حيث يعمل التحفظ المحاسبي على تجنب التعرض إلى مخاطر التقاضي إضافة إلى تخفيض الضرائب التي تتحملها الشركة وذلك لأن إتباع سياسات محاسبية غير متحفظة يزيد من السلوك الانتهازي للإدارة مما يقلل من موثوقية المعلومات المحاسبية وبالتالي سوء سمعتهم المهنية،
- ✓ أثبتت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي ايجابي لبعض خصائص التدقيق (حجم مكتب التدقيق، التخصص في صناعة العميل) في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي أما عن علاقة مكتب التدقيق مع مكاتب التدقيق العالمية وأتعاب التدقيق ليس لها اثر في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي،
- ✓ أثبتت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي ايجابي للخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية،
- ✓ أثبتت الدراسة التطبيقية إلى وجود تأثير معنوي سلبى للتحفظ المحاسبي والقيمة العادلة، ويفسر ذلك بأنه من بين أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية 2007 هو انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي على أساس أن القياس بالقيمة العادلة كان سببا في نشوء الأزمة، فالتوجه نحو القيمة العادلة يعني الابتعاد عن التحفظ المحاسبي وبالتالي انخفاض جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية،
- ✓ حتى يساهم التحفظ المحاسبي في جودة القوائم المالية يجب أن يستخدم في الحدود المعقول وذلك بعدم الإفراط في الاعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح،

✓ أثبتت الدراسة التطبيقية أن هناك تأثير دال إحصائيا لممارسات التحفظ المحاسبي للتحفظ و جودة القوائم المالية ، ويفسر ذلك بان إتباع سياسات محاسبية متحفظة يخفض من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية، وأيضا يؤدي استخدامه في مجال المحاسبة إلى مخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية تزيد من جودة المعلومات المحاسبية، كما أن استخدامه أيضا يحد من مشاكل تماثل المعلومات مما يساهم في توفير معلومات مالية ملائمة تساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم بشكل رشيد.

✓ أثبتت الدراسة التطبيقية إلى انه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين أفراد عينة الدراسة حول أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية عند مستوى معنوية 5%.

3-توصيات الدراسة

من أجل الالتزام بإتباع سياسات التحفظ المحاسبي لضمان الحصول على مخرجات محاسبية ذات فعالية وجودة عالية في القوائم المالية يمكننا تقديم الاقتراحات التالية:

❖ أن تلزم الجهات المختصة كل الشركات بتبني ممارسات التحفظ المحاسبي عند إعدادها للتقارير المالية وذلك لحماية حقوق المساهمين والأطراف ذو العلاقة،

❖ ضرورة نشر الهيئات المهنية المختصة لمحتوى خاص وشامل للتحفظ المحاسبي والايجابيات التي يحظى بها لزيادة الوعي والمعارف لدى المحاسبين وأعضاء مجلس الإدارة ومحافظي الحسابات وذلك لاهتمامهم أكثر بسياسات التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية،

❖ الحرص على استخدام سياسات التحفظ المحاسبي في الحدود المعقول وعدم المبالغة فيه وهذا لتجنب تشويه المعلومات المحاسبية حتى لا تفقد قدرتها على التنبؤ بالتدفقات المستقبلية،

❖ حث الشركات صغيرة الحجم التي تكون فيها آليات الحوكمة ضعيفة بالالتزام بتطبيق سياسات التحفظ المحاسبي وذلك لضمان شفافية تقاريرها المالية ومصادقيتها،

❖ ضرورة تفعيل آليات إدارة المخاطر داخل الشركات لتسمح لها بتحديد وقياس المخاطر التي قد تواجهها، مما يسمح بمواجهة حالات عدم التأكد من الأحداث المستقبلية،

❖ يجب استغلال حدود المرونة المتاحة في تطبيق محاسبة التحوط التي يقدمها النظام المحاسبي المالي SCF من اجل تقديم وضعية مالية حقيقية للشركات وعدم تضليل الأطراف الأخرى ذو العلاقة.

آفاق الدراسة

- دراسة أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية من خلال مؤشرات كمية من القوائم المالية لعينة من شركات المساهمة الوطنية،
- دراسة تأثير استخدام الخيارات المحاسبية على جودة القوائم المالية لشركات المساهمة الجزائرية،
- دور تفعيل آليات الحوكمة في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي داخل الشركات الجزائرية،
- دراسة تأثير الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة القوائم المالية في ظل التوجه نحو محاسبة القيمة العادلة لشركات المساهمة الجزائرية.

قائمة المراجع والمصادر

1-المراجع باللغة العربية:

أ-الكتب :

- أيمن أحمد شتيوي 2010 بعنوان تأثير مخاطر الدعاوى القضائية على ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهممة بالتلاعب، الإدارة العامة، المجلد 50، العدد 4، معهد الإدارة العامة المملكة العربية السعودية: راشد بن مسلط الشريف وآخرون، الإدارة العامة، المجلد الخمسون، العدد الرابع، الرياض.
- علام مُحمَّد موسى حمدان بعنوان: أثر خصائص جودة التدقيق في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، الإدارة العامة، المجلد 52، العدد الرابع، 2012.
- نصر طه حسن عرفة، مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، محددات ضعف الرقابة الداخلية وأثره على مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية للشركات المسجلة في البورصة المصرية، الإدارة العامة، المجلد 56، العدد 2، 2016.

ب-المقالات والمجلات:

- AUJAA، كلية التجارة (بنين) جامعة الأزهر، بالقاهرة.
- أبو الخير مدثر طه، المنظور المعاصر للتحفظ المحاسبي، المجلة العلمية للتجارة والتمويل، المجلد 2، العدد 1، مصر، 2008.
- أحمد رجب عبد المالك، قياس التحفظ المحاسبي في التقارير المالية المنشورة -دراسة مقارنة-، (الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة سوهاج، مصر، المجلد 14، العدد 2)، 2010.
- احمد سامح، التحفظ المحاسبي وجودة قياس الأرباح دراسة تطبيقية على شركات المساهمة البحرينية، المجلة العربية للإدارة، مجلد 31، عدد 2، 2011.
- آمنة خميس حمد، مُحمَّد عبدا لله المومني، اثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 16، العدد 1، الجامعة الأردنية، 2018.
- انمار محسن حميد بعنوان قياس ممارسة التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20، العدد 78، 2014.
- إيمان مُحمَّد سعد الدين، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المراجعة والمحاسبة.

- بشرى عبدالوهاب، مُجد حسن، تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسة التحفظ المحاسبي، بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، العدد 93، المجلد 22، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2016.
- جميل حسن النجار، قياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية والتقارير المالية و اثره على القيمة السوقية للسهم (البلقاء للبحوث والدراسات) جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين، المجلد 17، العدد 2، 2014.
- حسنين كاظم عوجة، التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 19، العدد 1، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة الكوفة، 2017.
- حمدان علام، التحفظ المحاسبي وجودة الأرباح في سوق البحرين للأوراق المالية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، جامعة الكويت، 2011.
- حميده مُجد عبد المجيد، قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية، مجلة المحاسبة والمراجعة -
- رزان شهيد، أ فاطمة شريف عبس، قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية (دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية)، جامعة حلب، سوريا، 2015 .
- الرشيد ممدوح ، تقييم التحفظ المحاسبين منظور المستخدم دراسة نظرية وميدانية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، مجلد 27، العدد 1، 2013.
- زلوم ، نضال عمر، نموذج مقترح لقياس استخدام المعلومات المحاسبية للتنبؤ باستمرارية الأرباح كأداة لجودتها، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 11، العدد 3، 2015 .
- سعد الدين، ايمان مُجد، تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية وتكلفة رأس المال وأثرها على قيمة المنشأة، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 3، 2015.
- سلمان خالد سلمان ابو هديب بعنوان أثر ممارسة التحفظ المحاسبي على الأداء المالي المتمثل بهامش الربحية ومعدل دوران الأصول، الدراسة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير المحاسبة، قسم المحاسبة والعلوم المالية والمصرفية، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2018

- عبدالرحمان مُجد سليمان رشوان، أثر التحفظ المحاسبي على تخفيض عدم تماثل المعلومات وتكلفة رأس المال في إطار المعايير الدولية (IFRS)، قسم العلوم الإدارية والمالية، الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا غزة، فلسطين، مجلة التنمية الاقتصادية، العدد 04، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2017.
 - علام مُجد موسى حمدان، بعنوان أثر التحفظ المحاسبي في تحسين جودة التقارير المالية، دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية، دراسات العلوم الإدارية المجلد 38، العدد 2، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، 2011.
 - عمر إقبال، مأمون القضاة، اثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي (دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية)، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 28 العدد 4، جامعة جرش، الأردن، 2014.
 - كرار سليم عبد الزهرة، ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد الرابع عشر، العدد 3، 2017.
 - مأمون حمدان، وائل العقلة، تقييم مستوى جودة الأرباح المحاسبية في الشركات المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة جامعة البعث، المجلد 39، العدد 79، دمشق، 2017.
 - معاذ الجهني، خطة التلاعب بالمعايير المحاسبية. شركة إنـروثـلا، http://www.aleqt.com/2015/03/17/article_940677.html، كتبت المقالة يوم: الثلاثاء، مارس 17، 2015 - 02:20، تاريخ الدخول للموقع: 2019/02/09، 17:51.
 - مناصرية جوهر، انعكاسات التحفظ المحاسبي على الملائمة القيمة للمعلومات لأغراض اتخاذ القرار في ظل التوجه الدولي نحو محاسبة القيمة العادلة، مجلة العلوم التجارية، العدد 1، جامعة الجزائر 3، 2017.
 - هاني عبد الخليل حسنين، دور التحفظ المحاسبي في الحد من الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية، مجلة إدارة الأعمال، مصر، العدد 144، 2014.
 - هدى مُجد الشرقطلي، أثر التحفظ المحاسبي بالتطبيق على الشركات المتداولة في سوق الأسهم المصرية، مجلة التجارة والتمويل، مصر، العدد 01، 2008.
- ت-الرسائل العلمية :

- إيمان مُجد عبيد، اثر التحفظ في التقارير المالية على القيمة السوقية للشركات المساهمة العامة الأردنية المدرجة في بورصة عمان، رسالة استكمال لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017.

- مُجد ابراهيم مُجد حسين، قياس وتحليل تأثير التحفظ في التقارير المالية على جودة الأرباح المحاسبية، رسالة مقدمة للحصول على درجة دكتور الفلسفة في المحاسبة، قسم المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2013.

د-الجريدة الرسمية :

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، قواعد تقييم الاصول والخصوم والاعباء وادراجها في الحسابات.

- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي رقم 08-156، العدد رقم 27 بتاريخ 28 ماي 2008.

2-المراجع باللغة الأجنبية

- Bever ، William H. ، Ryan ، Stephen G.،” Conditional and Unconditional Conservatism: Concept and modeling” ، Review of Accounting Studies، Vol.10، No.2-3 ،2005.

- Bushrafadhilkhudhair al- taie،Hakeem hammoodflayyih،HassnainRahibTalab، Measurement of Income Smoothing and Its Effect on Accounting conservatism، An Empirical Study of listed companies in

- Chan، A. L.، Lin، S. W. J.،& Strong، N. (2009). Accounting Conservatism and the Cost of Equity Capital: UK Evidence. Managerial Finance.

- Chan، A. L.، Lin، S. W. J.،& Strong، N. 2009.

- DrSa'ad al-sakimi،D r Hanan Al-awawdeh،The effect of accounting conservatism and its Impacts on the fair value corporation،awpirical study on Jordanian public Joint-stock، Industrial companies

- Dr tareq z،Mashoka ،Measuring Accounting conservatism for companies in Amman Stock Fxchang (ASE) During the period 2001-2010، Department of Accounting،Mutah university،Jardan

- financial accounting standards board. Qualitative characteristics of accounting information. Statement of financial accounting concepts No.2 ، 1980،
- Garcia Lara، J. M.، Garcia Osma، B.،&Penalva، F. Conditional Conservatism and Cost of Capital. Review of Accounting Studies، 16(2)، 2011.
- J.Ameida،A.Neto،R.Bastinaello،E.Moneque،2012,Effect of incomsmothing practices on the corservation of public companieslisted on the BM & FBOVESPA
- Juan zhang، conservatism and Asymmeertric Timeliness of loss Reserve management in property liability Insurance Industry، department of Risk، insurance، and healthcare Management Fox School of Business temple University، 14، 2017.
- Mohammed،Nor Farizal، Accounting Conservatism، Corporate Governance and Political Influence A thesis in total fulfilment of the requirements for the degree of doctor of philosophy،departement of Accounting la trobeSchool Faculty of Busines Economics and law la trobe University Bundoora، Victoria Australia، 2011.
- Park، C. K. Accounting Conservatism and Implied Cost of Capital: Conditionlvs . Unconditional Conservatism. American Accounting Association Annual Meeting،2010 .
- R.J.J. Van der heijden، Accounting conservation and crisis ،what was the impact of the credit crisis on accounting conservatism ،stndent number 305463،Erasmus Universities Rotterdam 23
- the Iraqi stock Exchange، International journal of economic perspectives، 2017، volume 11، Issue 3.
- Wang،Taychang، Liu،Chiawen، Chi،Wuchun،Wat affects accounting conservatism،A corporate Governance perspective، journal of Cotemporary Accounting & Economics 5، 2009.

الملاحق

الملحق الأول: إستمارة الإستبيان

جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

تخصص محاسبة وتدقيق

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

حضرة الأستاذ/ة الفاضل/ة

تحية طيبة لكم و بعد

لنا الشرف ان نرفق لحضراتكم هذا الاستبيان كأداة لجمع البيانات المتعلقة بالجزء الميداني لدراستنا استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية و المحاسبة **تخصص** محاسبة وتدقيق تحت عنوان: أثر التحفظ المحاسبي على القوائم المالية لشركات المساهمة في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF وتهدف الدراسة إلى بيان تأثير سياسات التحفظ المحاسبي على أهم المتغيرات التي يمكن من خلالها الوصول إلى قوائم مالية ذات جودة عالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي SCF.

نرجو من سيادتكم إفادتنا بالإجابة على فقرات الاستبيان المرفق بكل دقة و موضوعية وذلك بوضع إشارة (X) في الخانة التي تعبر على معرفة آرائكم كأكاديميين ومهنيين في الموضوع، وإعطاء هذه الاستبانة الأهمية المناسبة لما له من تأثير على نتيجة الدراسة، وإن حرصكم على تقديم المعلومات الكافية والمطلوبة بدقة وموضوعية سيؤدي إلى إثراء موضوع الدراسة وبالتالي الحصول على نتائج وتوصيات أكثر دقة للدراسة ، مع التأكيد على سرية المعلومات التيستقدمونها وسوف تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.

أولاً: المعلومات الشخصية و الوظيفية

1_العمر

من 30_25 سنة	☐	من 40_31 سنة	☐
من 50_41 سنة	☐	من 50 فأكثر	☐

2_المؤهل العلمي

ليسانس	☐	ماستر	☐
ماجستير	☐	دكتوراه	☐

3_طبيعة العمل

محاسب	☐	محافظ حسابات	☐
مجلس الإدارة	☐	استاذ متخصص	☐

4_سنوات الخبرة

اقل من 5 سنوات	☐	من 5_10 سنوات	☐
11_15 سنة	☐	اكثر من 15 سنة	☐

الطالبات:

الأستاذ المشرف:

هبيته كوكب

د/دمدومزكرياء

موساوي صليحة

التحفظ المحاسبي: هو الاعتراف الفوري بالخسائر (التكاليف و المصروفات) وتأجيل الاعتراف بالأرباح والمكاسب (الأيرادات)

الرقم	الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق بشدة
	المحور الأول: أهمية تبني ممارسات التحفظ المحاسبي				
01	أصبح استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي سائدا في معظم الشركات نظرا لما يقدمه من ضمانات كبيرة لحماية حقوق المساهمين				
02	يعد التحفظ المحاسبي أحد عناصر الموثوقية التي تمثل أهم خصائص جودة المعلومات المحاسبية				
03	من بين أسباب حدوث الأزمة المالية العالمية 2007 انخفاض ممارسات التحفظ المحاسبي				
04	يعد ارتفاع مخاطر الدعاوى القضائية لدى شركات المساهمة من بين مبررات وأسباب تبني ممارسات التحفظ المحاسبي				
05	وجود تأثير إيجابي لبعض خصائص جودة التدقيق (حجم مكتب التدقيق والتخصص في صناعة العميل) في تحسين مستوى التحفظ المحاسبي				
06	تكون ممارسات التحفظ المحاسبي في الشركات المتهمه ظاهريا بالتلاعب منخفضة عن الشركات غير المتهمه بالتلاعب				
07	لتبني سياسات محاسبية متحفظة يتطلب ذلك معايير محاسبية مستقلة لبيان مدى مساهمة مجلس الإدارة بذلك				
08	يساعد التحفظ المحاسبي على تخفيض الدخل القابل للتحاسب الضريبي من خلال تأجيل الاعتراف بالايراد وتعجيل الاعتراف بالمصروف				
	المحور الثاني: اهم المتغيرات التي تساهم في جودة القوائم المالية				
01	تعد القوائم المالية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي يمكن من خلالها مساعدة مستخدميها في اتخاذ قرارات رشيدة				

02	عرض القوائم المالية المختلفة يمكن أن يحل المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات وأهمها فقدان الثقة والمصادقية في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها				
03	تحدد جودة وفعالية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية بمدى قدرتها على التأثير على سلوك مستخدميها				
04	تتمتع المعلومة المحاسبية في القوائم المالية بمجموعة من الخصائص النوعية (الملائمة ، الموثوقية) التي تجعلها أكثر جودة				
05	وجود خاصيتي الملائمة والموضوعية في معلومات القوائم المالية غير كافيتين لاتخاذ قرار سليم دون الاهتمام بتوقيت الحصول على المعلومة				
06	التعارض بين الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يؤثر على جودة القوائم المالية				
07	إن سوء استخدام السياسات المحاسبية يزيد من السلوك الانتهازي للإدارة مما يقلل من موثوقية المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.				
المحور الثالث: أثر التحفظ المحاسبي على جودة القوائم المالية					
01	يعمل التحفظ المحاسبي على تخفيض القيمة الدفترية للشركة مقابل قيمتها السوقية				
02	يخفض التحفظ المحاسبي من تكلفة حقوق الملكية والديون وحالة عدم التأكد في المعلومات المحاسبية				
03	يؤدي استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة إلى مخارج محاسبية تمتاز بالموضوعية				
04	إن التوجه نحو القيمة العادلة والابتعاد عن التحفظ المحاسبي من شأنه ان يؤدي إلى انخفاض جودة المعلومات المحاسبية				
05	يستخدم التحفظ المحاسبي كتحوط لعدم الوقوع في حالات عدم التأكد لتكهنتات الاحتيال والتضليل بالقوائم المالية وكألية لتحسين المراقبة على الشركات				
06	ممارسة التحفظ المحاسبي يحد من إدارة الأرباح				
07	ترداد مستوى ملائمة المعلومات المحاسبية كلما طال الوقت للاعتراف بالإيرادات والاعتراف الفوري بالمصروفات				
08	عدم الإفراط في الإعتراف بالخسائر والتقدير المعقول للأرباح يحد من مشاكل تماثل المعلومات ويساهم في توفير معلومات مالية ملائمة				
09	تمنع حوكمة الشركات الغش في التقارير المالية من خلال التحفظ المحاسبي				

					يساعد التحفظ المحاسبي مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بشكل رشيد	10
					تساعد المعلومات المتحفظة والمتمثلة التي تقدمها الشركة في تحديد قرارات التمويل وهيكل رأس المال	11

الملحق الثاني: مخرجات Spss

العمر

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
23.0	23.0	23.0	14	سنة 30 الى 25 من
68.9	45.9	45.9	28	سنة 40 الى 31 من
91.8	23.0	23.0	14	سنة 50 الى 41 من
100.0	8.2	8.2	5	سنة 50 اكثر من
	100.0	100.0	61	Total

المؤهل العلمي

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
18.0	18.0	18.0	11	ليسانس
54.1	36.1	36.1	22	ماستر
70.5	16.4	16.4	10	ماجستير
100.0	29.5	29.5	18	دكتوراه
	100.0	100.0	61	Total

طبيعة العمل

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
41.0	41.0	41.0	25	محاسب
63.9	23.0	23.0	14	محافظ حسابات
75.4	11.5	11.5	7	مجلس ادارة
100.0	24.6	24.6	15	استاذ متخصص
	100.0	100.0	61	Total

سنوات الخبرة

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
13.1	13.1	13.1	8	اقل من 5 سنوات
52.5	39.3	39.3	24	من 5 الى 10 سنوات
83.6	31.1	31.1	19	من 11 الى 15 سنة
100.0	16.4	16.4	10	اكثر من 15 سنة
	100.0	100.0	61	Total

2- معاملات الصدق والثبات:

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.724	11
VARIABLES = 3مح3 2مح3 1مح3 3مح3 4مح3 5مح3 6مح3 7مح3 8مح3	

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.703	7
VARIABLES = 2مح2 1مح2 3مح2 4مح2 5مح2 6مح2	

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.711	8
VARIABLES =	

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.762	26

3- معاملات الارتباط (سبيرمان) للاتساق الداخلي والقيم الاحتمالية لها:

Spearman's rho		مح1س1	مح1س2	مح1س3	مح1س4	مح1س5	مح1س6	مح1س7	مح1س8
Mean1	Correlation Coefficient	.317*	.579**	.723**	.610**	.268*	.547**	.505**	.213
	Sig. (2-tailed)	.013	.000	.000	.000	.037	.000	.000	.099
	N	61	61	61	61	61	61	61	61

Spearman's rho		مح2س1	مح2س2	مح2س3	مح2س4	مح2س5	مح2س6	مح2س7
Mean2	Correlation Coefficient	.288*	.263*	.348**	.579**	.343**	.468**	.356**
	Sig. (2-tailed)	.025	.041	.008	.000	.007	.000	.005
	N	61	61	61	61	61	61	61

Spearman's rho		مح3س1	مح3س2	مح3س3	مح3س4	مح3س5	مح3س6	مح3س7	مح3س8	مح3س9	مح3س10	مح3س11
Mean3	Correlation Coefficient	.590**	.484**	.527**	.324*	.427**	.486**	.469**	.385**	.606**	.524**	.512**
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.007	.001	.000	.000	.002	.000	.000	.000
	N	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61	61

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

* . Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

4- اختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة:

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test

		Mean1	Mean2	Mean3	Mean123
Normal Parameters ^{a,b}	N	61	61	61	61
	Mean	3.9344	4.1756	3.8554	3.9885
	Std. Deviation	.39831	.32513	.36264	.23600
Most Extreme Differences	Absolute	.163	.181	.179	.167
	Positive	.099	.105	.179	.107
	Negative	-.163-	-.181-	-.116-	-.167-

Test Statistic	.163	.181	.179	.167
Asymp. Sig. (2-tailed)	.000 ^c	.000 ^c	.000 ^c	.000 ^c

a. Test distribution is Normal.

b. Calculated from data.

c. Lilliefors Significance Correction.

5- المتوسطات الحسابية المرجحة والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة:

مح1س1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
3.3	3.3	3.3	2	غير موافق
8.2	4.9	4.9	3	محايد
75.4	67.2	67.2	41	موافق Valid
100.0	24.6	24.6	15	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مح1س2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
6.6	6.6	6.6	4	محايد
57.4	50.8	50.8	31	موافق Valid
100.0	42.6	42.6	26	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مح1س3

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
16.4	16.4	16.4	10	غير موافق
29.5	13.1	13.1	8	محايد
62.3	32.8	32.8	20	موافق Valid
100.0	37.7	37.7	23	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مح1س4

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
14.8	14.8	14.8	9	غير موافق
47.5	32.8	32.8	20	محايد
85.2	37.7	37.7	23	موافق Valid
100.0	14.8	14.8	9	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مح 1س5

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
4.9	4.9	4.9	3	غير موافق
13.1	8.2	8.2	5	محايد
77.0	63.9	63.9	39	موافق Valid
100.0	23.0	23.0	14	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مح 1س6

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
1.6	1.6	1.6	1	غير موافق بشدة
13.1	11.5	11.5	7	غير موافق
23.0	9.8	9.8	6	محايد
85.2	62.3	62.3	38	موافق Valid
100.0	14.8	14.8	9	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مح 1س7

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
3.3	3.3	3.3	2	غير موافق
31.1	27.9	27.9	17	محايد
82.0	50.8	50.8	31	موافق Valid
100.0	18.0	18.0	11	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مح 1س8

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
3.3	3.3	3.3	2	غير موافق
19.7	16.4	16.4	10	محايد
88.5	68.9	68.9	42	موافق Valid
100.0	11.5	11.5	7	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مح 2س1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
1.6	1.6	1.6	1	غير موافق
3.3	1.6	1.6	1	محايد Valid
36.1	32.8	32.8	20	موافق

100.0	63.9	63.9	39	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع 2س2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
18.0	18.0	18.0	11	محايد
59.0	41.0	41.0	25	موافق
100.0	41.0	41.0	25	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع 2س3

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
6.6	6.6	6.6	4	غير موافق
11.5	4.9	4.9	3	محايد
55.7	44.3	44.3	27	موافق
100.0	44.3	44.3	27	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع 2س4

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
3.3	3.3	3.3	2	غير موافق
27.9	24.6	24.6	15	محايد
63.9	36.1	36.1	22	موافق
100.0	36.1	36.1	22	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع 2س5

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
3.3	3.3	3.3	2	غير موافق
14.8	11.5	11.5	7	محايد
59.0	44.3	44.3	27	موافق
100.0	41.0	41.0	25	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع2س6

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
19.7	19.7	19.7	12	غير موافق بشدة
23.0	3.3	3.3	2	غير موافق
32.8	9.8	9.8	6	محايد
72.1	39.3	39.3	24	موافق
100.0	27.9	27.9	17	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع2س7

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
8.2	8.2	8.2	5	محايد
57.4	49.2	49.2	30	موافق
100.0	42.6	42.6	26	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع3س1

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
1.6	1.6	1.6	1	غير موافق بشدة
3.3	1.6	1.6	1	غير موافق
50.8	47.5	47.5	29	محايد
82.0	31.1	31.1	19	موافق
100.0	18.0	18.0	11	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع3س2

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
6.6	6.6	6.6	4	غير موافق
26.2	19.7	19.7	12	محايد
95.1	68.9	68.9	42	موافق
100.0	4.9	4.9	3	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع3س3

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
3.3	3.3	3.3	2	غير موافق
29.5	26.2	26.2	16	محايد
83.6	54.1	54.1	33	موافق Valid
100.0	16.4	16.4	10	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع3س4

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
8.2	8.2	8.2	5	غير موافق
26.2	18.0	18.0	11	محايد
67.2	41.0	41.0	25	موافق Valid
100.0	32.8	32.8	20	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع3س5

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
8.2	8.2	8.2	5	غير موافق
27.9	19.7	19.7	12	محايد
90.2	62.3	62.3	38	موافق Valid
100.0	9.8	9.8	6	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع3س6

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
1.6	1.6	1.6	1	غير موافق بشدة
14.8	13.1	13.1	8	غير موافق
49.2	34.4	34.4	21	محايد Valid
73.8	24.6	24.6	15	موافق
100.0	26.2	26.2	16	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع3س7

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
3.3	3.3	3.3	2	غير موافق
37.7	34.4	34.4	21	محايد
86.9	49.2	49.2	30	موافق
98.4	11.5	11.5	7	موافق بشدة
100.0	1.6	1.6	1	6
	100.0	100.0	61	Total

مع3س8

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
8.2	8.2	8.2	5	غير موافق
44.3	36.1	36.1	22	محايد
86.9	42.6	42.6	26	موافق
100.0	13.1	13.1	8	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع3س9

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
6.6	6.6	6.6	4	محايد
77.0	70.5	70.5	43	موافق
100.0	23.0	23.0	14	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع3س10

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
4.9	4.9	4.9	3	محايد
55.7	50.8	50.8	31	موافق
100.0	44.3	44.3	27	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

مع3س11

Cumulative Percent	Valid Percent	Percent	Frequency	
1.6	1.6	1.6	1	غير موافق بشدة
16.4	14.8	14.8	9	محايد
80.3	63.9	63.9	39	موافق Valid
100.0	19.7	19.7	12	موافق بشدة
	100.0	100.0	61	Total

Descriptive Statistics

	N	Mean	Std. Deviation
مع1س1	61	4.13	.645
مع1س2	61	4.36	.606
مع1س3	61	3.92	1.085
مع1س4	61	3.52	.924
مع1س5	61	4.05	.717
مع1س6	61	3.77	.902
مع1س7	61	3.84	.757
مع1س8	61	3.89	.635
مع2س1	61	4.59	.616
مع2س2	61	4.23	.739
مع2س3	61	4.26	.835
مع2س4	61	4.05	.865
مع2س5	61	4.23	.783
مع2س6	61	3.52	1.445
مع2س7	61	4.34	.629
مع3س1	61	3.62	.860
مع3س2	61	3.72	.662
مع3س3	61	3.84	.734
مع3س4	61	3.98	.922
مع3س5	61	3.74	.751
مع3س6	61	3.61	1.069
مع3س7	61	3.74	.772
مع3س8	61	3.61	.822
مع3س9	61	4.16	.522
مع3س10	61	4.39	.585
مع3س11	61	4.00	.707
Mean1	61	3.9344	.39831
Mean2	61	4.1756	.32513
Mean3	61	3.8554	.36264
Mean123	61	3.9885	.23600
Valid N (listwise)	61		

6- قيم احصائية ويلكيسون والقيم الاحتمالية لها لمختلف متغيرات الدراسة

Wilcoxon Signed Rank Test:

Test of median = 3.000 versus median > 3.000

	N	N Test	Wilcoxon Statistic	Estimated P	Median
1س1مح	61	58	1667.0	0.000	4.000
2س1مح	61	57	1653.0	0.000	4.500
3س1مح	61	53	1276.0	0.000	4.000
4س1مح	61	41	712.5	0.000	3.500
5س1مح	61	56	1531.5	0.000	4.000
6س1مح	61	55	1328.5	0.000	4.000
7س1مح	61	44	956.0	0.000	4.000
8س1مح	61	51	1281.0	0.000	4.000
1س2مح	61	60	1819.0	0.000	4.500
2س2مح	61	50	1275.0	0.000	4.500
3س2مح	61	58	1647.0	0.000	4.500
4س2مح	61	46	1056.0	0.000	4.000
5س2مح	61	54	1455.0	0.000	4.500
6س2مح	61	55	1021.0	0.018	4.000
7س2مح	61	56	1596.0	0.000	4.500
1س3مح	61	32	491.0	0.000	3.500
2س3مح	61	49	1131.0	0.000	4.000
3س3مح	61	45	999.0	0.000	4.000
4س3مح	61	50	1197.5	0.000	4.000
5س3مح	61	49	1115.0	0.000	4.000
6س3مح	61	40	692.0	0.000	3.500
7س3مح	61	40	787.0	0.000	3.500
8س3مح	61	39	700.0	0.000	3.500
9س3مح	61	57	1653.0	0.000	4.000
10س3مح	61	58	1711.0	0.000	4.500
11س3مح	61	52	1332.0	0.000	4.000
Mean1	61	61	1890.0	0.000	3.940
Mean2	61	61	1891.0	0.000	4.215
Mean3	61	61	1890.0	0.000	3.820
Mean123	61	61	1891.0	0.000	4.015

7- الدراسة الوصفية للفروق لمختلف متغيرات الدراسة:

Report

Mean123	Mean3	Mean2	Mean1	العمر
3.9940	3.9286	4.1429	3.9107	Mean
14	14	14	14	N من 25 الى 30 سنة
.23352	.36220	.34993	.53581	Std. Deviation
3.9668	3.8084	4.1633	3.9286	Mean
28	28	28	28	N من 31 الى 40 سنة
.24512	.38912	.33608	.36551	Std. Deviation
4.0502	3.9286	4.2755	3.9464	Mean
14	14	14	14	N من 41 الى 50 سنة
.25086	.35867	.29365	.38203	Std. Deviation
3.9221	3.7091	4.0571	4.0000	Mean
5	5	5	5	N اكثر من 50 سنة
.16086	.16262	.29623	.25000	Std. Deviation
3.9885	3.8554	4.1756	3.9344	Mean
61	61	61	61	N Total
.23600	.36264	.32513	.39831	Std. Deviation

Report

Mean123	Mean3	Mean2	Mean1	المؤهل العلمي
4.0738	4.1240	4.1429	3.9545	Mean
11	11	11	11	N ليسانس
.22508	.32594	.32576	.48821	Std. Deviation
3.9053	3.7645	4.1558	3.7955	Mean
22	22	22	22	N ماستر
.27895	.42331	.38663	.44244	Std. Deviation
4.0295	3.8545	4.1714	4.0625	Mean
10	10	10	10	N ماجستير
.19713	.27172	.34206	.26517	Std. Deviation
4.0154	3.8030	4.2222	4.0208	Mean
18	18	18	18	N دكتوراه
.18615	.28451	.24608	.31287	Std. Deviation
3.9885	3.8554	4.1756	3.9344	Mean
61	61	61	61	N Total
.23600	.36264	.32513	.39831	Std. Deviation

Report

Mean123	Mean3	Mean2	Mean1	طبيعة العمل
4.0020	3.8945	4.2114	3.9000	Mean
25	25	25	25	N محاسب
.20494	.43652	.28607	.45214	Std. Deviation
3.9286	3.8636	4.0204	3.9018	Mean
14	14	14	14	N محافظ حسابات
.31521	.36841	.33082	.39885	Std. Deviation
3.9937	3.7922	4.0816	4.1071	Mean
7	7	7	7	N مجلس الادارة
.36191	.40559	.51413	.28347	Std. Deviation
4.0195	3.8121	4.3048	3.9417	Mean
15	15	15	15	N استاذ متخصص
.11553	.18333	.22175	.35940	Std. Deviation
3.9885	3.8554	4.1756	3.9344	Mean
61	61	61	61	N Total
.23600	.36264	.32513	.39831	Std. Deviation

Report

Mean123	Mean3	Mean2	Mean1	سنوات الخبرة
4.0243	3.9545	4.3214	3.7969	Mean
8	8	8	8	N اقل من 5 سنوات
.20312	.42362	.28315	.44790	Std. Deviation
4.0095	3.8864	4.2202	3.9219	Mean
24	24	24	24	N من 5 الى 10 سنوات
.14195	.38500	.26301	.40682	Std. Deviation
3.9539	3.7895	4.1053	3.9671	Mean
19	19	19	19	N من 11 الى 15 سنة
.27494	.27113	.33280	.41425	Std. Deviation
3.9752	3.8273	4.0857	4.0125	Mean
10	10	10	10	N اكثر من 15 سنة
.36264	.43588	.44772	.33046	Std. Deviation
3.9885	3.8554	4.1756	3.9344	Mean
61	61	61	61	N Total
.23600	.36264	.32513	.39831	Std. Deviation

8- الدراسة الاحتمالية للفروق لمختلف متغيرات الدراسة:

Test Statistics^{a,b}

Mean123	Mean3	Mean2	Mean1	
.935	2.082	1.642	.207	Chi-Square
3	3	3	3	df
.817	.556	.650	.976	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: العمر

Test Statistics^{a,b}

Mean123	Mean3	Mean2	Mean1	
3.750	8.432	.294	4.548	Chi-Square
3	3	3	3	df
.290	.038	.961	.208	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: المؤهل العلمي

Test Statistics^{a,b}

Mean123	Mean3	Mean2	Mean1	
.278	.865	5.368	1.180	Chi-Square
3	3	3	3	df
.964	.834	.147	.758	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: طبيعة العمل

Test Statistics^{a,b}

Mean123	Mean3	Mean2	Mean1	
1.231	2.598	3.306	.950	Chi-Square
3	3	3	3	df
.745	.458	.347	.813	Asymp. Sig.

a. Kruskal Wallis Test

b. Grouping Variable: سنوات الخبرة